

رسائل

الرحمة في المنطق والحكمة

تحتوي على المفاهيم، والورقات والمقالات
والعزيرة، والوصيفة

تأليف
الشيخ عبد الكريم محمد المدرس

أشرف على طبعتها
محمد الملا أحمد الكزني

الدار العربية للطباعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العباد ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد
الهادي الى الرشاد ، وعلى آله وصحبه المجاهدين في الارشاد .
(وبعد) فهذه رسالة شريفة ، وعجالة لطيفة حوت من
المنطق فرائد جميلة ، وفوائد جليلة ، سميتها « بالافتتاح »
لباب انشراح الأرواح ، ورتبتها على مقدمتين وبابين . وأسأل
الله ان ينفعني بها وكل من أرادها للصلاح والاصلاح ، انه
سميع قريب ورؤف مجيب .

المقدمة الأولى - المنطق

مسائل يبحث فيها عن أحوال التعريف وأجزائه ، وعن
أحوال الدليل وأجزائه ، وكل من الأولين معلوم تصوري ،
ومن الآخرين معلوم تصديقي (١) .

(١) لاشك أن الانسان يتميز عن سائر الحيوانات بالعقل : وهي
صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات ، والعلم ان كان اذعانا بنسبة تامة
خبرية على وجه الاذعان فتصديق ، كالعلم بأن الله واحد ، والا فتصور سواء
كان ادراكا لغير النسبة كزيد ، أو للنسبة الناقصة كغلام زيد ، أو التامة
الانشائية نحو اضرب ولا تضرب ، أو التامة الخبرية بدون الاذعان ، كالعلم
بزيد قائم على وجه التردد ، ولما كان التعريف وأجزاؤه من المفردات
والمركبات الناقصة التوصيفية ، كان العلم بهما تصورا ، وهما من المعلوم
التصوري ، ولما كان الدليل وأجزاؤه الاولى مما فيه النسبة التامة الخبرية ،
كان العلم بهما تصديقا ، وهما من المعلوم التصديقي .

وموضوعه : المعلومات

غايته : صون الذهن عن الخطأ في التعريف والدليل .

المقدمة الثانية

دلالة اللفظ الموضوع على تمام ما وضع له مطابقة ،
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، وعلى جزئه تضمن
كدلالته على كل منهما فقط في ضمن المجموع ، وعلى الخارج
الذي يلزم تصويره 'لتصوره' التزام ، كدلالة الجهل على العلم ،
والضرب على الضارب والمضروب . واللفظ ان دل جزؤه على
جزء المعنى المقصود فمركب كالانسان ، والا فمفرد
كانسان .

الباب الأول

في المعلوم التصوري وفيه فصالان*

الفصل الأول

في المباديء منه وهي أجزاء التعريف

المفرد ان منع نفس تصور مفهومه عن صدقه على كثيرين ،
فهو (جزئي) كسعيد علماً ، والا فهو (كلي) كسعيد وصفاً .
والكلي ان لم يخرج عن حقيقة جزئياته فهو (ذاتي)
لها سواء كان عينها كالانسان لجزئياته ، أو جزءاً لها
كالحيوان والناطق بالنسبة اليها ، وان خرج عنها فهو

(*) اي في مسائل وقواعد كلية موضوعاتها المعلوم التصوري

ومحمولاتها احوالها .

(عرضي) لها ، سواء كان مما يختص بها الضاحك أو يعمها
وغيرها كالماشي بالنظر اليها .

والذاتي ان كان عين حقيقة جزئياته ، فهو (نوع) لها ،
كالانسان لجزئياته . وتعريفه : كلي يحمل على الواحد
والمتعدد من جزئياته المتفقة الحقيقة في جواب السؤال عنها
بما (٣) .

وان كان جزء لها ، فاما أن يكون جزء عاما ومشتركا
تماماً ، بين جزئيين مختلفي الحقيقة من جزئياته ، بأن لا يكونا
متشاركين في غيره (٤) فهو جنس لها ، كالحیوان للانسان
والفرس وغيرهما من أنواع الحيوان .

وتعريفه : كلي يحمل على المتعدد من جزئياته المختلفة
الحقيقة فقط في جواب السؤال عنها بما (٥) .

(٣) اعلم أن السائل بكلمة ما عن شيء طالب لتمام حقيقته فان كان
واحدا فالمطلوب تمام حقيقته المختصة به وان كان متعددا فالمطلوب تمام
حقيقته المشتركة ولما كان النوع عين حقيقة جزئياته مطلقا اطلق على
الواحد والمتعدد منها ولما كان الجنس تمام الحقيقة المشتركة بين المتعدد
منها ولم يكن تمام الحقيقة المختصة بواحد منها اطلق في جواب السؤال
بما عن المتعدد لا عن الواحد .

(٤) والمشارك التام بين الجزئيين المختلفي الحقيقة هو الذي لا يشترك
ذاتك الجزئيان في شيء آخر خارج عنه .

أو مشتركاً ناقصاً بينها كالحساس (٦) لجزئياته أو جزءاً مساوياً لها كالناطق (٧) لجزئياته فهو فصل لها ويميزها عن الأغيار المشاركة لها في الجنس وتعريفه : كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته (٨) .

والعرض ان يختص بحقيقة واحدة فهي خاصة لها كالضاحك للانسان والماشي للحيوان وتعريفها : كلي يحمل على جزئيات حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه (٩)

(٥) وقوله في تعريف النوع كلي جنس وقوله المتفقة الحقيقة فصل مخرج للجنس وفصله والعرض العام وقوله في جواب السؤال بما فصل آخر مخرج للفصل القريب والخاصة . وقوله في تعريف الجنس كلي جنس وقوله المختلفة الحقيقة فصل مخرج للنوع وفصله وخاصته وقوله في جواب السؤال بما فصل آخر مخرج للفصل والخاصة والعرض العام .

(٦) فان الحساس جزء من ماهية الانسان لان الانسان حيوان ناطق والحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة فالحساس جزء من ماهية الحيوان والحيوان جزء من ماهية الانسان وجزء الجزء جز فالحساس جزء من ماهية الانسان وهو مشترك بين جزئين مختلفي الحقيقة كالانسان والفرس ولكنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فانهما يشتركان في الحيوان وبه تتم ماهيته المعرفة بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة كما عرفت .

(٧) فان الناطق كلي يشمل جزئيات كثيرة ولكنها متفقة الحقيقة فان جزئياته جزئيات الانسان فصدق انه ليس مشتركاً بين جزئين مختلفي الحقيقة بل هو مساو لماهية الانسان وكذلك الصاهل بالنسبة لجزئيات لفرس والمفترس لجزئيات الاسد فكل منها فصل للماهية الاولى للماهية لانسان والثاني لماهية الفرس والثالث لماهية الأسد .

(٨) قوله (كلي) جنس يشمل الكليات الخمس وقوله في جواب اي

←

وان عم حقايق مختلفة ، فهو عرض عام لها ، كالماشي
للانسان ، وتعريفه : كلي يحمل على ما تحت حقايق مختلفة
حملا عرضياً (١٠) .

وكل منهما اما شامل لجميع أفراد معروضه كالكتاب
والماشي بالقوة للانسان أو غير شامل كالكتاب والماشي بالفعل
له وأيضاً اما لازم لمعرضه وهو ما امتنع سلبه عنه كالأولين (١١)
وأما مفارق وهو ما لم يمتنع سلبه عنه كالأخيرين .

شيء هو فصل يخرج النوع والجنس لوقوعهما في جواب ما هو وقوله في
ذاته فصل ثان يخرج الخاصة والعرض العام اما الاولى فلووقعها في جواب
اي شيء هو في عرضه ، واما الثاني فلعدم وقوعه في جواب ما هو ولا في
جواب اي شيء هو من حيث كونه عرضاً عاماً هذا .

(٩) قوله كلي جنس يشمل الكليات الخمس . وقوله حقيقة واحدة
فصل يخرج الجنس ، والفصل ، والعرض العام . وقوله في جواب اي شيء
هو فصل آخر يخرج النوع . وقوله (في عرضه) يخرج الفصل القريب
للنوع .

(١٠) قوله (كلي) جنس يشمل الكليات وقوله (مختلفة الحقيقة)
فصل يخرج النوع والفصل القريب والخاصة وقوله حملا عرضياً فصل آخر
يخرج الجنس وفصله ، ثم اعلم انه ينبغي للطالب الباحث عن الكليات الخمس
أعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام أن يرتب في ذهنه
سلسلة من المفاهيم في باب الاعيان والاعراض صاعداً من الفرد الى الصنف
فالى النوع فالى الجنس القريب فالجنس المتوسط فالجنس العالى كي يمكن الفرق
بين الكليات ذاتيها القريب والبعيد ثم ينظر الى الخاصة والعرض العام
كالضاحك والماشي والمتنفس والمتحيز والموجود والممكن والشيء كي يميز
بين الخواص والاعراض العامة هذا من الجواهر وكذلك في سائر
المقولات .

الفصل الثاني

في المقاصد من المعلوم التصوري

وهي التعريف (١٢) ويسمى معرفاً وقولاً شارحاً (١٣) وهو قول يكتسب من تصوره تصور شيء آخر وهو المعروف (بالفتح) بكنهه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه وشرطه أن يكون

فيلاحظ في الاعيان زيदा فانه شخص والرومي فانه صنف من الانسان والانسان والفرس والاسد من الانواع والحيوان فانه جنس قريب لها والجسم النامي فانه جنس قريب للحيوان والنبات وبعيد للانسان والفرس وهو جنس متوسط والجسم فانه جنس قريب للجسم النامي وغير النامي وبعيد للحيوان والنبات وابعد للانسان والفرس وكذلك جنس متوسط وكالجوهر فانه جنس قريب للجوهر الفرد والجسم المطلق ، وبعيد للجسم النامي وأبعد للحيوان وأشد بعداً للانسان ، وهو جنس عال ، وما عدا الجنس العالي فكل منها جنس وفصل فالجسم جوهر قابل للابعد الثلاثة والجسم النامي جسم قابل للزيادة في الاقطار والحيوان جسم نامي حساس متحرك بالارادة والانسان حيوان ناطق وأما الجنس العالي فلا جنس له اذ لا جنس فوقه فلا يكون له فصل لأن ما لا جنس له لا فصل له فاحفظها حفظك الله تعالى .

(١١) أي كالكاتب بالقوة والماشي بالقوة فانه يمتنع أن يوجد انسان ويسلب عنه الكتابة بالقوة أو المشي بالقوة فان الانسان الكاتب او الماشي بالفعل كاتب وماش بالقوة أيضا وغير الكاتب والماشي بالفعل كاتب وماش بالقوة فقط .

(١٢) وانما كان التعريف من المقاصد لأن الغاية وهي الوصول الى العلم بالمعرف الذي هو مجهول تصوري انما يحصل به واما أجزاؤه فما لم يقع معرفاً ليس موصلاً بالفعل فلم يكن من المقاصد بل من المبادئ .

مساوياً للمعرف صدقاً ليكون جامعاً ومانعاً وأوضح منه مفهوماً
لتفيد معرفة المعرف (١٤) .

وأنواعه أربعة : الحد التام : وهو المركب من الجنس
والفصل القريبين كالحيوان الناطق للانسان .

والحد الناقص : وهو التعريف بالفصل القريب وحده أو
مع باقي الذاتيات غير الجنس القريب كالناطق والجوهر
الناطق والجسم الناطق والجسم النامي الناطق والحساس
الناطق للانسان .

والرسم التام : وهو المركب من الجنس القريب والخاصة
اللازمة الشاملة كالحيوان الضاحك (أي بالقوة) ، فان كان
معهما الفصل القريب فيسمى الرسم التام الأكمل من الحد
التام كالحيوان الناطق الضاحك .

والرسم الناقص : وهو التعريف بالخاصة وحدها ، أو مع
غير الجنس القريب كالضاحك بالقوة للانسان والطائر الولود
للمخفاش (١٥) .

(١٣) وانما سمي قولاً لانه يستعمل بمعنى اللفظ الدال على المعنى
وبمعنى المفهوم المعقول ولفظ التعريف قول بالمعنى الاول مفهوماً قول
بالمعنى الثاني وقيد بالشارح لشرحه وايضاحه كنه المعرف أو أوصافه
المميزة له عما عداه .

(١٤) وعلامة مساواته له في الصدق ان يصح حمل المعرف بالكسر
على المعرف كلياً بان تقول كل انسان حيوان ناطق وعكسه كلياً كأن
تقول كل حيوان ناطق انسان فالقضية الاولى تسمى قضية جمعية ويستفاد

←

الباب الثاني

في المعلوم التصديقي وفيه فصلان

الفصل الأول

في المباديء منه أعني القضايا وأحكامها

(القضية) : قول يحتمل الصدق والكذب (١٦) .

وهي أما حملية أو شرطية ، والحملية : ما حكم فيها بوقوع ثبوت شيء لشيء كقولنا العالم حادث أولا ووقوع ثبوته له كقولنا العالم ليس بقديم والشرطية اما متصلة وهي ما حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بأخرى كقولنا متى طلعت الشمس فالنهار موجود أو بلا وقوع اتصاله بها نحو ليس متى طلعت الشمس فالليل موجود ، واما منفصلة وهي

منها كون التعريف جامعا لجميع أفراد المعرف بالفتح والقضية الثانية تسمى منعية ويستفاد منها كون التعريف مانعا عن أغياره أما اذا لم يكن مساويا له فان كان أعم منه كان يقال الانسان هو الحيوان فلا يمنع عن الاغيار لشمول الحيوان للفرس والاسد مثلا وان كان اخص منه كأن يقال الانسان رومي فلا يكون جامعا لافراده لخروج ما عدا الرومي عن الانسان .

(١٥) هذه الخاصة تسمى خاصة مركبة ، اذ المركب من عرضين عامين يختص مجموعها بالماهية تسمى بالخاصة المركبة . فان الطائر يشمل الخفاش وغيره ، وكذلك الولود يشمل الخفاش والانسان والحيوان ما عدا الطيور والمجموع لا يوجد الا في الخفاش .

ما حكم فيها بوقوع انفصال مضمون قضية عن أخرى نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً أو بلا وقوع انفصاله عنها نحو ليس دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين وما حكم فيها بالوقوع موجبة وبالاوقوع سالبة (١٧) ويسمى المحكوم عليه في الحملية موضوعاً والمحكوم به محمولاً والمحكوم عليه في الشرطية مقدماً والمحكوم به فيها تالياً .

ثم الحملية ان كان موضوعها جزئياً . فشخصية نحو الله إلهنا ، أو كلياً فان قصد الحكم على نفس مفهومه ، فطبيعية

(١٦) اعلم ان اللفظ اما مفرد كزيد او مركب اما ناقص توصيفي كالحيوان الناطق . أو ناقص اضافي كغلام زيد او مزجي مثل الغلام وبعلبك واما تام وذلك اما مركب تام انشائي كالامر والنهي والاستفهام والتمنى والترجي والعرض وصيغ العقود والحلول والمدح والتعجب ولا شيء من هذه الامور بما يحتمل الصدق والكذب لان المتكلم بها لم يحك شيئاً سابقاً او لاحقاً حتى يقال ان ذلك قد كان او لم يكن او سيكون او لن يكون بل المفردات ليس فيها نسبة وكذلك المركبات الناقصة والمركب التام الانشائي افاد معنى نفسياً كطلب الفعل او تركه او التمنى او الترجي واما مركب تام خبري كزيد قائم وهذا المركب ان تكلم به المتكلم مع التردد فلا تسمى قضية وان تكلم به بالاذعان سمي خبراً وقضية وتحتمل الصدق والكذب لانه حاك عما كان او يكون او كائن ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الكلام لنفس الامر والكذب بمعنى عدم مطابقتها له وهذا سر ما يقال تحتمل الجملة الخبرية الصدق والكذب الا الجملة الانشائية .

نحو الانسان نوع أو حيوان (١٨) ناطق ، أو على أفرادهِ فان
بينت كميتهَا كلاً أو بعضاً (١٩) محصورة ، وما به البيان يسمى

(١٧) اي وما اذ عن فيها بوقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال موجبة
واما اذ عن فيها بلا وقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال سالبة ومما يجب
ان تعلم ان القضية اما لفظية واجزاؤها هي المحكوم عليه والمحكوم به والدال
على النسبة بينهما مثل هو في زيد هو قائم وليس هو في زيد ليس هو
بقائم فان كان مذكوراً فالقضية ثلاثية كهذين المثالين والانشائية نحو
زيد قائم واما عقلية واجزاؤها هي مفهوم المحكوم عليه ، ومفهوم المحكوم
به والنسبة بينهما وهذه النسبة نسبتان الاولى نسبة ناقصة تسمى
بالنسبة بين بين اي الدائرة بين الايجاب والسلب والوقوع
واللاوقوع وهي عبارة عن الثبوت في الحملات والاتصال في الشرطيات
المتصلة والانفصال في الشرطيات المنفصلة والثانية النسبة التامة وهي
الوقوع في الموجبات واللاوقوع في السوالب .

ويمكن ان تفرق بينهما بأن تجعل الثبوت او الاتصال او الانفصال
مبتدأ وتضيفه الى المحكوم به المقيد بالمحكوم عليه وتجعل الوقوع او اللا
وقوع خيراً فنقول ثبوت قيام زيد واقع أو غير واقع ، واتصال التالي
بالمقدم واقع أو غير واقع ، وانفصال التالي عن المقدم واقع أو غير واقع
وهذه الاجزاء مطلقاً من قبيل المعلومات ، ولا يحصل التصديق بالقضية
الا اذا تعلق باجزائها ادراكات أربعة : وهي تصور المحكوم عليه ، وتصور
المحكوم به وتصور النسبة التامة ، وهي وقوع الثبوت او الاتصال او
الانفصال أولاً وقوعها . ثم ادراك رابع اذعاني متعلق بالنسبة التامة .
وحيث يحصل لك التصديق ، فان كان التصديق هذا الادراك اذعاني
وحده بشرط التصورات الثلاث السابقة كما عند الاخراء فالتصديق
بسيط ، وان كان مجموع الادراكات الاربعة كما هو رأي القدماء ، أو
التصورات الثلاث بشرط الاذعان كما هو المذهب المستحدث ، فالتصديق
مركب ، فاحفظ هذا ينفعك في مواضع شتى .

(١٨) اشار بالمثالين الى أن بعض القضايا الطبيعية يعجز سراية
الحكم فيها الى الافراد دون بعض .

سوراً (٢٠) ، وهي أربعة : أشرفها (٢١) الموجبة الكلية وسورها كل ونحوه مثل (كل مؤمن مخلص في الجنة) ، ثم السالبة الكلية (٢٢) وسورها كلا شيء ولا أحد نحو لا شيء من الكافر بمغفور الذنب ، ثم الموجبة الجزئية (٢٣) ، وسورها بعض ونحوه نحو بعض المذنب مغفور ، وأخسها (٢٤) السالبة الجزئية ، وسورها نحو ليس بعض وبعض نحو ليس بعض المذنب بمغفور .

وان لم تبين فيها كميتها فمهملة نحو الانسان كاتب وتلازم الجزئية (٢٥) واعلم ان الشرطية المتصلة اما لزومية

(١٩) أشار بذكرهما الى انه ليس المراد ببيان الكمية تعداد أفراد الموضوع واحصاؤها ، بل المراد افادة أن المقصود بالحكم جميع أفراد الموضوع أو بعضها .

(٢٠) والمناسبة هي كما أن سور البلد أو البستان يحيط به فكذلك كلمة كل أو بعض تحيط بالمقصود من أفراد الموضوع .

(٢١) لانها حائزة لشرف الكلية والايجاب ، أما شرف الكلية فلا فادتها حكماً كلياً ، وأما الايجاب فلان الوجود خير محض .

(٢٢) وقعت في المرتبة الثانية لحيازتها شرف الكلية ، وهي أهم من الايجاب الجزئي .

(٢٣) وقعت في المرتبة الثالثة لانها وان فقدت شرف الكلية لكن أخذت شرف الايجاب .

(٢٤) وانما عدت من أخسها لفقدانها كلا من شرفي الكلية والايجاب .

(٢٥) سميت بالمهملة لاهمال بيان كمية افراد الموضوع فيها فمعنى المهمة المهمل فيها وسميت الاولى بالشخصية لكون الحكم فيها على شخص

←

وهي ما كان الحكم فيها لعلاقة (٢٦) توجب استصحاب المقدم التالي في الموجبة نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود أو لنقيضه في السالبة نحو ليس متى طلعت الشمس فالليل موجود واما اتفاقية وهي ما كان الحكم فيها بدون علاقة توجبه بل بمحض التصادف والتقارن في الواقع نحو متى كان نوع الانسان ناطقاً كان نوع الأسد مفترساً وليس متى كان الانسان ناطقاً كان الغنم مفترساً (٢٧) .

والشرطية المنفصلة ان حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق والكذب معاً فحقيقية نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً وليس اما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين أو في الصدق فقط فمانعة الجمع نحو اما

والثانية بالطبيعة لكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع ومفهومه بدون ملاحظة الافراد فان الانسان نوع بالمفهوم لا بالافراد .

ومعنى كون المهمة في قوة الجزئية انه كلما صدقت الجزئية صدقت المهمة وكلما صدقت المهمة صدقت الجزئية اما الاولى فلانه اذا صدق بعض الانسان كاتب صدق ان الانسان كاتب ولو في بعض الافراد واما الثانية فلانه اذا صدق الانسان كاتب فلا شك انه يقتضى كون فرد ما من الانسان كاتباً وبذلك يصدق بعض الانسان كاتب .

(٢٦) وتلك العلاقة كعلية المقدم للتالي في المثال الاول فان طلوع الشمس علة لوجود النهار ومتى وجدت العلة وجد المعلول وكعلية المقدم لنقيض التالى في المثال الثاني فان طلوع الشمس علة لعدم وجود الليل فاذا طلعت الشمس انتفى وجود الليل .

(٢٧) فان كون الانسان ناطقاً والاسد مفترساً مبنى على ارادة الله تقارنهما بدون علية بينهما وكون الانسان ناطقاً والغنم مفترساً لا يتقارنان

أن يكون الشيء حجراً أو شجراً وليس أما أن يكون الشيء
لا شجراً أو لا حجراً أو في الكذب فقط فمانعة الخلو نحو أما
أن يكون هذا لا شجراً أو لا حجراً وليس أما أن يكون الشيء
شجراً أو حجراً ثم ان كان الانفصال بين الجزئين لذاتيهما
فالمنفصلة عنادية كما مر (٢٨) والا فاتفاقية كقولنا للرومي
الأمي أما أن يكون هذا أبيض أو كاتباً (٢٩) ثم الحكم في
الشرطية ان كان باعتبار زمان معين ووضع كذلك من الأوضاع
الممكنة الاجتماع مع مقدمها فهو شخصية نحو ان طلعت
الشمس الآن مع لطافة الهواء اسـتـرحنا أو باعتبار جميع
الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع معه فكلية وسـورها
موجبة متصلة كلما ومقى ومهما ونحوها نحو متى طلعت
الشمس فالنهار موجود ومنفصلة دائماً ونحوه نحو دائماً أما
أن يكون الموجود واجب الوجود أو ممكنه وسالبة مطلقاً ليس
البتة وليس دائماً ونحوهما نحو ليس البتة اذا طلعت الشمس
فالليل موجود وليس دائماً أما أن يكون العدد زوجاً أو
منقسماً بمتساويين أو باعتبار بعضهما الغير المعين فجزئية
وسورها موجبة قد يكون وسالبة قد لا يكون ونحوهما نحو

(٢٨) مثالها من الحقيقية اما ان يكون العدد زوجا او فردا ومن
مانعة الجمع اما ان يكون هذا حجرا او شجرا ومن مانعة الخلو اما ان
يكون هذا لا حجرا او لا شجرا .

(٢٩) فان الابيض والكاتب لا عناد بينهما في الجمع ولا في الرفع
لجواز اجتماعها في رومي كاتب وارتفاعهما في زنجي امي ووجود احدهما
وانتفاء الآخر كما في رومي امي لكن صادف في مثالنا ان بينهما انفصالا
في الجمع والرفع .

قد يكون اذا طلعت الشمس فالهواء طيب وان لم يعتبر كمية الزمان والوضع فهي مهمة وعلامتها ان ولو في المتصلة وأما ولو في المنفصلة نحو ان جاءني حبيبي فكأنه داواني طيبي .

أحكام القضايا

منها التناقض : وهو اختلاف قضيتين (٣٠) بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد فيهما مطلقاً من وحدة الموضوع والمحمول ، والزمان ، المكان ، والجزء ، والكل ، والقوة ، والفعل ، وتجمعها وغيرها وحدة النسبة بين (٣١) ومن الاختلاف بالكمية ان

(٣٠) فقوله اختلاف جنس يشمل كل اختلاف و اضافته الى القضيتين فصل يخرج اختلاف المفردين والمفرد والقضية وقوله بالايجاب والسلب فصل ثان يخرج اختلافهما في الموضوع مثلاً نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم وقوله بحيث اي متلبساً ذلك الاختلاف بحالة هي الاتحاد في النسبة الحكمية والاختلاف في الكمية فكلمة بحيث حال وفائدتها لا تخفى وقوله يقتضي فصل ثالث يخرج اختلاف القضيتين بحيث لا يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى نحو الانسان كاتب والانسان ليس بحجر وقوله لذاته فصل رابع يخرج اختلاف قضيتين بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى لكن لا لذاته بل لمساواة المحمولين نحو الانسان ناطق والانسان ليس ببشر فان كذب الثانية ليس لمحض الاختلاف بالايجاب والسلب بل للاختلاف ولأنه اذا ثبت محمول لموضوع لا يجوز سلب مساويه عنه .

(٣١) فان هذه النسبة تختلف باختلاف الاطراف والظروف والقيود مما له علاقة بها وان شئت فانظر الى اختلاف النسبتين في زيد كاتب بالقلم العربي وليس بكاتب بالقلم الهندي فان النسبة في الاول ثبوت الكتابة لزيد بالقلم العربي وفي الثانية ثبوتها له بالقلم الهندي ولا مانع من اثبات الاولى وسلب الثانية .

كانتا محصورتين لكذب الكلّتين وصدق الجزئيتين في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به ، نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان ، والنقيضان لا يصدقان ولا يكذبان ، فالنقيض للموجبة الشخصية هو السالبة الشخصية ، نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ، وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية ، نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بناطق ، وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية ، نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان حجر وبالعكوس ، وللموجبة المهمة هو السالبة الكلية لان المهمة في قوة الجزئية ، فللسالبة المهمة هو الموجبة الكلية .

العكس

ومنها العكس المستوي : وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع بقاء صدق الأصل وكيفه ، وكل من الموجبة الكلية والجزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية ، فعكس قولك كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان ، قولك بعض الحيوان انسان ، وذلك لاجتماع وصف المحمول ووصف الموضوع في فردٍ ما لا محالة فيصدق العكس المذكور باعتبارهِ (٣٢) ، ولا تنعكسان الى الموجبة الكلية لكذبها في ما كان

(٣٢) اشارة الى دليل الافتراض ، وهو دليل يحصل من فرض ذات الموضوع للاصل شيئاً معيناً ، وحمل كل من وصف المحمول ووصف الموضوع عليه ، لكن حمل وصف المحمول كما في الاصل وحمل وصف الموضوع بالايجاب دائماً ، فتقول في مثالنا زيد حيوان وزيد انسان ينتج بعض الحيوان انسان .

المحكوم عليه فيه أخص من المحكوم به كما في المثال المذكور (٣٣) .

والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فعكس قولنا لا شيء من الانسان بأسد لا شيء من الأسد بانسان ، والا لصدق نقيضه ولزم منه الفساد (٣٤) .

والسالبة الجزئية لا عكس لها لكذبه في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به ، نحو بعض الحيوان ليس بانسان ، فانه صادق مع كذب قولنا بعض الانسان ليس بحيوان (٣٥) .

الفصل الثاني

في المقاصد من المعلوم التصديقي أعني الدليل وفيه بحثان :

(٣٣) فانه يصدق قولنا : كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا : كل حيوان انسان .

(٣٤) اشارة الى دليل الخلف ، وتقريره لو لم تصدق السالبة الكلية في عكس السالبة الكلية لصدق نقيضها أعني الموجبة الجزئية ، ولو صدق نقيضها لزم الفساد ، ينتج انه لو لم تصدق السالبة الكلية في عكسها لزم الفساد ، ولكن لزوم الفساد باطل فعدم صدق السالبة الكلية باطل ، ولا مجال للنقاش الا في الكبرى فتثبت بضم نقيض العكس صغرى الى الاصل كبرى ليحصل دليل منتج للمحال فنقول : بعض الاسد انسان ولا شيء من الانسان بأسد ينتج بعض الاسد ليس بأسد وذلك محال ، لأن سلب الشيء عن نفسه باطل وهذا الفساد لم يلزم من الاصل لانه مفروض الصدق ولا من الدليل لكونه على الشكل الاول فالفساد نشأ من نقيض العكس فيكون هو باطلا والعكس حقا .

(٣٥) أي وصدق الاصل بدون العكس في مادة من المواد دليل على انه لا عكس له ، لان العكس يجب لزومه للاصل في كل مادة ، منه .

البحث الأول - في الدليل بحسب الصورة

وتعريفه : قول يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى ، وأقسامه أربعة :

القسم الأول - القياس :

وهو قول مؤلف من قضيتين يلزم من التصديق بهما التصديق بقضية أخرى لزوماً كلياً بالذات (٣٦) ، وهو على قسمين : استثنائي واقتراني ، فالاستثنائي ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها ، نحو كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً لكنه متغير فكان حادثاً ، أو بهيئة نقيضها نحو كلما كان العالم قديماً كان ثابتاً على حالٍ واحدة لكنه ليس بثابت على حال واحدة فلم يكن قديماً (٣٧) ، والقضية الأولى منه شرطية

(٣٦) قوله كلياً أخرج الاستقراء والتمثيل لان لزوم النتيجة لهما جزئي كما ستعرف ان شاء الله . وقوله بالذات أخرج قياس المساواة والدليل المستلزم للنتيجة بواسطة عكس نقيض الكبرى كما يأتيان بعد .

(٣٧) واعلم انك اذا أردت استنتاج قضية بالقياس الاستثنائي ، فاجعلها تالياً في المقدمة الشرطية ، ثم أحكم في المقدمة الاستثنائية بوضع مقدمها ، أو اجعل نقيضها مقدماً في المقدمة الشرطية ، ثم أحكم في المقدمة الاستثنائية برفع تاليها ، فاذا أردت استنتاج وجود النهار ، فقل : متى طلعت الشمس وجد النهار لكن طلعت الشمس لينتج أن النهار موجود ، واذا أردت استنتاج طلوع الشمس ، فقل : لو لم تطلع الشمس لم يوجد النهار لكنه وجد النهار لينتج أن الشمس طالعة ، وذلك لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ، كما أن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ، هذا فيما اذا كانت المقدمة الشرطية متصلة كما رأيت وأما اذا كانت منفصلة فسيأتيك كيفية العمل .

دائماً وتسمى بالمقدمة الشرطية ، والقضية الثانية حملية غالباً ، وتصدر ولكن ، وتسمى إستثنائية .

والمقدمة الشرطية ان كانت متصلة موجبة كلية لزومية ، أنتج استثناء عين المقدم منها عين التالي ، واستثناء نقيض التالي نقيض المقدم كما مرّ (٣٨) ، وان كانت الشرطية منفصلة (٣٩) حقيقية فاستثناء عين كل منهما ، ينتج نقيض (٤٠) الآخر ، واستثناء نقيض كل عين الآخر ، نحو دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فليس بفرد أو لكنه فرد فليس بزواج أو لكنه ليس بفرد فهو زوج أو لكنه ليس بزواج فهو فرد ، وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين كل ، ينتج نقيض الآخر فحسب ، نحو دائماً إما أن يكون الشيء حجراً

(٣٨) ولا ينتج رفع المقدم رفع التالي ، لأن الملزوم قد يكون اخص من اللازم ، ورفع الخاص لا يستلزم رفع العام ، كما أنه لا ينتج وضع التالي وضع المقدم لان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص ، ويظهر ذلك في قولك : كلما كان الشيء انسان كان حيواناً .

(٣٩) واذا أردت استنتاج قضية من القياس الاستثنائي السذي شرطيته منفصلة ، فاجعله أحد طرفي الحقيقية أو مانعة الخلو وأحكم في الاستثنائية برفع الطرف الآخر ، أو اجعل نقيضه أحد طرفي الحقيقية أو مانعة الجمع وأحكم في الاستثنائية بوضع الطرف الآخر ، وذلك لأن رفع أحد المتعاندين صدقاً وكذباً أو كذباً فقط يستلزم وجود الطرف الآخر ، ووجود أحد المتعاندين صدقاً وكذباً أو صدقاً فقط يستلزم رفع الآخر .

(٤٠) وذلك لان طرفي المنفصلة الحقيقية متناقضان أو في معناهما ، فوجود كل منهما يستلزم عدم الآخر ، وعدم كل منهما يستلزم وجود الآخر ، والا لاجتمع النقيضان أو ارتفعا وذلك محال .

أو يكون شجراً لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس بحجر (٤١) ، وان كانت مانعة الخلو ، أنتج استثناء نقيض كل عين الآخر فقط (٤٢) ، نحو دائماً اما أن يكون الشيء لا حجراً أو لا شجراً لكنه حجر فهو لا شجر أو لكنه شجر فهو لا حجر ، فجملة نتایج الأقيسة الاستثنائية عشر نتایج .

والقياس الاقترابي : ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها فقط كقولنا : سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة وأظهر المعجزة ، وكل من ادعاهما وأظهرها صادق في دعواه ، وتسمى القضية المطلوبة الاثبات للمستدل بالدعوى والمدعى والمطلوب والنتيجة ، والمحكوم عليه فيها بالحد الأصفر ، والمحكوم به بالحد الأكبر ، والمكرر بينهما بالحد الأوسط ، والقضية التي فيها الأصفر بالصغرى والتي فيها الأكبر بالكبرى . والقياس باعتبار الهيئة الحاصلة له من اقتران الأوسط بالأصفر والأكبر محمولاً وموضوعاً بالشكل ، ومن اقتران الصغرى بالكبرى كما وكيفاً بالضرب والقرينة .

(٤١) وذلك لان مانعة الجمع مركبة من الشيء وأخص من نقيضه فان الحجر أخص من اللاشجر والشجر أخص من اللاحجر ، ولما استلزم الاخص الاعم امتنع جمع الطرفين لاستلزام جمع النقيضين ، ولكن لا مانع من ارتفاعهما لأن ارتفاع الخاص لا يستلزم رفع العام فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين .

(٤٢) وذلك لأن مانعة الخلو مركبة من الشيء وأعم من نقيضه ، ولما كان رفع العام مستلزماً لرفع الخاص لزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين ، ولكن لا مانع من اجتماعهما لان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص فلا يلزم منه اجتماع النقيضين ، منه .

الأشكال

والأشكال أربعة : لأن الأوسط ان كان محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى فهو الشكل الأول ، أو محكوماً به فيهما فهو الثاني ، أو محكوماً عليه فيهما فهو الثالث ، أو بعكس الأول فهو الرابع ، أما الشكل الأول : فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ، وضروبه أربعة تنتج المحصورات الأربع (٤٣) .

الضرب الأول - موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية نحو كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان ،

(٤٣) ومما ينبغي أن يعلم أن القضايا الطبيعية أى التى يحكم على مفهوم موضوعها لا تستعمل في العلوم الحكمية ، والشخصية في حكم الكلية ، والمهمة في قوة الجزئية فلم يبق للاعتبار الا المحصورات الاربع ، والضروب المحتملة المركبة منها ستة عشر ضرباً حاصلها من ضرب كل من الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات كذلك ، ويسقط بايجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات المحصورات الاربع ، وبكلية الكبرى أربعة أضرب أخرى حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الجزئيتين ، فبقيت أربعة أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الكليتين . والدليل على اشتراط الشرطين ، هو أنه لو لم يحصل أحدهما لاختلفت النتيجة ، يعنى قد تكون النتيجة لضرب خاص سالبة ، وقد تكون موجبة ، وذلك موجب لعدم الانتاج فان حق النتيجة اللزوم ، مثلاً اذا قلت لا شيء من الانسان بأسد وكل أسد مفترس فالحق السلب ، واذا بدلت الكبرى بقولك : وكل أسد حيوان فالحق الايجاب .

الثاني - كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ،
نحو كل مؤمن مطيع للشرع ولا شيء من مطيعه بمخلد في
النار فلا شيء من المؤمن بمخلد في النار ، الثالث - موجبتان
والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض المؤمن
عاصٍ وكل عاصٍ يستحق الجزاء فبعض المؤمن يستحق
الجزاء ، الرابع - مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية
والنتيجة سالبة جزئية ، نحو بعض العصاة مغفور ، ولا شيء
من المغفور بمعذب فبعض العصاة ليس بمعذب .

وأما الشكل الثاني - فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه في
الكيف وكلية الكبرى (٤٤) فضروبه أربعة تنتج السالبتين فقط ،
الضرب الأول - من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ،
نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ، الثاني
عكس الأول نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان
ونتيجتها سالبة كلية ، الثالث - صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية ، نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر
بحيوان ، الرابع - عكس الثالث في الكيف والصغرى سالبة
جزئية ، نحو بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان
ونتيجتها سالبة جزئية .

(٤٤) سقط باختلاف المقدمتين ثمانية أضرب من الضروب الستة
عشرة المحتملة ، وذلك بضرب الصغرى السالبتين في الكبرى كذلك ،
وبضرب الصغرى الموجبتين في الكبرى كذلك ، كما انه سقط بكلية
الكبرى أربعة أضرب حاصلة من ضرب الصغرى الموجبتين في الكبرى
السالبة الجزئية وضرب الصغرى السالبتين في الكبرى الموجبة الجزئية
فاحفظه .

وأما الشكل الثالث - فشرط انتاجه ايجاب (٤٥) الصفري وكلية احدى مقدمتيه ، وضروبه ستة منتجة للجزئيتين : الأول - موجبتان كليتان والنتيجة موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق ، الثاني - كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ، الثالث - موجبتان والصفري جزئية ، الرابع - موجبتان والكبرى جزئية ونتيجتهما موجبة جزئية ، الخامس - مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ، السادس - كذلك والكبرى سالبة جزئية ونتيجتهما سالبة جزئية .

وأما الشكل الرابع - فشرط انتاجه اما ايجاب (٤٦) المقدمتين مع كلية الصفري وضروبه حينئذ اثنان منتجـان

(٤٥) سقط بهذا الشرط ثمانية أضرب من الستة عشر ، وذلك بضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الاربع ، كما أنه سقط بكلية احدى المقدمتين ضربان من الثمانية الباقية وذلك بضرب الصفري الموجبة الجزئية في الكبرى الموجبة الجزئية والكبرى السالبة الجزئية ، وبقيت ستة أضرب حاصلة من ضرب الصفري الموجبة الكلية في الكبريات الاربع ، وضرب الصفري الموجبة الجزئية في الكبرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية فاحفظه .

(٤٦) سقط بايجاب المقدمتين اثنا عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين السالبتين ، ومن ضرب الصغريين السالبتين في الكبريين الموجبتين ، ومن ضرب الصغريين السالبتين في الكبريين السالبتين ، كما انه سقط بكلية الصفري ضربان من الاربع الباقية وهما حاصلان من ضرب الصفري الموجبة الجزئية في الكبريين الموجبتين .

للموجبة (٤٧) الجزئية ، واما اختلافهما في الكيف (٤٨) وكلية احديهما وضروبه ستة منتجة للسالبتين ، والمجموع ثمانية :
الضرب الأول - موجبتان كليتان ، الثاني - موجبتان والكبرى جزئية ، نحو كل انسان حيوان وكل ناطقٍ أو بعضه انسان فبعض الحيوان ناطق ، الثالث - كليتان والصغرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ، نحو لا شيء من الانسان بأسد وكل ناطق انسان فلا شيء من الأسد بناطقٍ ، الرابع - كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية ، نحو كل انسان ناطق ولا شيء من الحجر بانسان فبعض الناطق ليس بحجر ، الخامس - مختلفتان كيناً وكماً والكبرى سالبة كلية ، السادس - كذلك والصغرى سالبة جزئية ، السابع - كذلك والصغرى موجبة كلية ، الثامن - منهما والصغرى سالبة كلية ونتيجة هذه الضروب الخمسة سالبة جزئية .

ثم القياس الاقترابي - ان تركيب من الحمليات فقط فاقتراني حملي ، نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم

(٤٧) وسر عدم انتاجهما للكلية جواز كون الاصغر أعم من الاكبر كما في مثال المتن .

(٤٨) سقط بهذا الشرط ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبيرين كذلك ، وضرب الصغريين السالبتين في الكبيرين كذلك ، كما أنه سقط بالشرط الثاني ضربان من الثمانية الباقية وهما يحصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى السالبة الجزئية وبالعكس ، وبقيت منها ستة ، منه .

حادث ، والا فاقتراني شرطي سواء تركب من متصلين (٤٩) ،
أو منفصلتين (٥٠) ، أو حملية (٥١) ومتصلة ، أو حملية
ومنفصلة (٥٢) ، أو متصلة (٥٣) ومنفصلة .

القسم الثاني - دليل مستلزم للنتيجة كلياً بواسطة مقدمة
أجنبية عنه ويسمى قياس المساواة (٥٤) وهو قول مؤلف من

(٤٩) نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومتى كان
النهار موجودا فالعالم مضى المنتج لقولنا متى كانت الشمس طالعة فالعالم
مضى .

(٥٠) نحو دائما اما أن يكون العدد فردا أو زوجا ودائما اما أن
يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد المنتج لقولنا دائما اما أن
يكون العدد فردا أو زوج الزوج أو زوج الفرد .

(٥١) نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم نام
المنتج لقولنا كلما كان زيد انسانا كان جسما ناميا .

(٥٢) نحو دائما اما أن يكون العدد فردا أو زوجا وكل زوج فهو
زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج دائما اما أن يكون العدد فردا أو زوج
الزوج أو زوج الفرد .

(٥٣) نحو كلما كان العدد منقسما بمتساويين كان زوجا ودائما
اما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج أنه كلما كان العدد
منقسما بمتساويين فهو اما زوج الزوج أو زوج الفرد .

(٥٤) واعلم أن هذا القياس له نتيجتان الاولى باثبات المحمولين أى
محمولى الصغرى والكبرى . في المقدمتين ، كقولنا البيت ظرف ظرف الماء ،
والقياس بالنسبة اليها داخل في القسم الاول أعنى الدليل المستلزم للنتيجة
كلياً بالذات ولا يسمى قياس المساواة ، ولكنه قياس غير متعارف ، لأن
الايوسط جزء في احدى المقدمتين ومتعلق جزء في المقدمة الاخرى ، والنتيجة

قضيتين متحدتين في المحمول متعلق أحد جزئي الأولى جزء تام من الأخرى نحو البيت ظرف الكوز والكوز ظرف الماء المنتج (٥٥) لقولنا البيت ظرف الماء بواسطة مقدمة (٥٦) أجنبية وهي ظرف ظرف الشيء ظرفه .

القسم الثالث - دليل يستلزم النتيجة كلياً بواسطة مقدمة غريبة (٥٧) وهو الدليل المستلزم لها بواسطة عكس نقيض إحدى مقدماته ، كقولنا الانسان حيون وكل لا جسم لا حيوان المنتج لقولنا كل انسان جسم" بواسطة عكس نقيض الكبرى وهو كل حيوان جسم .

الثانية تتقرر باسقاط أحد المحمولين ، كقولنا البيت ظرف الماء ، والدليل بالنسبة اليها يسمى قياس المساواة ، ويدخل في القسم الثاني من الدليل وهو المستلزم للنتيجة كلياً بواسطة مقدمة أجنبية عنه . كقولنا في المتن وظرف ظرف الشيء ظرفه فاذا صدقت لزمته النتيجة والا فلا ، واذا ضمنت هذه المقدمة الاجنبية الى النتيجة الاولى أو الى الدليل يكون قياساً مركباً ومن القسم الاول أيضاً والتقرير البيت ظرف الكوز والكوز ظرف الماء وظرف ظرف الماء ظرف الماء فالبيت ظرف الماء .

(٥٥) وينتج قولنا البيت ظرف ظرف الماء بالذات فالدليل حينئذ من القسم الاول ولا يسمى قياس المساواة .

(٥٦) واذا ضمت هذه المقدمة كبرى الى النتيجة الاولى صغرى أنتج أن

البيت ظرف الماء .

(٥٧) المقدمة الغريبة مقدمة لازمة لاحدى القضايا المأخوذة في الدليل

بطريق عكس النقيض ، ثم لما كان عكس القضية لازماً لها لم يعدوا الاستلزام بواسطة استلزاماً بواسطة المقدمة الاجنبية ، وغاية الامر ان الاستلزام بواسطة مقدمة غريبة عن الدليل ، ولما كان عكس المستوى أقرب الى الاصل من عكس النقيض عدوا الاستلزام بواسطة عكس المستوى من الاستلزام بالذات ، دون الاستلزام بسبب عكس النقيض فدقق .

القسم الرابع - دليل يستلزم النتيجة جزئياً ومنه الاستقراء الناقص (٥٨): وهو قول مؤلف من قضايا يحكم فيها على كثير من جزئيات كلي ليثبت ذلك الحكم للكلي كلياً ، كقولنا الانسان والفرس وغيرهما مما رأيناه من أنواع الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك فكه الأسفل . ومنه التمثيل (٥٩): وهو دليل يشبه فيه جزئي بآخر في وصف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت للمشبه به

(٥٨) وانما كان استلزامه للنتيجة جزئياً لأن استلزامه لها انما يتحقق في بعض الاوقات والاوضاع ، وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقراة للجزئيات المستقراة لا سائرهما أعنى وضع مخالفة الجزئيات الغير المستقراة للجزئيات المستقراة فان الاستقراء في قوة قياس استثنائي ، تقريره كلما كان ما شاهدنا من الحيوانات محركة لفكها الاسفل عند المضغ على وضع كون الجزئيات الغير المستقراة موافقة للمستقراة كان الحكم ثابتاً لجميعها لكن المقدم حق فثبت التالي ، واذا لاحظنا وجدنا أن الواضحة غير قطعية لأن ذلك الوضع غير قطعي في كل استقراء ناقص ، وانما قيد الاستقراء بالناقص ، لأن الاستقراء التام وهو الذي تتبع فيه المستقراة جميع جزئيات الكلي المتوافقة في الحكم يقطع فيه بثبوت الحكم لها كلياً ويعد من القياس المشهور ويسمى بالقياس المقسم ، نحو الكلمة اسم وفعل وحرف والاسم لفظ والفعل لفظ والحرف لفظ فكل كلمة لفظ ، وقال ليثبت ذلك الحكم للكلي كلياً ، لأنه لو كان الحكم جزئياً لكان قطعياً والدليل بالنظر اليه داخلاً في القسم الاول .

(٥٩) قال ومنه التمثيل وانما كان الاستلزام فيه جزئياً لأن ثبوت حكم الاصل للفرع مبنى على بعض أوضاع لم يحصل القطع بها ، منها كون الوصف المشترك تمام العلة في الاصل ، ومنها وجوده بتمامه في الفرع ،

←

المُعَلَّلُ بذلك الوصف ، كقول الفقهاء « النبيذ كالخمر في الاسكار والخمر حرام فالنبيذ حرام » .

البحث الثاني في الدليل بحسب المادة ، وأقسامه خمسة مشهورة بالصناعات الخمس :

القسم الأول - البرهان : وهو دليل مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين ، واليقينيات أما نظرية مكتسبة من الدليل ، أو بديهية لا تحتاج اليه ، والبديهييات ستة : الأوليات : وهي القضايا التي يحكم بها العقل بعد تصور الطرفين والنسبة ، كقولنا الكل أعظم من الجزء ، والفطريات : وهي التي يحكم العقل بها بعد تصورها لوسط حاضر في الذهن نحو الأربعة زوج ، والمشاهدات : وهي التي يحكم بها بعدها بسبب استعمال الحس الظاهر نحو الشمس مشرقة والنار محرقة ، أو الباطن نحو أن لنا شوقاً الى ديارنا ، والمجربات : وهي التي يحكم بها بعدها بسبب القياس الخفي الحاصل عند تكرار مشاهدة ترتب الحكم على التجربة ، نحو السنن المكي مسهل ، والمتواترات : وهي القضايا التي يحكم العقل بها بعدها بسبب القياس الخفي الحاصل عند امتلاء

ومنها عدم اشتراط شروط في الاصل لا توجد في الفرع ومنها عدم معارضته مانع في الفرع ، والحاصل أن التمثيل في قوة قياس استثنائي غير محقق الواضحة ، وتقريره متى كان النبيذ كالخمر في الاسكار على وضع كون الاسكار تمام العلة في الاصل وعدم معارضة مانع له في الفرع كان النبيذ حراماً ولكن المقدم ثابت فكذا التالي وثبوت المقدم على الوضع المذكور غير محقق .

السامعة من أخبار الكثيرين المشاهدين للحكم نحو ملك
ذو القرنين الخافقين ، والحدسيات : وهي القضايا التي يحكم
بها العقل بعدها بواسطة القياس الخفي الحاصل بالحدس
والانتقال السريع من المباديء الى المطالب ، كقولنا : نور
القمر مستفاد من الشمس ، ولا تكون يقينية لغير صاحب
الحدس .

الثاني الجدل : وهو دليل مؤلف من مقدمات مشهورة
أو مسلمة عند الخصم نحو منع الظلم عدل وكل عدل
حسن .

الثالث الخطابة : وهو دليل مؤلف من مقدمات مقبولة
لأخذها ممن يوثق به نحو (رأس الحكمة مخافة الله) ومخافته
وقايته عن عذاب الله .

الرابع الشعر : وهو دليل مؤلف من قضايا مخيلة تؤثر
في النفس بالقبض أو البسط ، كقول قيس العامري :
(ولولا السواد المسك ما كان غالباً) .

الخامس المغالطة : وهي دليل مؤلف من قضايا كاذبة
شبيهة بالحق كقولك في قلم مرسوم على لوح : هذا قلم والقلم
جهاز لاظهار ما في الضمير ، وظاهر ان آلة الكتابة القلم العيني
لا الرسمي ، وفائدة معرفة طرق المغالطة الاحتراز والتوقي
عن المغالطين والبقاء على الحق في الدنيا والدين .

عصمنا الله تعالى قلباً وقولاً وعملاً من كل زيغ وزلل وخلل ،
ووهب لنا باحسانه وفضله خير الأمل وخير العمل ،

ورزقنا الفوز بـلقائه عز وجل ، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى جميع اخوانه وآله
وأصحابه وأتباعه المحسنين
سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام
على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين

٢

فرغت من الاستنساخ الأخير يوم السبت الحادي والعشرين من
ربيع الأول من سنة ألف وثلاثمائة وأربعة وتسعين
من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في غرفة
تدريسي بالحضرة الكيلانية في بغداد المحروسة
وان الخادم للعلم والدين عبدالكريم محمد
المدرس الكردي الشهرزوري المنسوب
الى طائفة معروفة بهوزقاضي
في ناحية السيد صادق
غفر الله تعالى له ولوالديه
ولجميع المسلمين
بمنه آمين

١٣٩٤ هـ

٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين في رسالة الورقات

الحمد لله الذي نطق بقدرته كل موجود ، وبسعة رحمته كل مسعود ، والصلوة والسلام على فاتح باب الشفاعة في اليوم المشهود سيدنا محمد صاحب الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود ، وعلى آله وأصحابه الذين لمعت سيماهم في وجوههم من أثر السجود .

وبعد فيقول الفقير الى الله الملك المعبود عبد الكريم بن محمد عفا الله عنه وعن سائر المسلمين المسلمين في اليوم الموعود هذه (ورقات) للصعود الى مهمات المنطق مرقاة ألفتها للطالبيين المتصفين بعلو الهمة ، المقتبسين من نور الحكمة ، ورتبتها على مقدمات ، وخمسة أبواب ، وخاتمة للمقصود ، والله أسأل ان يعمنا بوابل الكرم والجود انه هو القريب المجيب ، والرؤوف الودود .

المقدمة الأولى

المنطق علم جليل القدر جميل الأثر ميزان لعقول أهل النظر ، دونه الحكيم أرسطو (١) بأمرٍ من اسكندر ، وناهيك في سمو حده ورسمه ، قول الامام حجة الاسلام محمد الغزالي : من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه (٢) .

المقدمة الثانية

العلم (٣) وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان إدراكاً للنسبة التامة الخبرية على سبيل الادعان ،

(١) دونه باللغة اليونانية ثم نقل الى اللغة العربية بأمر المأمون العباسي ، ونسبته الى صياغة التعريف والدليل نسبة النحو الى لغة القرآن الجليل .

(٢) ولا يخفى أنه أراد بالموصول من عداد أصحاب العقول غير أصحاب الفطرة القدسية والفكرة الزكية من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين وأمثالهم الذين نور الله قلوبهم بأشعة الفوز باليقين فانهم ينظرون بنور الفطرة ويدركون ما لا يدركه أهل المنطق وغيرهم من اولى الخبرة . وما أشتهر من النهي عن الاشتغال به فهو اما محمول على الاشتغال به من أناس ليس لهم السيلان في الازهان ويشكل عليهم أدنى شيء من عويس المسائل أو على المنطق القديم المخلوط بأمثلة مخالفة للدين لا على المنطق السليم والفن القويم الباحث عن التعريف والدليل وأحوالهما مادة وصورة مما لا يستغنى عنه كل ناظر ومناظر ، وناهيك في فضله وشرفه تزاحم العلماء ، الأجلة من السلف الى الخلف من الاصوليين والمفسرين والفقهاء في تحصيله وتدريسه وتأليف الكتب النفيسة فيه .

(٣) العلم بالمعنى المصدري هو التعلق الحاصل بين العالم أعنى النفس الناطقة وبين المعلوم وذلك أمر اضافي واعتباري عندنا ليس بجوهر

فتصديق فان كان جازماً ثابتاً مطابقاً للواقع ، فيقين كالتصديق بأن الله واحد أو جازماً غير مطابق له (٤) ، فجهل مركب كتصديق الفلاسفة بأن العالم قديم ، أو جازماً غير ثابت لقبوله الزوال بتشكيك المشكك ، فتقليد كتصديقنا بأن مسح جزء من الرأس كاف في الوضوء ، أو غير جازم ، فظن كالتصديق بأن الطواف بالليل خائن ، والا فتصور ، سواء كان إدراكاً لغير النسبة كزيد ، أو للنسبة الناقصة كغلام زيد أو للنسبة التامة الانشائية كاضررب ، أو الخبرية بدون الاذعان كادراك زيد قائم بدونه ، وهذا الأخير ان كان ادراكاً متعلقاً بالجانب الموافق والمخالف للنسبة سواء ، فشك (٥) أو ادراكاً متعلقاً بجانب وكان مخالفه مظلوناً ،

ولا عرض ، ويعبر عنه (بدانستن) وهو آني ، لأن التعلق المذكور يحدث في آن غير منقسم ، وبالمعنى الاسمي هو الصورة من الشيء الحاصلة عند العقل ، ويعبر عنه (بدانسته شده) ، فاذا مشينا على رأي القائلين باوجود الذهني المشهورين بأصحاب الحقيقة فلا فرق بين العلم بالمعنى الاسمي وبين المعلوم الا بالاعتبار أي أن تلك الصورة من حيث قيامها بالذهن علم وكيف وموجود أصلي ومنشأ للآثر ، وهو التمييز بين الاشياء الموجودة في الذهن وبقطع النظر عن قيامه به معلوم وموجود ظلي وغير مندرج تحت مقولة من المقولات .

(٤) أي قاطعاً للطرف المقابل وثابتاً لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقاً للواقع أي لما في نفس الامر .

(٥) فالشك ادراك غير اذعاني متعلق بجانبى النسبة أي قسميها الوقوع والا وقوع على السواء ، والوهم ادراك غير اذعاني متعلق بالجانب المقابل للنسبة المظلونة ، والتخييل ادراك غير اذعاني متعلق بالجانب

←

فهو وهم ، أو مجزوماً به فتخيل ، سواء كان الجانب المجزوم به تقليدياً أو جهلياً مركباً أو يقينياً .

المقدمة الثالثة

العلم اما تصور واما تصديق كما عرفت ، وكل منها اما يحصل بالبداهة (٦) كتصور الحرارة ، والتصديق بأن الكل أعظم من الجزء (٧) ، واما بالنظر كتصور الجن والملك (٨) والتصديق بأن العالم حادث والنظر ملاحظة المعلوم لتحصيل

المقابل للنسبة المجزوم بها جزماً تقليدياً أو جهلياً مركباً أو يقينياً ، فكل من الشك والوهم والتخيل علم تصوري متعلق بالنسبة التامة الخبرية ، وأضعف التصورات التخيل المقابل لليقين ، فالمقابل للجهل المركب ، فالمقابل للتقليد ، ثم الوهم ، ثم الشك ، وباقي التصورات اما متعلق بالنسبة الانشائية أو بالمركبات الناقصة أو بالمفردات ، فاحفظها حفظك الله تعالى .

(٦) أي بلا نظر وفكر .

(٧) وأن الأربعة زوج ، وأن السنا مسهل ، وأن مكة موجودة ، ونور القمر مستفاد من الشمس .

(٨) فالجن جسم لطيف ناري قابل لتشكلات مختلفة مطلقاً ، والملك جسم لطيف نوراني قابل للتشكل بأشكال محترمة .

المجهول (٩) ، وكل نظر قابل لوقوع الخطأ فيه ، والا لزم اجتماع النقيضين عند استدلال الخصمين ، وكل ما يقع فيه الخطأ يحتاج الى قانون مميز لصحيحة عن فاسده ، وذلك القانون هو المنطق ، وقد تبين هنا أن كمال النطق والادراك يحصل به ، فلذا أخذوا له اسماً منه وسموه به ، وان المنطق قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في النظر ، وان موضوعه المعلوم التصوري كالتعريف وأجزائه ، والمعلوم التصديقي كالدليل وأجزائه ، وان غايته عصمة الذهن عن الخطأ في النظر .

(٩) اذا أرادت النفس كسب العلم بمجهول تصوري وهو المعروف (بالفتح) أو بمجهول تصديقي وهو النتيجة ، توجهت أولاً الى ذلك الشيء الذي تريد اكتساب العلم به فتجعله مبدأ لحركتها فتتجول في المعلومات المخزونة عندها الى أن تجد مبادئ تناسبه وتنتهي هنا الحركة الاولى ، ثم ترتبها وتعود بها الى المطلوب وتجعلها تعريفاً له أو دليلاً عليه ، وهذه هي الحركة الثانية ، وبمجموعهما يتم النظر ، فقولنا : ملاحظة المعلوم ان كان بمعنى الحركة الاولى لتحصيل المبادئ فهو تعريف للنظر بجزء من ماهيته ، وان كان بمعنى ترتيبها بعد وجدانها فهو تعريف له أيضاً بالجزء الثاني أعنى الحركة الثانية وان كان بمعنى ملاحظة المبادئ وترتيبها فهو تعريف له بتمام ماهيته وهو مجموع الحركتين . ثم هذه المقدمة لاثبات الاحتياج الى علم المنطق وذلك لأن الانسان متميز بالعقل وهو صفة غريزية يتبعها العلم ، بالضروريات بالذات وكسب المجهولات بالنظر ، وهذا النظر قد يصيب وقد يخطئ في المادة أو في الصورة فلا بد من قانون مميز للخطأ عن الصواب ، وهو المنطق ، وتقدير الدليل كلما كان العلم منقسماً الى التصور والتصديق المنقسمين الى البديهي والنظري المكتسب بالنظر الواقع فيه الخطأ احتاج الناس الى قانون لكن المقدم حق فثبت التالي نفسه .

المقدمة الرابعة

المنطق (١٠) مسائل يبحث فيها عن أحوال المعلوم التصوري من حيث الايصال الى مجهول تصوري ، وهو المَعْرِف ، وعن أحوال المعلوم التصديقي من حيث الايصال الى مجهول تصديقي ، أعني النتيجة المطلوبة . ولما كان للمعلوم التصوري مبادٍ وهي الكليات الخمس ، ومقاصد وهي التعريف ، وللمعلوم التصديقي مبادٍ هي القضايا وأحكامها ومقاصد أعني الدليل بأقسامه ، ومست الحاجة الى بيان صور الأدلة وموادها انحصر المنطق في خمسة أبواب : مباديء المعلوم التصوري ، ومقاصده ، ومباديء المعلوم التصديقي ، ومقاصده من حيث الصورة ، ومقاصده من حيث المادة .

(١٠) اعلم أن أسماء العلوم كالنحو والمنطق عبارة عن مسائل يبحث فيها عن أحوال موضوع العلم بالذات أو بالواسطة يعنى يجعل موضوع العلم أو ما يرجع اليه موضوعا في المسألة ، ويجعل أحواله وعوارضه محمولاً فيها كقولنا : كل فاعل مرفوع فان الفاعل قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والرفع من عوارضه ، وكقولنا : كل تعريف يجب أن يكون مساوياً للمعرف فان التعريف قسم من المعلوم التصوري ومساوياته للمعرف من أحواله وعوارضه ، وكقولنا كل شكل أول بديهي الانتاج فان الشكل الاول قسم من المعلوم التصديقي وبداية الانتاج من عوارضه ، ومنهم من يقول ان أسماء العلوم موضوعة للتصديق بتلك المسائل ، ومنهم من يقول انها عبارة عن ملكة نفسانية تحصل للانسان من ممارسة تصديقه بتلك المسائل ، ولما كان الاول أولى اخترناه ومشينا عليه ، منه .

المقدمة الخامسة

الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به معها (١١) العلم بشيء آخر ، والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية ، والا فغير لفظية ، وكل منهما ان كان بواسطة الوضع ، وهو تعيين شيء بازاء آخر متى فهم الأول (١٢) فهم الثاني ، فهي وضعية كدلالة زيد على ذاته ، ورفع الحاجب على النفي ، أو بواسطة اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول ، فطبيعية كدلالة (أح أح) على وجع الصدر وحمرة وجه المحب عند النظر الى الحبيب على المحبة والعشق ، والا فعقلية (١٣) كدلالة كل لفظ مسموع وراء حجاب على لافظ ودلالة الدخان على النار بالنهار وعكسه بالليل ، فحالة الدال هي الموضوعية في

(١١) الدال والمدلول ان كانا من المعلومات التصورية فالعلم بهما هو التصور فانه يلزم من العلم بالانسان ووضعه لمعناه العلم بالحيوان الناطق ، والاول دال والثاني مدلول وهذا التصور ربما يحصل من الاحساس كما اذا أبصرت رجلا فعرفت شيئا حادثا ، وان كانا من المعلومات التصديقية فالعلم بهما هو التصديق كما اذا صدقت بالدليل وسلمته صدقت بالنتيجة ، وقد يكون الاول معلوما تصوريا والثاني معلوما تصديقا كما اذا سمعت صوت الطبل فصدقت بأن الامير يخرج من البلد أو رأيت نارا على جبل أو منارة فصدقت بأن الشهر الفلاني قد دخل .

(١٢) سواء كان التعيين كافيا بمحضه كما في الحقايق كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، أو مع القرينة كما في المجازات مثل دلالة الاسد على الرجل الشجاع بسبب قرينة .

(١٣) والدلالة العقلية منحصرة في دلالة المؤثر على الاثر كدلالة النار على الدخان وفي عكسها كعكسها .

الدال بالوضع ، وكونه مقتضى الطبع في الدال بالطبع ،
يكونه مؤثراً في المدلول أو أثراً له في الدال بالعقل ، وأقسام
الدلالة ستة كما عرفت ، ومقصودنا بالبحث هنا هو الدلالة
اللفظية الوضعية ، لجريان العادة على الافادة والاستفادة
بالألفاظ ، وضبط طريقة الوضع دون العقل والطبع ، فان
كانت على تمام ما وضع له اللفظ ، فمطابقة كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق ، أو على جزئه فتضمن كدلالته على
الحيوان فقط أو الناطق فقط في ضمن دلالة على المجموع ،
أو على خارج عنه لازم له ذهنياً بحيث يلزم (١٤) العلم به من
العلم بالموضوع له ، فالتزام كدلالة الضرب على الضارب
والمضروب والاعدام على ملكاتها كدلالة العمى على البصر
والظلمة على النور والجهل على العلم والموت على الحياة .

(١٤) يعني أن المعتبر في دلالة الالتزام عند المنطقة هو اللزوم
العلمي بين المعنى الموضوع له وذلك المعنى الخارج عنه بأن لا يمكن تصور
ذلك المعنى الموضوع له حقيقة الا مع تصور ذلك المعنى الخارج ، فان
معنى العمى عدم البصر ولا يمكن تصور ذلك عدم المضاف الى البصر الا
مع تصوره ضرورة اعتبار الاضافة والتقييد فيه ، سواء وجد مع ذلك اللزوم
العلمي بينهما اللزوم بين المعلومين أيضاً ، كما في مثال دلالة الضرب على
الضارب والمضروب ، والمحبة على المحب والمحبوب ، فانه كما لا يتصور
الضرب والمحبة الا مع تصور الطرفين كذلك لا يمكن وجود الضرب والمحبة
خارجاً الا مع وجودهما ، أو انحصر اللزوم بينهما في اللزوم العلمي فقط
كما في الاعدام والملكات اذ لا يجتمع العمى والبصر خارجاً في محل فضلاً
عن اللزوم بينهما وأما عند أهل العربية فالمعتبر في دلالة الالتزام هو
وجود المناسبة المصححة للانتقال من المعنى الموضوع له الى ذلك اللزوم
عقلاً أو عرفاً أو عادة كالزوجية للأربعة والجود للحاتم والسلام لصعودك
على السطح مثلاً .

المقدمة السادسة

اللفظ ان أريد بجزء منه الدلالة على جزء معناه المقصود ، فمركب كالانسان (١٥) ، وخمسة عشر ، و غلام زيد ، والحيوان الناطق ، وزيد قائم ، فان حسن السكوت عليه ، فمركب تام فان كان حاكياً لنسبة خارجية (١٦) فنخبر ، والا فانشاء كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والنداء ، وصيغ المدح ، والذم ، والتعجب ، والعقود ، وان لم يحسن السكوت عليه فمركب ناقص مزجي ، او تقييدي اضافي او توصيفي أو لا (*) ، والا فمفرد سواء لم يكن للفظ جزء أصلاً مثل (أ) علماً لزيد أو نقطة ، أو كان له جزء ولم يدل لغة على جزء المعنى كإنسان علماً لأحدهما ، أو دل لغة لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبدا لله علماً لأحدهما ، أو دل عليه لكن لم تكن الدلالة مقصودة كالحيوان الناطق علماً لزيد ، فللمفرد سبعة أقسام هذا ، ثم المفرد اما جزئي واما كلي ، لأنه ان منع نفس مفهومه عن صدقه على كثيرين ، فهو جزئي

(١٥) اي المعروف باللام .

(١٦) ماضوية أو حالية أو استقبالية مثبتة أو منفية ، ثم ان كانت النسبة الذهنية المفهومة من الخبر مطابقة للنسبة في نفس الامر فالخبر صادق نحو العالم حادث ، وان لم تطابقها فهو كاذب نحو العالم قديم ، ومعنى كون النسبة خارجية انها شيء ثابت في الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن حكم الحاكم وإدراك المدرك .

(*) كالمعرف باللام .

كزید ، وان لم تمنع عنه ، فهو كلي ، سواء (١٧) لم يكن له فرد خارجاً ولا ذهنًا الا فرضاً كاللشيء والممتنع ويسمى بالكلي الفرضي ، أو كان له الفرد بدون فرض ، ذهنًا فقط كالعنقاء ، أو خارجاً أيضاً ، واحداً مع امتناع غيره كالواجب تعالى ، أو مع امكانه كالشمس ، أو متعدداً محصوراً كالكوكب السيار ، أو غير محصور كالانسان ، فللكلي ستة أقسام ..

(١٧) يعنى أن مدار كلية الكلي هو أن يكون له الافراد في الذهن ليصدق الكلي عليها ، سواء كانت الافراد الذهنية ناشئة عن فرض كاللشيء والممتنع وسائر المفاهيم الممتنعة كجمع النقيضين ورفعهما وجمع الضدين ، أو ناشئة عن نفس التصور بلا حاجة الى الفرض كالعنقاء وسائر المفاهيم الكلية الممكنة الافراد ، وسواء لم يوجد له فرد في الخارج كما مر ، أو كان له فرد واحد مع امتناع غيره مثل واجب الوجود أو امكانه كالشمس أي الكوكب النهاري المضيء للعالم ، أو كان له أفراد متعددة محصورة كالكوكب السيار ، أو غير محصورة كالانسان فله ستة أقسام كما عرفت هذا ، فان قلت • كما أن للشيء أفراداً بالفرض يجوز أن نفرض لزيد أفراداً ، فلم عد الاول كلياً والثاني جزئياً ، قلنا : فرض الافراد لمفهوم اللشيء بحسب نفس المفهوم الكلي ليس محالاً وانما المحال وجود الافراد المفروضة ، وأما فرض الافراد لمفهوم جزئي اعتبر فيه التشخص واللا تعدد ، فهو محال كما أن وجود الافراد المفروضة مستحيل له ، لأن التشخص لا يجتمع مع اللا تشخص ففي نحو زيد أستحيل الفرض والمفروض ولذلك اعتبر جزئياً حقيقياً ، وأما في نحو اللشيء فالمستحيل هو المفروض لا الفرض فدقق فيه •

الباب الأول

في المبادئ^(١) من المعلوم التصوري

وهي الكليات الخمس ، الكلي ان لم يخرج عن حقيقة جزئياته ، فهو ذاتي ، والا فعرضي ، أما الذاتي فله أقسام ثلاثة : النوع ، والجنس ، والفصل ، لأنه ان (٢) كان عين حقيقة جزئياته ، فهو النوع ، ويقع في جواب السؤال بما عن الواحد والمتعدد منها ، لأن السؤال بما لطلب تمام ماهية المسؤول عنه ، فان كان واحداً فالمطلوب تمام الماهية المختصة به ، وان كان متعدداً فالمطلوب تمام الماهية المشتركة ، والنوع تمام ماهية جزئياته مطلقاً كالانسان بالنسبة الى

(١) أي الباب الاول في مسائل موضوعاتها المبادئ من المعلوم التصوري كالنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام ، ومحمولاتها عوارض تلحقها ككون الاول عين ماهية جزئياته ، والثاني جزؤها العام المشترك التام ، والثالث جزؤها العام المشترك الناقص أو جزؤها المساوي ، وانما فسرت العبارة بذلك لأن الباب من الكتاب والكتاب من العلم والعلم هو المسائل .

(٢) أي لانه اما عين حقيقة جزئياته أو جزؤها الاعم أو جزؤها المساوي ولا رابع لها فما يكون عيناً لها فهو نوع لها وما يكون جزؤها الاعم المشترك التام بينها وبين جزئيات أخرى مباينة لها نوعاً جنس لها وما يكون جزؤها الاعم المشترك الناقص بينها وبين مبايناتها كالحساس بالنسبة الى الانسان والفرس أو جزؤها المساوي لها كالناطق للانسان والحساس للحيوان يكون فصلاً .

جزئياته ، وتعريفه : كلي (٣) مقول على جزئياته المتفقة الحقيقية في جواب السؤال بما عن الواحد والمتعدد منها ، والا فان كان جزءاً أعم منها ومشترکاً تاماً بين جزئيين متباينين نوعاً بأن لا يشترکا في غيره ويقع في جواب السؤال بما عن المتعدد (٤) لا عن الواحد ، فهو الجنس كالحيوان (٥) للانسان والفرس ، والجسم النامي للحيوان والشجر ، والجسم للجسم النامي والحجر ، والجوهر للجسم والجوهر الفرد ، وتعريفه (٦) : كلي مقول على الجزئيات المختلفة الحقيقة في جواب السؤال بما عن المتعدد منها لا الواحد ، والا بأن كان جزء أعم ولكنه كان مشتركاً ناقصاً بينهما (٧) ، أو كان جزء

(٣) قوله كلي جنس وذكر مقول لیتعلق به قوله : على جزئياته ، وتوصف بقوله المتفقة الحقيقة ، وقوله : المتفقة الحقيقة فصل يخرج الجنس وفصله والعرض العام لكونها مقولة على جزئيات مختلفة الحقيقة ، وقوله في جواب السؤال بما فصل ثان مخرج للفصل القريب للنوع وخاصته .

(٤) لان السؤال بما عن المتعدد طالب لتمام الماهية المشتركة بين الجزئيات ، والجنس بالنسبة الى الجزئيات المتباينة في النوع كذلك فان الحيوان مشترك تام بين الانسان والفرس وقس سائر الامثلة .

(٥) فان الحيوان جزء عام في ماهية الانسان ومشترك تام بينه وبين الفرس المباین له نوعاً لا مشترك بينهما غيره .

(٦) فقوله كلي جنس يشمل جميع الكلّيات الخمس وقوله مقول ذكر لیتعلق به قوله على الجزئيات ، وتوصف الجزئيات بالمختلفة الحقيقة ، وقوله المختلفة الحقيقة فصل يخرج النوع وفصله وخاصته ، وقوله في جواب السؤال بما يخرج فصل الجنس والعرض العام .

(٧) كالحساس بالنسبة الى الانسان والفرس فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص ، لانه جزء من الحيوان الذي هو المشترك التام

مساوياً (٨) لها ، ولا يقع حينئذ في جواب السؤال بما اذ ليس تمام الحقيقة المختصة ولا المشتركة ، بل يقع في جواب السؤال بأي شيء هو في ذاته ، لأنه لطلب مميز ذاتي للمسؤول عنه ، فهو الفصل كالناطق للانسان ، والحساس للحيوان (٩) والنامي للجسم النامي ، وقابل الأبعاد للجسم ، وكالحساس للانسان والنامي للحيوان ، وقابل الأبعاد للجسم النامي ، وتعريفه : كلي (١٠) مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته ،

بينهما ، وكالنامي بالنسبة الى الحيوان والنبات فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص ، لكونه جزءاً من الجسم النامي الذي هو المشترك التام بينهما ، وكالقابل للأبعاد بالنسبة الى الجسم النامي والجسم الجامد ، فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص لكونه جزءاً من الجسم الذي هو مشترك تام بينهما .

(٨) وذلك كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه لما كان مساوياً له لم يكن مشتركاً بينه وبين جزئي آخر يباينه نوعاً كالفرس ، بل كان مختصاً به ، وكذلك الحساس بالنسبة للحيوان ، والنامي بالنسبة الى الجسم النامي ، وقابل الأبعاد بالنسبة الى الجسم فهي من الاجزاء المساوية بالنسبة اليه وليست مشتركة بينه وبين غيره ولكنها بالنسبة الى أسفل منها أجزاء عامة لكنها مشتركات ناقصة .

(٩) الامثلة الاربعة الاولى للاجزاء المساوية للماهية وهي من الفصول القريبة لماهيتها المساوية لها في الصدق ، والامثلة الثلاثة الاخيرة للاجزاء العامة التي هي مشتركات ناقصة .

(١٠) قوله كلي جنس وقوله : في جواب أي شيء هو فصل مخرج للجنس والنوع والعرض العام ، وقوله : في ذاته فصل ثان مخرج للخاصة هذا ، ثم اعلم أن كلمة أي شيء هو موضوعة في عرف المنطقة للسؤال عن مميز للمسؤول عنه عما يشاركه في مفهوم المضاف اليه ، فقولهم : ←

ثم النوع كما يطلق على ما مر ويسمى نوعاً حقيقياً ، يطلق على الماهية (١١) التي يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما ، ويسمى نوعاً اضافياً (١٢) كالانسان والحيوان والجسم النامي والجسم .

وقد علم ما مر أن الحقيقة النوعية ما كانت جزئياته متفقة في الحقيقة المختصة كالانسان ، والحقيقة الجنسية

الانسان أي شيء هو معناه أي مفهوم يميز الانسان عما يشاركه في مفهوم الشيء المراد به الحيوان مثلاً فيجاب بمميز له ذاتي كالناطق ، أو عرضي كالضاحك وإذا قيده بقوله في ذاته يجاب بالمميز الذاتي فقط ، أو بقوله في عرضه يجاب بالمميز العرضي لا غير .

(١١) يعني أن النوع الإضافي كلي يكون ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهما ، فباعتبار كونه ماهية أي مقولاً في جواب السؤال بما هو يخرج عنه الفصل والخاصة ولو صنفاً كالرومي والزنجي والعرض العام ، وباعتبار حمل الجنس عليها في جواب السؤال بما خرج الجنس العالي وبقي النوع الحقيقي والاجناس ما عدا الجنس العالي داخله في النوع الإضافي .

(١٢) والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق خلافاً لما في تهذيب المنطق ، فكل نوع حقيقي نوع إضافي لوجود جنس فوقه يحمل عليه وعلى غيره في جواب ماهما ولا عكس فإن الحيوان نوع إضافي لوجود جنس فوقه كالجسم النامي ، وليس نوعاً حقيقياً لعدم وجود جزئيات متفقة الحقيقة تحته مباشرة ، ثم تسمية النوع بالمعنى الأول بالحقيقي لأن نوعيته بالنظر إلى حقيقة جزئياته المتفقة وكونه تمام ماهيتها ، وتسميته بالمعنى الثاني اضافياً لأن نوعيته بالاضافة إلى جنس فوقه يقال عليه فانه لو سئلت عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان ولو سئلت عنه وعن الشجر كان الجواب الجسم النامي وقس .

ما كانت جزئياته مختلفة فيها. ثم الجنس للماهية كما يقال عليها وعلى ماهية أخرى مباينة لها نوعاً (١٣) ومشاركة لها في الجنس ان كان مقولا عليها مع كل واحد من مشاركاتهما فيه ، فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والفرس (١٤) ، والا فجنس بعيد كالجسم النامي لهما . والفصل ان ميز الماهية عن جميع مشاركاتهما في الجنس القريب ، فهو فصل قريب (١٥) كالناطق

(١٣) فانه لو سئلت عن الانسان والفرس بما هما فالجواب جنس فوقهما وهو الحيوان ، ولو سئلت عن الانسان والنبات بما هما فالجواب هو الجسم النامي ، ولو سئلت عن الانسان والحجر بما هما فالجواب هو الجسم ، ولو سئلت عن الانسان والجوهر الفرد بما هما فالجواب هو الجوهر .

(١٤) فان الحيوان كما يقال على الانسان في جواب السؤال عنه وعن الفرس كذلك يقال عليه في جواب السؤال عنه وعن الاسد والبقر وغيرهما مما يشاركه في الحيوان فانه تمام المشترك بينهما جميعا ، وكذلك الجسم النامي بالنسبة الى الحيوان ، والجسم بالنسبة الى الجسم النامي ، والجوهر بالنسبة الى الجسم ، واما الجسم النامي بالنسبة الى الانسان فجنس بعيد فانه وان حمل على الانسان والنبات في جواب السؤال بما هما ، لكن لا يقال عليه في جواب السؤال عنه وعن الفرس وان كان مشاركا للانسان في الجسم النامي لانه ليس تمام المشترك بينهما لان الحيوان هو المشترك التام بينهما .

(١٥) ومعلوم ان ما يميز الماهية عن مشاركاتهما في الجنس القريب يميزها عن المشاركات في الجنس البعيد أيضا ، فان الناطق كما يميز الانسان عن الفرس المشارك له في الجنس القريب وهو الحيوان يميزه عن النبات المشارك له في الجنس البعيد أعني الجسم النامي ، وأما الحساس فيميز الانسان عن المشاركات في الجنس البعيد كالنبات المشارك

←

للإنسان والحساس للحيوان ، أو عن مشاركتها في الجنس البعيد ، فهو فصل بعيد كالحساس للإنسان والفرس هذا .

أما العرضي فقسمان ، لأنه ان اختص بحقيقة واحدة مطلقاً (١٦) ويميزها عن جميع ما عداها ، ويقال عليها في جواب أي شيء هو في عرضه (١٧) ، فهو الخاصة لها كالكاتب بالقوة للإنسان والماشي للحيوان ، وتعريفها : كلي (١٨) مختص بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه ، وهي اما شاملة لجميع أفراد معروضها كالكاتب والماشي بالقوة ، او غير شاملة له كالكاتب والماشي بالفعل لهما . وان عم حقايق (١٩) مختلفة فهو العرض العام كالماشي للإنسان والمتحيز للحيوان وتعريفه : كلي مقول على ما تحت

له في الجسم النامي والحجر المشارك له في الجسم والجوهر الفرد والعقل المشاركون له في الجوهر ، ولا يميزه عن الفرس المشارك له في الجنس القريب أعني الحيوان فدقق .

(١٦) أي نوعية كالضاحك للإنسان أو جنسية كالمشي للحيوان .

(١٧) لان السؤال به انما هو لطلب مميز عرضي لذلك المسؤول عنه يميزه عن مشاركتها في الوجود والخاصة كذلك ، ومعلوم انها لا تقال في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو في ذاته لان المقول في جوابهما ذاتي .

(١٨) قوله : كلي جنس يشمل الافراد والاغيار ، وقوله : مختص بالشئ فصل يخرج الجنس مطلقا والفصل البعيد والعرض العام ، وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه فصل ثان يخرج النوع وفصله .

(١٩) قوله : حقايق المراد بها ما فوق الواحد .

حقائق مختلفة قولاً (٢٠) عرضياً ، وكل منهما ان امتنع
سلبه عن معروضه (٢١) فعرض لازم كالانسان والحيوان
للناطق ، والا فعرض مفارق ، سواء لم يفارقه بالفعل
كالمتحرك للفلك الأعلى (٢٢) ، أو فارقه سريعاً كالكتاب بالفعل
للانسان وحمرة الوجه للخجلان أو بطيئاً كالشباب للحيوان
والانسان .

(٢٠) قد يقال ان العرض العام وان لم يجز حمله على الشيء في
جواب ما هو ولا اي شيء هو في ذاته لكنه يصح أن يقال عليه في جواب
أي شيء هو في عرضه فلا وجه لترك قيد مقول في جواب أي شيء في عرضه
في تعريفه ، ويجب أن العرض العام قسمان قسم لا يميز شيئاً أصلاً
كالمفاهيم الشاملة مثل الشيء والممكن والمفهوم والامر ، والخطب هنا
يسير وقسم يميز معروضه كالماشي ، ولكن أخيراً المناطقة اتفقوا على أن
ما لا يصح التعريف به لا يقال في الجواب ، والعرض العام لا يصح
التعريف به كما ستعلمه على رأي المتأخرين فلا يقال في الجواب ، ولذا
تركنا ذلك القيد في تعريفه ، ثم ان قوله : كلي جنس ، وقوله : حقائق
مختلفة يخرج النوع وفصله والخاصة له ، وقوله : قولاً عرضياً يخرج
الجنس والفصل البعيد .

(٢١) سواء كان امتناع سلبه عنه بالنظر الى الوجود الخارجي
والذهني معا ويسمى حينئذ بلازم الماهية كمثالنا أو بالنظر الى الوجود
الخارجي فقط كالكتاب بالقوة للانسان والحار للنار أو بالنظر الى الوجود
الذهني كالكي للمفهوم مطلقاً أو للانسان ويسميان بلازم الوجود ، ثم انه
أشار بالمثالين الى أن نوع الماهية خاصة لفصلها وجنس الماهية عرض
عام لفصلها .

(٢٢) ان أريد به المتحرك بأسرع الحركات بالذات فهو خاصة له
أو مطلقاً فعرض عام .

(فائدة) : قد تجتمع الكليات في مفهوم واحد باعتبارات ، فان الماشي خاصة للحيوان وعرض عام للانسان ونوع لخصصه (٢٣) ، والحيوان جنس للانسان والفرس وغيرهما ونوع لخصصه أعني حيوان الانسان والفرس والاسد مثلا ، وعرض عام للناطق ، وخاصة للحساس هذا .

(٢٣) الخصص جمع حصة ، وهي في عرف المنطقة عبارة عن الماهيات المقيدة بالقيود العارضة ، فخصص الانسان انسان الرومي وانسان الزنجي وانسان البربري وهكذا ، وكل تلك الخصص متفقة في الماهية لا فرق بينها الا بالاضافة الى الرومي والزنجي والبربري ، كما أن أفراد الانسان كزيد وعمرو وبكر كلها متفقة في الماهية الانسانية ، والفرق بينها اختلاف الاوصاف والاعراض ، وعلى ذلك فخصص الماشي ماشي الانسان وماشى الفرس وماشى الطير وماشى الزواحف وغيرها ، وكل كلى فهو نوع لخصصه اذ الماهية النوعية ماهية تتفق أفرادها في الحقيقة المختصة والخصص كذلك فاحفظه .

الباب الثاني

في المقاصد^(١) من المعلوم التصوري

وهي المعرفة (بالكسر) ويسمى تعريفاً (٢) وقولا شارحاً وهو ما يكتسب من تصوره تصور شيء آخر (٣) بكنهه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، وشرطه أن يكون أجلى وأوضح من المعرفة (بالفتح) مفهوما لوجوب كونه معلوماً قبله فلا يصح تعريف الشيء بنفسه ولا بأخفى منه مفهوماً

(١) أى في مسائل موضوعاتها الحقيقية هي المقاصد من المعلوم التصوري فإن الموضوع في قولهم كل حد تام موصل الى كنه المعرفة (بالفتح) شامل لجميع أفراد الحدود التامة التي هي المقاصد منه كالحيوان الناطق للإنسان والحيوان المفترس للأسد وغيرهما .

(٢) اطلاق المعرفة (بالكسر) والتعريف عليه وان كان مجازاً لغوياً لان الاول هو الناظر ، والثاني فعله الا أنه حقيقة عرفية ، واطلاق القول الشارح عليه لان القول بمعنى المركب والشارح بمعنى الكاشف والتعريف مركب غالباً وكاشف للمعرف دائماً .

(٣) أعترض عليه بأن قوله : ما يكتسب الخ فرد من أفراد مطلق التعريف ففي تعريف مطلق التعريف به الشامل لهذا الفرد دور ، وأجيب بأن هذا الفرد من التعريف له اعتباران : الاول اعتبار ذات مفهومه بقطع النظر عن وصف كونه تعريفاً ودخوله في مطلق التعريف ، الثاني اعتبار كونه تعريفاً وفرداً من أفراد مطلق التعريف فهو بالاعتبار الاول وقع تعريفاً وليس بهذا الاعتبار فرداً من أفراد مطلق التعريف حتى يلزم الدور ، وبالاعتبار الثاني فرد من أفراد مطلق التعريف وليس التعريف به بهذا الاعتبار .

كتعريف الملكات بالأعدام المضافة اليها(٤) ، كأن يقال العلم
عدم الجهل والنور عدم الظلمة ولا بما يساويه كذلك
كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة ، وان يكون
مساوياً(٥) له في الصدق فلا يصح بالمباين(٦) والأعم والأخص

(٤) العدم والمملكة : مفهومان متقابلان الاول عديم والثاني وجودي
واشترط في موضوع العدمي الاستعداد للاتصاف بالوجودي شخصاً او
صنفاً أو نوعاً أو جنساً كالعمى والبصر والجهل والعلم والظلمة والنور
والموت والحيوة ، وتلك الملكات لها معان محصلة في ذاتها بدون الحاجة
الى الاعداد ، كأن يقال البصر صفة كاشفة مودعة في العين ، والعلم صورة
حاصلة من الشيء عند العقل ، وأما الاعداد فهي محتاجة الى الملكات ولا
يعرف كنهها الا بالاضافة اليها ، كأن يقال العمى عدم البصر والجهل
عدم العلم فاذا اعتبرت في تعاريف الملكات بأن يقال البصر عدم العمى
والعلم عدم الجهل فقد أخذت في تعاريفها الاعداد المحتاجة اليها في التعقل
وكأنك قلت البصر عدم عدم البصر والعلم عدم عدم العلم فيلزم
الدور .

(٥) ومصداق مساواة التعريف للمعرف صدقا حمل المعرف (بالفتح)
على المعرف كلياً ، كأن تقول كل حيوان ناطق ، وحمل المعرف (بالكسر)
على المعرف كذلك كأن تقول كل انسان حيوان ناطق فالقضية الاولى
تسمى منعية لافادتها منع دخول الاغيار فيه ، وطرديّة بمعنى اللزوم في
الثبوت كلياً ، يعنى أنه كلما وجد المعرف (بالكسر) وجد المعرف ،
والثانية تسمى جمعية لافادتها جمع التعريف افادة جمع التعريف لافراد
المعرف ، وعكسية أيضاً اما لانها عكس القضية الاولى لغة فان عكس الموجبة
الكلية لغة موجبة كلية أو لانها عكس الطرد فانه كما أن الطرد لزوم
المعرف (بالفتح) للمعرف وجوداً فالعكس لزوم المعرف للتعريف انتفاء
أي كلما انتفى التعريف انتفى المعرف أو العكس لزوم التعريف للمعرف
وجوداً .

كتعريف الانسان بالأسد أو الحيوان أو الكاتب بالفعل
هذا .

ثم التعريف ، ان كان بالذاتي الخالص فان كان
بالجنس والفصل القريبين (٧) ، فهو حد تام كالحيوان الناطق
للانسان ، والا فحد ناقص ما دام مساويا (٨) للمعرف
كالفصل القريب وحده ، أو مع الفصل أو الجنس البعيدين
كالناطق أو الجسم الناطق له ، وان لم يكن بالذاتي الخالص
فان كان بالخاصة الشاملة مع الجنس القريب أو بهما مع
الفصل القريب ، فهو رسم تام ، ويسمى الثاني رسماً تاماً
أكمل من الحد التام كالحيوان الضاحك والحيوان الناطق
الضاحك له ، والا فرسم ناقص بشرط (٩) المساواة كتعريفه

(٦) لان الاعم غير مانع عن الاغيار ، والاخص غير جامع للافراد ،
والمباين مباين .

(٧) أى بهما اجمالاً كمثال المتن أو تفصيلاً كأن يقال : الانسان
جسم تام حساس متحرك بالارادة ناطق ، ولكن الفصل يكون بسيطاً أي
غير مركب من الجنس والفصل كما حقق في محله .

(٨) بأن يشتمل على الفصل القريب .

(٩) بأن يشتمل على الخاصة الشاملة مفردة كالضاحك أي بالقوة ،
أو مركبة من عرضين عامين يكون مجموعهما خاصة شاملة للمعرف
كالطائر الولود للخفاش هذا ، ثم ان كلمة أو هنا وفي تعريف الحد الناقص
لمنع الخلو فيشمل صور اجتماع الفصل القريب مع الفصل البعيد أو مع
الجنس البعيد أو معهما هناك كما يشمل صور اجتماع الخاصة الشاملة
مع واحد مما معها أو اثنين أو ثلاثة ، فتبين أن صورة الحد التام واحدة ،
وصور الحد الناقص اربع الفصل القريب وحده والفصل القريب مع الفصل

←

بالخاصة الشاملة وحدها أو مع الفصل القريب أو البعيد
أو الجنس البعيد (١٠) .

البعيد والفصل القريب مع الجنس البعيد . والفصل القريب مع الفصل
البعيد والجنس البعيد كليهما ، وصور الرسم التام ثنتان الجنس القريب
مع الخاصة الشاملة والجنس القريب مع الفصل القريب والخاصة الشاملة،
وصور الرسم الناقص ثمانية الخاصة الشاملة وحدها والخاصة مع
الفصل القريب والخاصة مع الفصل البعيد والخاصة مع الجنس البعيد
والخاصة مع الفصل القريب والفصل البعيد والخاصة مع الفصل القريب
والجنس البعيد والخاصة مع الفصل البعيد والجنس البعيد والخاصة مع
الفصل القريب والفصل البعيد والجنس البعيد هذا اذا لم يعتبر العرض
العام فيه والا فتزداد الصور عليها .

(١٠) لم نقل أو العرض العام لان المتأخرين منعوا وقوعه في التعريف
بناء على أن الغرض مما أخذ في التعريف اما افادته لذاتيات المعرف أو
تمييزه عن جميع الاغيار ولا يحصل به شيء منهما .

الباب الثالث

في المبادئ من المعلوم التصديقي

أعني القضايا وأحكامها وفيه فصول :

الفصل الأول - القضية

قول يحتمل الصدق والكذب بالنظر الى نفس (١) مفهومه ، والصدق مطابقة النسبة (٢) للواقع والكذب عدمها ، وهي اما محلية أو شرطية متصلة أو منفصلة ، فانه ان حكم فيها بوقوع ثبوت (٣) شيء لشيء أولا وقوع ثبوته له فحملية

(١) وهو وقوع ثبوت المحمول للموضوع أولا وقوع ثبوته له ، ووقوع اتصال التالى بالمقدم أولا وقوعه ، ووقوع انفصال التالى عن المقدم أولا وقوع انفصاله عنه بدون ملاحظة كون القول أو القائل قطعي الصدق أو قطعي الكذب أولا ، فدخلت في التعريف القضايا القطعية الصدق أو الكذب لذاتها أو بدليل .

(٢) أى مطابقة النسبة التامة الخبرية الذهنية المفهومة من القضية للواقع أى للنسبة الخارجية الواقعة في نفس الامر ، وليس المراد بكون النسبة خارجية وجودها في الاعيان فان النسبة من الأمور الاضافية وهي لا توجد فيها بل المراد أنها ثابتة في نفس الامر بدون اعتبار المعبر فان كون فريد حادثا أمر ثابت في نفس الامر ولو لم يكن هناك معتبر يعتبره .

(٣) يعنى أن الفرق بين المحلية والمتصلة والمنفصلة بالنسبة بين بين فان كانت ثبوتا فحملية أو اتصالا فمتصلة أو انفصالا فمنفصلة كما أن الفرق بين الموجبة والسالبة مطلقا بالنسبة التامة فان كانت الوقوع فموجبة أو الا وقوع فسالبة .

نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر ، وان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بأخرى أو لا وقوع اتصاله بها فشرطية متصلة ، نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود وليس دائماً اذا طلعت الشمس وجد الليل ، وان حكم فيها بوقوع انفصال مضمون قضية عن مضمون أخرى أو لا وقوع انفصاله عنه فشرطية منفصلة ، نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً وليس دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين ، والأولى من كل منها موجبة ، والثانية سالبة ويسمى المحكوم عليه في الحملية موضوعاً ، والمحكوم به فيها محمولاً ، والمحكوم عليه في الشرطية مقدماً ، والمحكوم به فيها تالياً ، والدال على النسبة التامة أعني الوقوع والا وقوع رابطة ، فان ذكرت فالقضية ثلاثية ، والا فثنائية . وأما أجزاءها العقلية فان عدت النسبة بين بين منها وهي الثبوت في الحمليات والاتصال في الشرطية المتصلة والانفصال في الشرطية المنفصلة فأربعة : المحكوم عليه ، والمحكوم به ، والنسبة بين بين (٤) ، والنسبة التامة الخبرية وهي وقوع

(٤) وتتميز النسبة بين بين عن النسبة التامة بأن تجعل الاولى مبتدأ مضافاً الى المحكوم به مربوط بالمحكوم عليه ، وتجعل الوقوع والا وقوع خبراً فتقول : ثبوت المحمول للموضوع واقع أو لا واقع ، واتصال التالى بالمقدم واقع أو غير واقع ، وانفصال التالى عن المقدم واقع أو غير واقع ، وبصورة أخرى تضاف النسبة التامة الى النسبة بين بين كما يقال وقوع الثبوت ولا وقوعه ووقوع الاتصال ولا وقوعه ووقوع الانفصال ولا وقوعه ، وأختلف في وجود النسبة بين بين فمنهم من قال بها ومنهم من أنكرها ، وبعضهم حقق وقال : لا معنى لانكار وجود النسبة بين بين ذاتاً وانما أنكر المنكر

←

الثبوت أو الاتصال أو الانفصال أو لا وقوعها ، والا فثلاثة :
هي الطرفان ، والنسبة التامة فحسب . ثم الموضوع في
الحملية ان كان جزئياً (٥) حقيقياً فالقضية شخصية كما مر ،
أو كلياً فان قصد الحكم على نفس مفهومه فطبيعية نحو
الانسان نوع أو (٦) حيوان ناطق ، أو على أفرادها فان بينت
كميتها كلاً أو بعضاً فمحصورة ، وما به البيان يسمى سوراً ،
وهي أربع : أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل (٧) بمعنى

كونها جزء من القضية ، وذلك لأنها مضاف إليها النسبة التامة فهي
موجودة معها دائماً لكنه لما اعتبرنا النسبة التامة جزء من القضية اكتفينا
بها لفهم النسبة بين بين منها ، وجعلناها جزء من القضية واستغنيا عن
جزئية النسبة بين بين هذه أجزاء القضية وأما التصديق فيحتاج الى أربعة
ادراكات : تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة التامة
المستلزمة لتصور النسبة بين بين والاذعان بالنسبة التامة ، فاذا كان
التصديق هذا الأخير فهو بسيط أو مجموع الادراكات الأربعة فمركب .

(٥) علماً أو ضميراً أو اسم إشارة أو معرفاً بلام العهد الخارجي
أو مضافاً الى إحدى المعارف إضافة للعهد الخارجي .

(٦) اشارة بالمثلين الى أن هذا القسم مما تصح فيه ارادة الافراد ،
وما لا تصح هي فيه .

(٧) وهو ما أضيفت فيه كلمة كل الى النكرة نحو كل انسان ناطق
واحترز به عن الكل المجموعى ، وهو ما أضيف الى المعرفة نحو كل زيد
حسن وكل الرمان أكلته ، فان القضية المصدرة بها تحتمل الشخصية
والمحصورة والمهملة والطبيعية ، وكلمة كل فيها ليست سوراً بل عنوان
الموضوع هذا ، وانما كانت أشرف لحيازتها شرف الإيجاب لأن الثبوت
خير من الانتفاء ، وشرف الكلية لأن نظر العلماء الى الأصول الكلية .

الجميع ولام الاستفراق واضافته نحو كل انسان طالب
للاحسان ، وكقوله تعالى : (ان الانسان لفي خسرٍ إلا الذين
آمنوا) [العصر - ١] وعباد الله تحت سيطرته ، ثم السالبة (٨)
الكلية وسورها نحو لا شيء (٩) ولا واحد ولا أحد ، نحو
لا شيء من العاقل بفافل « ولا أَحَدَ أَغْيَرَ من الله » ،
ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وواحد واسم العدد
ولفظ القليل والكثير والنكرة في الاثبات ولام العهد
الذهني نحو (وأخاف أن يأكله الذئب) [يوسف - ١٤] ،
وأخسها السالبة الجزئية ، وسورها نحو بعض وليس بعض
وكل اسم عدد دخل عليه النفي ، نحو ليس اثنان من الشركاء
ولا وقع بينهما الجفاء . وان لم تبين فيها الكمية فهي مهمة ،
ومنها القضية المصدرة بلام الجنس المراد به (١٠) الجنس من

(٨) لحيازتها شرف الكلية فقط .

(٩) انما تكون لا شيء ولا واحد بمجموعه سورا اذا دخل على
عنوان الموضوع نحو لا شيء من الطالب بخائب ، والا فالسور كلمة لا فقط
من حيث دخولها على النكرة نحو لا عامل خائب .

(١٠) وهذه اللام تسمى لام مجاز الحقيقة كما في تعليقات أبى طالب
على شرح السيوطي ، فان اللام في نحو المثال المذكور ليس للعهد الخارجي ،
ولا للعهد الذهني المراد به بعض من أفراد مدخوله لعدم الفائدة في الحكم
حينئذ ، ولا للاستفراق لكذب القضية عليه ، ولا للجنس من حيث المفهوم
لأن الخيرية تعرض على المفاهيم ، فهي لام الجنس من حيث تحققه في ضمن
الأفراد لكن بدون التعرض لبيان كميتها كلا أو بعضا ليفيد أن الجنس
البشرى الموصوف بالذكورة من حيث المجموع خير من الجنس الموصوف
بالانوثة كذلك ، يعنى أنه لا يوجد خير في زمرة الاناث الا وفي زمرة الرجال
من هو خير منها .

حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً نحو الرجل خير من المرأة (١١) وتلازم (١٢) الجزئية .

وكل قضية حملية ذات عقدين : عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل عند الشيخ الرئيس ، وبالإمكان عند الفارابي ، وهذا العقد مركب ناقص توصيفي ، وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول بجهة من جهات النسبة ضرورة أو دواماً أو فعلاً أو امكاناً ، وهذا العقد مركب تام خبري ، فمعنى كل انسان ناطق عند الشيخ كل ذات متصفة بالانسانية بالفعل متصفة بالنطق ، وعند الفارابي كل ذات متصفة بالانسانية بالإمكان فهو ناطق (١٣) .

(١١) يتبين مما حققه العلماء ، ومن الامثلة الموردة هنا أن القضية المصدرة بالموضوع المعرف باللام ان كانت اللام الداخلة على موضوعها للعهد الخارجي فهي قضية شخصية ، أو للجنس من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد بأن تكون للاستغراق فهي كلية ، أو من حيث تحققها في ضمن بعض غير معين كما هو العهد الذهني فهي جزئية ، أو من حيث تحققها في ضمن الافراد بدون التعرض للكمية كما هو مدلول لام مجاز الحقيقة فهي مهمة ، أو للجنس من حيث المفهوم كما في كل مفهوم اصطلاحي يجرى تعريفه نحو المبتدأ كذا والخبر كذا فهي طبيعية فتدبر .

(١٢) وذلك لصدق الحكم على الموضوع باعتبار فرد ما من أفراده وباعتباره تصح الجزئية كما اذا صحت الجزئية صحت المهمة وهو ظاهر فبينهما ملازمة .

(١٣) فمعنى قولنا كل مركوب السلطان فرس على رأى الشيخ كل ذات اتصف بمركوبيته للسلطان بالفعل فهو فرس ، فتصدق هذه القضية كلية على رأيه لانحصار مركوبه بالفعل في الفرس ، ومعناه على رأى الفارابي ←

وكل قضية يجب فيها وجود الموضوع والمحمول والنسبة في التصور اذ لا يحكم على المعدوم ولا بالمعدوم ذهنياً من حيث هو معدوم (١٤) فيه ، وكل ما اعتبر في الموجبة من وجود الطرفين وقيودهما معتبر في سالبتهما ، ولذا يقع التناقض (١٥) بينهما ، وأما وجود الموضوع في الواقع خارجاً أو ذهنياً فتقتضيه الموجبة حسب ثبوت المحمول (١٦) له ان خارجاً فخارجاً أو ذهنياً فذهناً أو فيهما ففيهما ، لأن ثبوت شيء لشيء في أي ظرف فرع وجود المثبت له فيه ، وأما السالبة فلا تقتضيه لوقوع موضوعها في حيز النفي هذا .

كل ذات اتصف بمركوبيته للسلطان بالامكان فهو فرس فتكذب القضية كلية على رأيه لامكان ركوبه على غيره ، ثم انه اعترض على الفارابي بعدم جريان مذهبه في كل قضية قيد ثبوت محمولها لموضوعها بالاتصاف بوصفه بالفعل كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ، وأجيب بأن مراده من الامكان هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيصدق بالفعل وبأخص منه كالدوام والضرورة ، ثم محل الخلاف بينهما ما لم يقيد الحاكم بجهة أخرى غير الفعل أو الامكان والا فهو المعتبر اتفاقاً .

(١٤) وانما قلنا من حيث هو معدوم لانه ان لم يؤخذ من تلك الحيثية يجوز الحكم عليه نحو المعدوم المطلق أعم من الممتنع المطلق فان الحكم عليه من حيث أنه مفهوم ثابت ذهنياً .

(١٥) فان التناقض بين القضيتين موقوف على اتحاد الموضوع الذكرى فيهما فتأمل .

(١٦) فان كان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فقط بأن كان المحمول من لوازم الوجود الخارجى كالحرارة للنار اقتضى وجود الموضوع في الخارج ، وان كان ثبوته له ذهنياً فقط بأن كان المحمول من عوارض

←

فصل الحكم في المتصلة

ان كان لعلاقة بين الطرفين توجب استصحاب (١٧) المقدم للتالي (١٨) ، سواء كانت عليته له نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود ، أو معلوليته له كعكسه ، أو معلوليتهما لعلة واحدة نحو متى كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً فهي لزومية (١٩) ، والا فاتفاقية نحو متى كان نوع الانسان ناطقاً فنوع الفرس صاهل .

الوجود الذهني كالنوعية للانسان اقتضى وجود الموضوع فيه فقط ، وان كان ثبوته له فيهما بان كان المحمول ذاتياً للموضوع كالحيوان للانسان أو من لوازم الذات كالزوجية للاربعة اقتضى وجوده فيهما ، ثم ان وجود الموضوع في التصور وقت الحكم آنى لأن الحكم في آن ، وأما هذا فبقدر ثبوت المحمول ولو دائماً .

(١٧) واعلم ان طرفي الشرطية كانا في الاصل كلامين وبعد دخول اداة الشرط صار المجموع كلاماً واحداً وقضية واحدة من شرط وجزاء ثم ان النسبتين في المقدم والتالي قد تكونان ايجابيتين كما مثلنا به او سلبيتين نحو متى لم تطلع الشمس لم يوجد النهار او مختلفتين نحو متى طلعت الشمس لم يوجد الليل ومن هنا يعلم ان ايجاب الشرطية وسلبها ليس بايجاب المقدم والتالي بل وقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فمتى حكم فيها بالوقوع فموجبة وان كان الطرفان سلبيين ومتى حكم باللا وقوع فسالبة وان كانا ايجابيين نحو ليس متى طلعت الشمس وجد الليل .

(١٨) هذا في المتصلة الموجبة واما في السالبة فاستصحاب المقدم لنقيض التالي نحو ليس متى كان زيد عالماً كان أمياً وطبق القسمين الاخيرين على هذا المنوال .

(١٩) ثم اعلم ان المتصلة اللزومية الموجبة الكلية تصدق من طرفين



والمنفصلة ان حكم فيها بوقوع الانفصال أولا وقوعه
بين النسبتين في الصدق والكذب معاً ، فحقيقية نحو دائماً اما
أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً وليس اما أن يكون العدد
زوجاً أو يكون منقسماً بمتساويين ، أو في الصدق فقط دون
الكذب ، فمانعة الجمع نحو دائماً اما أن يكون هذا الشيء
حجراً أو يكون شجراً وليس اما أن يكون لا حجراً أو لا شجراً
أو في الكذب فقط فمانعة الخلو نحو دائماً اما أن يكون هذا
الشيء لا حجراً أو لا شجراً ، وليس دائماً اما أن يكون الشيء
حجراً أو شجراً هذا وكل مادة صدقت فيها موجبة نوع من
الأنواع (٢٠) الثلاثة كذبت فيها سـالبته (٢١) وموجبة (٢٢)

صادقين نحو متى كان زيد انسانا كان ناطقا ومن كاذبين نحو متى كان
زيد اسدا كان مفترسا ومن صادق وكاذب لكن بشرط ان يكون المقدم
كاذبا والتالى صادقا نحو متى كان زيد اسدا كان حيوانا اذ لو انعكس
لزم على قاعدة اللزوم استلزام وضع الملزوم وضع اللازم واستلزام رفع
اللازم رفع الملزوم اقتضاء وجود الملزوم الصادق وجود اللازم الكاذب
واقضاء رفع اللازم الكاذب رفع الملزوم الصادق وهو محال واما الموجبة
الجزئية فتصدق منهما ايضا لان فساد ذلك لاستلزام مبنى على كلية اللزوم
لا جزئيته .

(٢٠) بناء على أن تكون مانعة الجمع ما حكم فيها بوقوع الانفصال
أو لا وقوعه في الصدق فقط أى ولا يكون الانفصال بينهما في الكذب أيضا ،
ومانعة الخلو ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الكذب فقط أى
ولا يكون بينهما انفصال في الصدق أيضا ويسميان حينئذ مانعة الجمع
بالمعنى الاخص ومانعة الخلو بالمعنى الاخص ، فقوله على ما مر ناظر
اليهما فقط .

←

أختيها وصدقت فيها سالبتهما (٢٣) ، وذلك لأن كلا منهما
مباين لغيره بحسب المفهوم والتحقق نعم قد تطلق مانعة
الجمع على ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في
الصدق سواء وجد الانفصال في الكذب أيضاً أو لا ، ومانعة
الخلو على ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في
الكذب سواء وجد الانفصال في الصدق أيضاً (٢٤) أو لا ، وكل
منهما حينئذ أعم مطلقاً من الحقيقية وأعم من وجه من
الأخرى (٢٥) .

(٢١) وذلك لأن سالبة كل نوع تناقض موجبته وإذا صدق الشيء
كذب نقيضه .

(٢٢) وذلك لأن موجبة كل نوع تصدق في ما صدقت فيه سالبة
النوع الآخر فإذا كذبت السالبة في ذلك النوع الآخر كذبت الموجبة في هذا
النوع أيضاً .

(٢٣) لأنه إذا كذبت موجبتهما وجب صدق سالبتهما حذراً من رفع
النقيضين .

(٢٤) ويسميان مانعة الجمع بالمعنى الأعم ومانعة الخلو بالمعنى
الأعم .

(٢٥) وذلك لأن المادة التي وقع التنافي فيها بين الطرفين في الصدق
إذا تحقق التنافي فيها بينهما في الكذب أيضاً فهي مادة الحقيقية ومانعة
الجمع وإن لم يتحقق فيها التنافي في الكذب أيضاً فهي مادة لمانعة الجمع فقط
وكذا المادة التي وقع فيها التنافي بين الطرفين في الكذب إذا تحقق فيها
التنافي بينهما في الصدق أيضاً فهي مادة الحقيقية ومانعة الخلو وإن لم
يتحقق فيها التنافي في الصدق أيضاً فهي مادة مانعة الخلو فقط .

ثم الانفصال مطلقا ان كان لذات الطرفين فالمنفصلة
عنادية كما تقدم والا فاتفاقية مثالها من الحقيقية قولك
للأسود (٢٦) الكاتب اما أن يكون هذا أسود أو لا كاتباً ، ومن
مانعة الجمع قولك له اما أن يكون لا أسود أو لا كاتباً ، ومن
مانعة الخلو قولك له اما أن يكون أسود أو كاتباً .

ثم الحكم في الشرطية ان كان باعتبار زمان ووضع
معينين (٢٧) فشخصية ، والا فان كان باعتبار جميع الأزمان
والأوضاع الممكنة (٢٨) الاجتماع مع المقدم وان كانت ممتنعة
ذاتها فكلية ، وسورها للموجبة المتصلة نحو كلما ومهما

(٢٦) فان الاسود والكاتب يجوز اجتماعهما كما في زنجى كاتب
وارتفاعهما كما في رومى أمى ووجود احدهما وارتفاع الآخر كما في زنجى
أمى أو رومى كاتب لكنه صادف في المثال الاول أنه لم يجز اجتماعهما
لكونه لا كاتباً . ولا ارتفاعهما لكونه أسود ، وفي المثال الثاني لم يجز
اجتماعهما لكونه أسود وكاتباً وجاز ارتفاعهما لكونه لا أسود ولا كاتباً ،
وفي المثال الثالث لم يجز ارتفاعهما لكونه أسود وكاتباً وجاز اجتماعهما كما
هو ظاهر .

(٢٧) نحو اذا جاء زيد في هذا الوقت مبتسما أكرمته .

(٢٨) انما أعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع مع المقدم ، لأنه لو
عممت مما يمكن اجتماعه وما لا يمكن ما كانت تصح موجبة كلية فانه اذا
أعتبر مع طلوع الشمس وضع الاظلام للعالم من وجود الليل وظهور النجوم
في السماء لم يصح الحكم باتصال وجود النهار به ولزومه له ، وسر اعتبار
الايضاح وان كانت ممتنعة في نفسها هو ان المدار في الحكم ارتباط التالى
بالمقدم على أى وضع كان معه فيجوز الحكم باتصال مفترسية زيد بكونه
أسداً في قولنا متى كان زيد أسداً كان مفترساً ومن اوضاع المقدم حينئذ

←

ومتى ، وللمنفصلة نحو دائماً ، وفي سالبتهما ليس البتة
وليس دائماً ، أو باعتبار بعض الأزمان والأوضاع الغير
المعينة فجزئية ، وسورها لموجبتهما قد يكون ولسالبتهما قد
لا يكون ، والا فمهمة وعلامتها ان واذا ولو في المتصلة ،
واما وأو في المنفصلة ، فالزمان والوضع في الشرطية بمنزلة
الأفراد في الحملية ولا طبيعية (٢٩) فيها ، وطرفا الشرطية
في الأصل قضيتان حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو
مختلفتان (٣٠) ، لكنهما خرجتا بالأداة عن التمام .

كون يديه ذواتي مخالف وتلبد الاشعار في كتفه وهذه الاوضاع قابلة
الاجتماع مع أسدية زيد وهى في حد ذاتها ممتنعة الوجود لزيد .

(٢٩) وذلك لأن مدار الطبيعية على اعتبار المفهوم في جانب المحكوم
عليه وذلك انما يناسب ما اذا كان مفهوما مفردا كالانسان في قولك الانسان
نوع ولا يناسب ما اذا كان نسبة ، كما في متى كان الانسان كاتباً كان
متحرك الاصابع ، فافهم .

(٣٠) مثال القسم الاول متى كان زيد نافعا كان محبوبا ، والثانى
كلما ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود ثبت أنه اذا لم يكن
النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة ، لانا اذا جعلنا وجود النهار لازما
لطلوع الشمس لزم من رفع اللازم رفع الملزوم ، والثالث متى ثبت أن
العدد اما أن يكون زوجا أو فردا ثبت أن نقودى اما منقسمة بمتساويين
أولا ، وأما الرابع فتحتة أقسام ثلاثة اجمالا ، لأن الطرفين اما حملية ومتصلة
أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة ، وأما تفصيلا فالاقسام ستة ،
لان كلا من الاقسام الثلاثة يتركب بوجهين كتقديم الحملية على المتصلة
أو بالعكس فالمجموع تفصيلا تسعة صور .

فصل ومن أحكام القضايا التناقض

وهو اختلاف (٣١) قضيتين كيفاً بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد فيه مطلقاً من وحدة النسبة (٣٢) الحكمية ، ويندرج فيها الاتحاد في الأمور الثمانية وغيرها ، وفي المحصورات من الاختلاف بالكمية لكذب الكليتين في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وصدق الجزئيتين فيه نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ، والمتناقضان لا يصدقان ولا

(٣١) افعوله : اختلاف جنس ، و اضافته الى القضيتين فصل يخرج عنه اختلاف المفردين والمفرد والقضية ، وقوله كيفاً فصل ثان يخرج اختلاف القضيتين بالعدول والتحصيل وبالحملية والشرطية مثلاً ، وقوله بحيث أى اختلافاً متلبساً بحالة وهي تحقق معتبرات التناقض الآتية فصل ثالث مخرج للاختلاف بالكيف بحيث أم يكن مع تحقق تلك المعتبرات والشروط ، وقوله لذاته فصل رابع مخرج للاختلاف الكيفي الذي يوجب صدق احديهما وكذب الأخرى لكن لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة مساواة المحمولين نحو زيد انسان زيد ليس ببشر فانه لما ثبت محمول لموضوع لا يجوز سلب مساويه عنه .

(٣٢) أى النسبة بين بين التي يرد عليها الوقوع والا وقوع ضرورة ان وحدتها انما تحصل اذا حصل اتحاد القضيتين في الامور الثمانية المشهورة وغيرها مما لا بد منه فان قولك زيد كاتب بالقلم الهندي لا يناقض قولك زيد ليس بكاتب بالقلم العربي وان اختلاف تلك الامور وغيرها يوجب اختلاف القضيتين في النسبة الحكمية .

يكذبان ، فالنقيض للموجبة الشخصية هو السالبة الشخصية ،
وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية ، وللموجبة الجزئية هو
السالبة الكلية وبالعكس (٣٣) ، ولما كانت المهمة في قوة
الجزئية فنقيض الموجبة المهمة هو السالبة الكلية ، ونقيض
السالبة المهمة هو الموجبة الكلية .

فصل ومن أحكامها العكس المستوي

وهو تبديل (٣٤) كل من طرفي القضية بالآخر مع بقاء
صدقها وكيفها ، والموجبة مطلقاً تنعكس الى موجبة (٣٥) جزئية
فاذا صدق كل انسان أو بعضه حيوان صدق بعض الحيوان
انسان ، لأنه لو لم تصدق لصدق نقيضها ، ولو صدق نقيضها
لزم المحال لكن المحال باطل ، أما المقدمة الأولى فبديهية (٣٦)

(٣٣) ان كان العكس بالمعنى المصدري أعنى التبديل فتوصيفه
بالمستوى توصيف المتعلق (بالكسر) بصفة المتعلق (بالفتح) أعنى
الطرفين وان كان بالمعنى الاسمي أى القضية الحاصلة من التبديل فتوصيف
الكل بصفة جزئه أى الطرفين .

(٣٤) وقد يطلق على القضية الحاصلة من التبديل .

(٣٥) أى حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة كلية أو جزئية أو
مهمة أو شخصية .

(٣٦) اشارة الى دليل الخلف وهو قياس مركب من قياسين أولهما
اقترانى شرطى والثانى استثنائى شرطيته نتيجة القياس الاول واستثنائيته
رافعة لتاليها وصغرى القياس الاول بديهية وأما كبراه فنظرية ، تثبت
بلزوم المحال من ضم نقيض المقصود كبرى مثلاً الى الاصل المسلم صغرى

←

وأما الثانية فلأنه يحصل من ضم النقيض الى الأصل قياس من الشكل الأول منتج للمحال ، ولا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الأصل دونها في ما كان المحكوم عليه أخص من المحكوم به ، فانه يصدق كل انسان أو بعضه حيوان مع كذب كل حيوان انسان ، والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها بالدليل المذكور فاذا صدق لا شيء من الانسان بأسد صدق (٣٧) لا شيء من الأسد بانسان ، والسالبة الجزئية لا عكس لها لتخلفه (٣٨) عن الأصل في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به حيث يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه .

ومن أحكامها عكس النقيض : وهو عند القدماء ويكثر استعماله بين العلماء جعل نقيض المحكوم عليه محكوماً به ونقيض المحكوم به محكوماً عليه مع بقاء صدق الأصل

فيحصل قياس من الشكل الاول منتج للمحال ، فيقال : هذا المحال لم يلزم من صورة الدليل لانها من الشكل الاول البديهي الانتاج ولا من صغراه لأنها الأصل المسلم فلم يبق الا نزومه للكبرى وهي نقيض المطلوب فاذا بطل النقيض صدق المطلوب ، وتقريره في مثالنا كل انسان أو بعضه حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج أنه لا شيء من الانسان أو ليس بعضه بانسان وهو سلب الشيء عن نفسه وذلك باطل بداهة .

(٣٧) والا لصدق نقيضها وهو الموجبة الجزئية أعني بعض الاسد انسان فاذا ضمناها صغرى الى الاصل كبرى تشكل قولنا : بعض الأسد انسان ولا شيء من الانسان بأسد المنتج لقولنا بعض الأسد ليس بأسد .

(٣٨) والتخلف دليل عدم الانعكاس لان العكس يجب أن يكون

لازماً للأصل واللازم يجب اطراده هذا .

وكيفه ، وحكم الموجبات هنا حكم السـوالب في العكس
المستوى ، وحكم السوالب هنا حكم الموجبات هناك ، فالموجبة
الكلية تنعكس الى نفسها فعكس كل انسان حيوان كل لا
حيوان لا انسان بالدليل (٣٩) المذكور في المستوى ، ولا عكس
للموجبة الجزئية لتخلفه في ما كان نقيض المحكوم عليه
أخص من المحكوم به حيث يصدق بعض الا انسان حيوان
ولا يصدق بعض اللاحيان انسان ، والسالبة مطلقاً تنعكس
الى السالبة الجزئية فاذا صدق لا شيء من الانسان أو ليس
بعضه بأسد صدق بعض الا أسد ليس بلا انسان بدليل (٤٠)
العكس ، ولا تنعكس الى السالبة الكلية لتخلفها في نحو هذا
المثال حيث يكذب لا شيء من الا أسد بلا انسان .

(٣٩) فنقول : لو لم يصدق العكس وهو موجبة كلية لصدق
نقيضه وهو السالبة الجزئية أعنى بعض الا حيوان ليس بلا انسان ويلزمه
بعض الا حيوان انسان لأن نفي النفي يستلزم الاثبات ولو صدق النقيض
ولازمه لزم المحال لأنا نضم ذلك اللازم صغرى الى الاصل كبرى ونقول :
بعض الا حيوان انسان وكل انسان حيوان فينتج بعض الا حيوان حيوان
وهذا المحال لم يحصل من صورة الدليل لانها من الشكل الاول ولا من
الكبرى لانها أصل مسلم وانما حصل من الصغرى التي هي لازم لنقيض
العكس ، فتبين أن هذا اللازم وملزومه وهو نقيض العكس باطلان والعكس
حق وهو المطلوب .

(٤٠) وهو أن تعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافى الاصل ويرجع
الى دليل الخلف المار فنقول : لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ولو
صدق نقيضه لزم المحال ، وذلك لانه كلما ثبت نقيض العكس ثبت عكس
ذلك النقيض لان العكس لازم للاصل ولو صدق ذلك العكس لزم المحال
وهو مناقضة الاصل المسلم .

الباب الرابع

في المقاصد^(١) من المعلوم التصديقي

أعني الدليل ، ويسمى بالحُجّة

وهو قول مؤلف من قضايا يكتسب من التصديق به (٢) التصديق بقضية أخرى أعني النتيجة وتسمى مطلوباً ومُدَّعى ، وهو اما مستلزم للنتيجة في نفس (٣) الأمر

(١) أى في مسائل موضوعاتها الحقيقية هي المقاصد من المعلوم التصديقي أعني الدليل والمسألة مثل قولنا كل شكل أول بديهي الانتاج .

(٢) سواء كان يقينا أو جهلا مركبا أو تقليدا أو ظنا ، وكذلك التصديق المكتسب فانه يكون يقينا اذا كان الدليل برهانا وجهلا مركبا اذا كان سفسطة وتقليدا اذا كان الدليل خطابة وظنا اذا كان جدلا .

(٣) بأن يكون بحيث كلما تحقق مضمونه في نفس الامر أصالة تحققت تلك النتيجة كذلك فانه اذا تحققت انسانية زيد وحيوانية الانسان تحققت حيوانية زيد حقيقة وأصالة لا ظلا واعتبارا فعلم هنا تحقق اللزوم الخارجى بين القياس ونتيجته لزوما كليا بالذات ، وقد يتحقق بينهما اللزوم في العلم أيضا أى كلما علم مضمون القضيتين علم مضمون النتيجة كما في الشكل الاول ونتيجته ، وكما في جميع الاقيسة الاستثنائية ونتائجها فتكون حينئذ من مواد اللزوم البين بالمعنى الاخص أى اللزوم بين العلمين واللزوم بين المعلومين وقد لا يتحقق اللزوم العلمى كما في الاشكال الثلاثة الباقية من الاقترانى ضرورة الاحتياج في العلم بنتيجة كل منها الى أمر آخر كدليل الخلف وعكس احدى المقدمتين أو كليتهما أو عكس الترتيب واللزوم الثابت حينئذ هو اللزوم بين المعلومين فحسب .

استلزماً كلياً بالذات أو بواسطة مقدمة أجنبية(٤) أو مقدمة غريبة(٥) أو استلزماً جزئياً فله أقسام أربعة :

الأول القياس :

وهو قول مؤلف من قضايا يستلزم قولاً آخر في نفس الأمر استلزماً كلياً(٦) بالذات(٧) ، وهو قسمان : استثنائي ، واقتراني فانه ان ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها أو صورة نقيضها فاستثنائي ، وما ذكرت فيه بصورتها استثنائي مستقيم ، وما ذكرت فيه بصورة نقيضها غير مستقيم ، مثال الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج أن النهار موجود ، ومثال الثاني كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج أن الشمس ليست بطالعة ، ويتركب دائماً من قضيتين أوليهما شرطية دائماً وتسمى بالمقدمة

(٤) وهذا هو القياس الغير المتعارف الذي اتحد فيه محمولا المقدمتين بالنسبة الى النتيجة الثانية الحاصلة باسقاط أحد المحمولين ويسمى قياس المساواة حينئذ .

(٥) وهذا القسم هو الدليل المستلزم للنتيجة بواسطة عكس النقيض وهذا العكس مقدمة خارجة من الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه بخلاف المقدمة الاجنبية فانها خارجة عنه وغير لازمة لاحديها في كل مادة بل اذا كانت صادقة .

(٦) خرج به الدليل المستلزم جزئياً كالاستقراء والتمثيل .

(٧) خرج به قياس المساواة المستلزم للنتيجة بواسطة مقدمة أجنبية والدليل المستلزم بواسطة عكس النقيض .

الشرطية ، والأخرى حملية دائماً ان تركبت الأولى من حمليتين ، وشرطية دائماً ان تركبت من شرطيتين (٨) ، وحملية تارة وشرطية أخرى (٩) ان تركبت من حملية وشرطية ، وتسمى بالمقدمة الاستثنائية (١٠) مطلقاً ، وواضحة ان استثنت عين أحد طرفي الشرطية ، ورافعة ان استثنت نقيضه . وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة (١١) لزومية في

(٨) نحو كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس فالنهار موجود لزم أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لكن ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود ينتج أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة .

(٩) وكونها حملية حينئذ اذا أستثنى الطرف الذى هو حملية ، وكونها شرطية اذا أستثنى الطرف الذى هو شرطية ، نحو كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار لكن ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود أنتج أن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ، أو لكن ليس طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار فليس كلما طلعت الشمس فالنهار موجود هذا ، ولا تنظر الى عدم صحة الحكم في المثال لأن المثال لا يسأل عنه .

(١٠) نسبة الكل الى جزئه أو نسبة الكلام الى صدره تأمل .

(١١) وذلك لأن مدار الاستدلال في القياس الاستثنائي هو الحكم باللزوم بين أمرين لينتج وضع الملزوم وضع اللازم أو رفع اللازم رفع الملزوم ، أو الحكم بالعناد بينهما لينتج وضع أحد المعاندين رفع الآخر كما في مانعة الجمع أو رفع أحدهما وضع الآخر كما في مانعة الخلو أو لينتج وضع كل رفع الآخر ورفع كل وضع الآخر كما في الحقيقية فاذا لم تكن الشرطية موجبة لم يتحقق الحكم باللزوم أو بالعناد ولم تحصل النتيجة .

المتصلة ، وعنادية في المنفصلة ، وكون احدى (١٢) مقدمتيه
كلية (١٣) بحسب الأزمان والأوضاع ان لم تتحدا (١٤) في
الزمان والوضع ، ونتائجه عشر : فانه ان كانت المقدمة
الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ، لأن
وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ، والقياس حينئذ
استثنائي (١٥) مستقيم ، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ، والقياس حينئذ
استثنائي غير مستقيم ، وقد مرّ ذكر المثالين ، ولا ينتج رفع
المقدم رفع التالي ، ولا وضع التالي وضع المقدم ، لأن المقدم
ملزوم والتالي لازم ، ويجوز أن يكون الملزوم أخص واللازم
أعم ، كما في قولك كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ولا

(١٢) أى المقدمة الشرطية أو الاستثنائية .

(١٣) وذلك ليندرج زمان الاستثنائية وأوضاعها في زمان الشرطية
وأوضاعها فتحصل النتيجة فانه اذا لم يكن شيء منهما كلية بل كانتا
جزئيتين جاز أن يكون زمان الاستثنائية وأوضاعها غير زمان الشرطية
وأوضاعها ، نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا أى على
وضع كونه ناطقا لكنه حيوان أى على وضع كونه صاهلا فلم ينتج كون
الشيء انسانا .

(١٤) بأن كانتا شخصيتين كقولك اذا جائنى فلان متبسما الساعة
الفلانية أكرمته لكنه جاء .

(١٥) لذكر عين النتيجة في القياس كما أن القسم الاخير غير
مستقيم لذكر نقيض النتيجة فيه وقس عليهما باقى المواد وتبصر .

يستلزم رفع (١٦) الأخص رفع الأعم ولا وضع الأعم وضع الأخص .
وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين كل من الطرفين
ينتج رفع الآخر لامتناع الجمع بينهما ، والقياس حينئذ
استثنائي غير مستقيم ، واستثناء نقيض كل منهما ينتج عين
الآخر لامتناع الخلو بينهما ، والقياس حينئذ استثنائي
مستقيم ، نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً
لكنه زوج فليس بفرد أو لكنه فرد فليس بزواج أو لكنه
ليس بزواج فهو فرد أو لكنه ليس بفرد فهو زوج ،
أو مانعة الجمع فاستثناء عين كل من الطرفين
ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما والقياس استثنائي
غير مستقيم ، ولا ينتج استثناء نقيض شيء منهما عين الآخر
لعدم امتناع الخلو ، نحو دائماً اما أن يكون الشيء شجراً
أو حجراً لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس بحجر ،
أو مانعة الخلو فاستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر
لامتناع الخلو والقياس استثنائي مستقيم ، ولا ينتج استثناء
العين فيها رفع الآخر لعدم استحالة الجمع بينهما ، نحو دائماً اما
أن يكون الشيء لا حجراً أو لا شجراً لكنه ليس بلا حجر فهو
لا شجر أو لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر هذا .

(١٦) نعم اذا كان بين المقدم والتالي مساواة في التحقق لأنتج رفع
المقدم رفع التالى ووضع التالى وضع المقدم ضرورة استلزام وجود أحد
المتساويين وجود الآخر وعدمه عدمه ، لكن المساواة في بعض المواد فقط
ولا يطرد الانتاج عليها فاكتفوا بقاعدة خصوص المقدم وعموم التالى لاطراد
الانتاج .

وان ذكرت فيه مادة النتيجة فقط فاقتراني (١٧) نحو
العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ، ويسمى المحكوم
عليه في النتيجة حداً (١٨) أصغر والمحكوم به فيها حداً أكبر
والجزء المكرر في القياس حداً أوسط (١٩) والقضية التي فيها
الأصغر الصغرى (٢٠) والتي فيها الأكبر الكبرى ، فأجزاء
القياس الاقتراني ثلاثة : الأصغر والأوسط والأكبر ،
ويسمى القياس باعتبار الحاصلة له من اقتران الحد الأوسط
بالأصغر والأكبر حملاً أو وضعاً بالشكل ، ومن كيفية
القضيتين وكميتهما بالضرب والقرينة .

الأشكال

والأشكال أربعة : فان الأوسط ان كان محكوماً به في الصغرى
ومحكوماً عليه في الكبرى فهو الشكل الأول (٢١) ، أو محكوماً به
فيهما فهو الشكل الثاني ، أو محكوماً عليه فيهما فهو الشكل
الثالث ، أو بعكس الشكل الأول فهو الشكل الرابع .

-
- (١٧) وسمى به لاقترانه اجزائه بدون فصل باداة استثناء .
(١٨) لكون المحكوم عليه أقل أفرادا والمحكوم به أكثر غالباً فسمى
الأقل بالأصغر والأكثر بالأكبر .
(١٩) لتوسطه بين العقل والنتيجة دائماً وبين طرفي المطلوب في
الشكل الأول البديهي الانتاج .
(٢٠) تسمية لكل باسم الجزء أعنى الأصغر مع رعاية التانيث
لاعتبار القضية وقس عليها الكبرى .
(٢١) سمي بالاول لكونه على نظم الطبيعة من حيث اندراج الأصغر
في الاوسط والاوسط في الأكبر وانتاجه للمحصورات الاربع ، والثاني
يشارك الاول في أشرف المقدمتين أي الصغرى ، والثالث يشاركة في
الكبرى ، والرابع يعاكسه تماماً .

أما الشكل الأول - فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى،
وكماً كلية الكبرى ، فضروبه الناتجة للمحصورات الأربع (٢٢)
أربعة : الأول موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية ، نحو
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام فكل انسان جسم
نام . الثاني كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ،
نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء
من الانسان بحجر . الثالث موجبتان والصغرى جزئية
والنتيجة موجبة جزئية . الرابع مختلفتان كيفاً وكماً
والصغرى موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية .

وأما الشكل الثاني - فشرط انتاجه كيفاً اختلاف (٢٣)
المقدمتين ، وكماً كلية الكبرى فضروبه الناتجة للسالبتين
أربعة : الأول كليتان والصغرى موجبة ، الثاني منهما
والصغرى سالبة ونتيجتهما سالبة كلية نحو كل انسان ناطق
ولا شيء من الأسد بناطق فلا شيء من الانسان بأسد ونحو
لا شيء من الأسد بانسان وكل ناطق انسان فلا شيء من
الأسد بناطق ، الثالث مختلفتان كيفاً وكماً والصغرى موجبة

(٢٢) سقط بايجابها ثمانية أضرب من الستة عشر وبقيت ثمانية
بضرب الصغريين الموجبتين في المحصورات الاربع وبكلية الكبرى أربعة منها
حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى الجزئيتين .

(٢٣) فسقط باختلاف كيف ثمانية أضرب حاصلة من ضرب
الموجبتين في الموجبتين والسالبتين في السالبتين ، وبكلية الكبرى أربعة
اخرى حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية
وضرب الصغريين السالبتين في الكبرى الموجبة الجزئية .

جزئية ، الرابع منهما والصغرى سالبة جزئية ونتيجتهما
سالبة جزئية ، نحو بعض الانسان أمين ولا شيء من السارق
بأمين فبعض الانسان ليس بسارق ونحو بعض الانسان ليس
بخائن وكل سارق خائن فبعض الانسان ليس بسارق .

وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه كيفاً ايجاب (٢٤)
الصغرى ، وكماً كلية احدى مقدمتيه فضروبه الناتجة
للجزئيتين ستة : الأول موجبتان كليتان والنتيجة موجبة
جزئية (٢٥) ، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
الحيوان ناطق ، الثاني كليتان والكبرى سالبة والنتيجة
سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد ، الثالث موجبتان والصغرى
جزئية ، الرابع موجبتان والكبرى جزئية ونتيجتهما موجبة
جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان كاتب فبعض
الناطق كاتب ، الخامس مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة
كلية ، السادس منهما والكبرى سالبة جزئية ونتيجتهما
سالبة جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بعالم
فبعض الناطق ليس بعالم .

(٢٤) سقط به ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغرىين السالبتين
في الكبريات الاربع ، وبالشرط الثاني ضربان حاصلان من ضرب الصغرى
الموجبة الجزئية في الكبرىين الجزئيتين .

(٢٥) ولم ينتجا الموجبة الكلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر
كما في مثالنا ولا يحمل الخاص على العام كلياً .

وأما الشكل الرابع - فشرط انتاجه أحد أمرين : الأول
ايجاب المقدمتين (٢٦) مع كلية الصغرى وضروبه على هذا
اثنان منتجان للموجبة الجزئية (٢٧) ، الثاني اختلافهما (٢٨)
كيفاً مع كلية احديهما وضروبه على هذا ستة منتجة للسالبتين ،
فمجموع الضروب ثمانية : الأول موجبتان كليتان ، والثاني
موجبتان والكبرى جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض
الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق ، الثالث كليتان
والصغرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ، نحو لا شيء من
الانسان بأسد وكل ناطق انسان فلا شيء من الأسد بناطق ،
الرابع كليتان والكبرى سالبة ، نحو كل ناطق حيوان ولا
شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان ليس بفرس ،
الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ،

(٢٦) سقط بهذا الامر اثنا عشر ضرباً حاصلًا من ضرب الموجبتين
الصغريين في السالبتين والسالبتين في الموجبتين والسالبتين ، وكل ذلك
باشتراط ايجاب المقدمتين كما أنه سقط باشتراط كلية الصغرى ضربان
حاصلان من ضرب الموجبة الجزئية الصغرى في الموجبتين الكبيرين .

(٢٧) وانما لم ينتج الضرب الاول موجبة كلية مع أن المقدمتين
كليتان وموجبتان لانه يجوز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر كما في مثالنا
ولا يجوز حمل الخاص على العام كلياً .

(٢٨) سقط هنا ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الموجبتين في
الموجبتين والسالبتين في السالبتين ، وسقط بكلية احديهما ضربان حاصلان
من ضرب الموجبة الجزئية في السالبة الجزئية وبالعكس ، وبقيت ستة
أضرب ، وبضمها الى الضربين الباقيين من الامر الاول صارت ثمانية
أضرب .

نحو بعض الناطق انسان ولا شيء من الفرس بناطق فبعض
الانسان ليس بفرس ، السادس منهما والصفري سالبة جزئية
نحو بعض الناطق ليس بفرس وكل انسان ناطق فبعض
الفرس ليس بانسان ، السابع منهما والصفري موجبة كلية
نحو كل ناطق انسان وبعض الأسد ليس بناطق فبعض
الانسان ليس بأسد ، الثامن منهما والصفري سالبة كلية ،
نحو لا شيء من الناطق بأسد وكل انسان ناطق فبعض الأسد
ليس بانسان ، ونتائج هذه الضروب الخمسة سالبة جزئية .
ثم القياس الاقتتراني ان تركيب من الحملات الصرفة
سمى اقتترانيا كما تقدم ، والا فاقترانيا (٢٩) شرطيا ، سواء
تركيب من متصلتين ، نحو كلما كان العالم متغيرا كان
حادثاً (٣٠) وكلما كان حادثا احتاج الى صانع قديم ينتج انه
كلما كان العالم متغيرا احتاج الى صانع قديم ، أو من
منفصلتين ، نحو دائما اما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً (٣١)
واما أن يكون الزوج زوج أو زوج الفرد ينتج أنه

(٢٩) ومما ينبغي أن يعلم هناك أن الجزء التام في القضية عبارة
عن كل المحكوم عليه أو المحكوم به فهو نفس موضوع الحملية ومحمولها
ونفس مقدم الشرطية وتاليها ، والجزء الناقص عبارة عن جزء من المقدم
موضوعا أو محمولا وجزء من التالي كذلك وجزء من موضوع الحملية أو
محمولها اذا كان مركبا .

(٣٠) الصفري والكبرى كلتاهما متصلتان لزوميتان وما به الاشتراك
بينهما جزء تام من الصفري ومن الكبرى والقياس من الشكل الاول .
(٣١) المقدمتان منفصلتان حقيقتان وما به الاشتراك جزء ناقص
منهما لانه محمول تالي الصفري وموضوع مقدم الكبرى .

دائماً اما أن يكون العدد فرداً أو زوج الزوج أو زوج الفرد،
أو من حملية ومتصلة نحو كلما كان هذا انسانا كان
حيوانا (٣٢) وكل حيوان جسم ينتج أنه كلما كان هذا الشيء
انسانا كان جسماً ، أو من منفصلة وحملية نحو دائماً اما أن
يكون هذا زنجياً أو أبيض وكل أبيض مفرق للبصر ينتج اما
أن يكون هذا زنجياً أو مفرقاً للبصر ، أو من متصلة ومنفصلة
نحو كلما لم يكن العدد فرداً كان زوجاً ودائماً اما أن يكون
الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج أنه كلما لم يكن
العدد فرداً فهو اما زوج الزوج أو زوج الفرد (٣٤) .

فائدتان :

الأولى القياس ان تألف من قضيتين فقط فيسمى قياساً
بسيطاً كالأقيسة المتقدمة ، والا فقياساً مركباً (٣٥) نحو

(٣٢) ما به الاشتراك هنا جزء ناقص من الصغرى لانه محمول
التالى وتام في الكبرى لانه موضوع القضية الحملية والتأليف من الشكل
الاول كنفس القياس .

(٣٣) وما به الاشتراك هنا جزء ناقص من الصغرى وجزء تام من
الكبرى .

(٣٤) وما به الاشتراك هنا جزء ناقص منهما لأنه محمول تالى
الصغرى وموضوع مقدم الكبرى والتأليف من الشكل الاول كالقياس .

(٣٥) والسر في الاتيان به أنه قد يكون الصغرى أو الكبرى في
القياس البسيط نظرية فتحذف ويوضع دليلها موضعها ، مثلاً ان كانت
الصغرى نظرية في مثالنا كان القياس هكذا الانسان جسم نام وكل جسم
نام جسم ينتج أن الانسان جسم ، وان كانت الكبرى نظرية كان الاصل
هكذا الانسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم ينتج أن
الانسان جسم .

الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم
فكل انسان جسم .

الثانية : أن الحد الأوسط ان كان محكوماً (٣٦) به أو
عليه (٣٧) في الصفري فيسمى القياس متعارفاً كما مر أو من
متعلقات أحدهما (٣٨) فيسمى غير متعارف ، وهو ان اختلف
فيه محمولاً الصفري والكبرى ، فله نتيجة واحدة لازمة لذاته
كلياً ، والقياس بالنسبة اليها من القسم الأول ، نحو الانسان
مساوٍ للناطق والناطق مباين للفرس فالانسان مساوٍ لمباين
الفرس ، وان اتحدا فيه فله نتيجتان احديهما باثبات كلا
المحمولين فيها ، وهي لازمة له لذاته والقياس بالنسبة اليها
من القسم الأول لكنه قياس غير متعارف ، نحو الانسان مساوٍ
للناطق والناطق مساوٍ للبشر فالانسان مساوٍ لمساوٍ البشر ،
والأخرى باسقاط أحدهما فيها ، وهي غير لازمة له لذاته
بل بواسطة مقدمة أجنبية صادقة (٣٩) ، والقياس بالنسبة

(٣٦) سواء كان في الكبرى كذلك أيضاً كما في الشكل الثاني ، أو
محكوماً عليه فيها كما في الشكل الاول .

(٣٧) سواء كان في الكبرى كذلك كما في الشكل الثالث ، أو محكوماً
به كما في الشكل الرابع .

(٣٨) نحو زيد غلام الامير والامير انسان .

(٣٩) أى فان كانت تلك المقدمة كاذبة فلا تلزمه هذه النتيجة
الاخيرة كما في قولنا : الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية فانه
ينتج لذاته أن الاثنان نصف نصف الثمانية ولكن لا تنتج أن الاثنان نصف
الثمانية تكذب المقدمة الاجنبية القائلة بأن نصف النصف نصف لانه
رابع .

اليها داخل في القسم الثاني من الدليل ، ويسمى قياس المساواة كما سنذكره ان شاء الله تعالى ، نحو الانسان مساو للناطق والناطق مساو للبشر ينتج أن الانسان مساو لمساوي البشر بالذات وان الانسان مساو للبشر بواسطة صدق ان مساوي مساوي البشر مساوي (٤٠) له هذا .

القسم الثاني : دليل يستلزم النتيجة استلزاما كلياً بواسطة مقدمة أجنبية وهي المقدمة الخارجية عن الدليل الغير (٤١) اللازمة له ، ومنه قياس (٤٢) المساواة وهو قياس غير (٤٣) متعارف اتحد فيه (٤٤) محمولاً مقدمتيه ملحوظ بالنظر الى النتيجة الثانية كالمثال السابق ، وكقولنا الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت فانه ينتج (٤٥) ان الماء

(٤٠) وطريقة الاستنتاج لها ان تجعل النتيجة الاولى اللازمة للقياس بالذات صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى لينتج المطلوب .
(٤١) أى في كل مادة بل تلزمه في المواد التي تصدق فيها المقدمة الاجنبية .

(٤٢) ووجه تسميته قياس المساواة مساواة محمولي المقدمتين كل للاخر في النسبة الى ما ذكر معه كالظرفية والمظروفية وغيرها أو أن المعلم علمه بمثال الانسان مساو للناطق والناطق للبشر .
(٤٣) لأن القياس المتعارف من القسم الاول دائماً وكذلك غير المتعارف بالنسبة الى النتيجة الاولى .

(٤٤) لأنه اذا اختلفا فيه فهو ذو نتيجة واحدة والقياس بالنظر اليه من القسم الاول من الدليل .

(٤٥) أى وينتج قولنا الماء مظروف مظروف البيت لذاته والقياس حينئذ لا يسمى قياس المساواة ، ثم ان انتاجه للنتيجة الثانية يظهر بضم النتيجة الاولى صغرى الى المقدمة الاجنبية كبرى .

مظروف البيت بواسطة صدق أن مظروف مظروف البيت مظروف له ، ومنه ما عدا القياس (٤٦) الأخير من قياس المركب بالنظر الى نتيجة (٤٧) القياس الآتي بعده (٤٨) كقولنا الانسان حيوان (٤٩) وكل حيوان جسم نام بالنظر الى نتيجة هي الانسان جسم فان استلزامه لها بواسطة مقدمة أجنبية (٥٠) هي كل جسم نام جسم .

القسم الثالث : دليل يستلزم النتيجة استلزاما كلياً بواسطة مقدمة غريبة وهي مقدمة خارجة عن الدليل لازمة (٥١) له في كل مادة غير موافقة لشيء من مقدمتيه في

(٤٦) أى وأما القياس الاخير فليس له الا نتيجة واحدة وهو بالنظر اليها من القسم الاول من الدليل لاستلزامه لها بالذات .

(٤٧) وأما بالنظر الى نتيجة نفسه فداخل في القسم الاول .

(٤٨) أى نتيجة قياس واقع بعده بمرتبة واحدة فقط .

(٤٩) الذى هو القياس الاول من قياسى مثالنا أعنى الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم .

(٥٠) أنظر الى الأقيسة المجتمعة في قولنا الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم وكل جسم جوهر وكل جوهر حادث وكل حادث له صانع قديم فان استلزام كل قياس منها لنتيجته استلزام كلى بالذات ولنتيجة قياس واحد بعده استلزام بواسطة مقدمة اجنبية هي المقدمة المتروكة بين القياس وهذه النتيجة .

(٥١) ووجه لزومها له في كل مادة انها عكس نقيض للبغرى او المكبرى وعكس القضية لازم لها دائما وهذا القيد احتراز عن المقدمة الاجنبية فانها ليست لازمة للقياس مطلقا ، بل اذا صدقت ، وقوله : الغير الموافقة بيان للواقع فان عكس نقيض القضية ليس موافقا لها في الاطراف

←

الأطراف نحو الانسان حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه
ينتج ان الانسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني
وكل حيوان جسم .

القسم الرابع : دليل يستلزم (٥٢) النتيجة استلزاما
جزئياً ، ومنه الاستقراء الناقص وهو دليل مركب من مقدمات
يحكم فيها على بعض من جزئيات أمر كلي بحكم ليثبت له
الحكم كلياً (٥٣) كقولنا الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ

مطلقا ، واما المقدمة الاجنبية فشرطها موافقة محمولها لمحمول الكبرى في
القياس .

(٥٢) أى يستلزم النتيجة التي هي قضية كلية استلزاما جزئيا
غير قطعي .

(٥٣) أى كليا قطعيا والا فلو كان الحكم المطلوب جزئيا او كليا
ظنيا لكان استلزامه له كليا ، ووجه كون الاستلزام فيه جزئيا أن ذلك
الدليل في قوة قياس استثنائي حكم فيه بوضع المقدم ، وتقريره كلما كانت
الجزئيات المستقراة محركة للتركيب الاسفل عند المضغ كان كل حيوان محركا
له عنده ، ولا شك أن اللزوم في هذه المقدمة الشرطية مبنى على بعض
الاورضاع وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقراة للجزئيات المستقراة ،
كما انه لا شك في أن اللزوم على بعض الاورضاع لزوم جزئي لان الاستلزام
الكلي يجب أن يكون على اعتبار جميع ازمان المقدم وجميع الاورضاع الممكنة
الاجتماع معه لا على بعض الازمان والاورضاع أو كل الازمان وبعض الاورضاع ،
ثم تحقق ذلك البعض من الاورضاع غير قطعي لانه قد يتحقق وقد لا يتحقق
فلا يكون الاستلزام على بعض الاورضاع أى وضع موافقة الجزئيات الغير
المستقراة للجزئيات المستقراة قطعيا ، وخلاصته ان المطلوب في الاستقراء
الناقص اثبات الحكم الكلي القطعي وذلك ليس كليا ، ولا فلو كان المطلوب

←

والأسد كذلك والغنم كذلك والفرس وغيره مما رأيناه من
الحيوان كذلك فكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ،
ومنه التمثيل وهو دليل يشبه فيه جزئي بجزئي آخر في وصف
مشارك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به
المعلل بذلك الوصف كقول الفقهاء : النبيذ كالخمر في
الأسكار والخمر حرام فالنبيذ (٥٤) حرام .

الحكم الجزئي أو الكلي الظني لكان استلزامه له كليا قطعيا ضرورة استلزامه
ثبوت الحكم للكل باعتبار بعض جزئياته قطعيا وللكلي باعتبار جميع
جزئياته ظنيا ولا يفيدنا هذا لأن مطلوبنا ثبوت الحكم للكل باعتبار جميع
جزئياته قطعيا ولم يحصل لنا كما علمت .

(٥٤) وإنما لم يكن استلزامه كليا لأنه أيضا في قوة قياس استثنائي
بني اللزوم في مقدمته الشرطية على بعض الأوضاع ولم يكن تحققه مقطوعا
به فإن اللزوم بني على عالية الوصف المشترك للحكم في الأصل ووجود
ذلك الوصف في الفرع ، وإن لا يكون في الأصل مقيدا بقيد آخر لم يوجد
في الفرع ، وإن لا يقارنه مانع في الفرع وكل ذلك في محل الشبهة .

الباب الخامس

في مواد الأدلة والصناعات الخمس

واعلم أولا أن مقدمات الدليل اما يقينية أو لا واليقينيات اما بديهية أو نظرية مكتسبة منها .

أما اليقينيات البديهية فسته : الأولى الأوليات : وهي قضايا يحكم بها العقل يقينا بمحض تصور أطرافها والنسبة نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزئه ، الثانية الفطريات : وتسمى قضايا قياساتها معها : وهي قضايا يحكم بها العقل بعد التصورات بسبب وسط حاضر في الذهن كقولنا الأربعة زوج بسبب انها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ، الثالثة الحسيات : وهي قضايا يحكم بها العقل بعد التصورات بسبب استعمال الحس الظاهر وتسمى حينئذ بالحسيات نحو الشمس مشرقة أو الحس الباطن (١) وتسمى حينئذ بالوجدانيات نحو للإنسان جوع وعطش وحلم وغضب وبطش ، الرابعة المتواترات : وهي ما يحكم بها العقل يقينا بعد التصورات بسبب قياس خفي (٢) حاصل دفعة عند امتلاء السمع بتوارد أخبار المشاهدين

(١) والحواس الباطنة خمسة : الحس المشترك والخيال والوهم والحفظ والمتصرفة ويسمى الوهم بالوجدان ايضا .

(٢) وهو قياس استثنائي تقريره لو لم يكن هذا الحكم صدقا وحقا ما أخبر به عن عيان جمع كذلك لكنهم أخبروا به فهو حق وصدق .

للحكم (٣) الممتنع عادة اتفاقهم على الكذب نحو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة وأظهر المعجزات للناس ، الخامسة المجربّات (٤) : وهي قضايا يحكم بها العقل يقيناً بعد التصورات بسبب قياس خفي حاصل عند تكرار ادراك الحكم المترتب على المحكوم عليه المجرب نحو شرب السقمونيا مسهل للصفرء ، السادس الحدسيات : وهي قضايا يحكم بها العقل يقيناً بعد التصورات بسبب قياس خفي حاصل عن كثرة ممارسة دليل الحكم كقول الفلكي : نور القمر مستفاد من الشمس ، وأما اليقينيّات النظرية : فهي قضايا يحكم بها العقل يقيناً بواسطة ملاحظة المبادئ وترتيب المقدمات منها

(٣) وهو قياس استثنائي وتقريره لو لم يكن هذا الحكم ثابتاً لما ترتب المحكوم به على المحكوم عليه دائماً لكن ترتب عليه كذلك فهو ثابت وحق .

(٤) في القاموس جربه تجربة اختبره ومما ينبغي أن يعلم أن البديهي هنا ما لا يكتسب بالدليل المرتب ولو كان محتاجاً الى حس أو حدس أو تجربة أو تواتر ، ويقال له : الضروري أيضاً بالمعنى المذكور أى ما لا يكتسب بالدليل ، وجاء الضروري بمعنى ما لا حاجة له الى الكسب بالدليل أو غيره بأن يكون من لوازم فطرة الانسان كعلمه بوجود نفسه والضروري بهذا المعنى أخص من الضروري بالمعنى الاول لأن كل ما لا يحتاج الى مطلق الكسب لا يحتاج الى الكسب بالدليل ولا عكس لأن بعض ما لا يحتاج الى الكسب بالدليل يحتاج الى الكسب بالاحساس أو التجربة أو غيرها ، كما أن الكسبي بالمعنى الاول أى ما يكتسب بالدليل أخص من الكسبي بهذا المعنى وهو ما يحتاج الى الكسب بشيء ما دليلاً أو غيره فاحفظ هذا فإنه ينفعك في مواضع شتى .

تدریجاً ، وأما القضايا الغير اليقينية : زاماً يصدق بها
جهلاً مركباً أو تقليداً أو ظناً وقد عرفتھا .

ثم الدلیل ان تركب من المقدمات اليقينية من حيث
هي يقينية فهو البرهان ، نحو الله مُبديء للخلق وكل مبديء
مُعیدٌ بالحق ، وفائدته الفوز باليقين الذي هو أعلى المطالب ،
وان تركب من المقدمات المشهورة أو المسلّمة من حيث هي
كذلك فهو الجدل ، نحو العدل حَسَنٌ " عند الأنام وكل
حَسَنٍ يجب أن يراعيه الحكام ، وفائدته الزام الخصم
واقناع العاجز عن ادراك البرهان ، وان تركب من المقدمات
المقبولة المأخوذة عن معتقد في كلامه فهو الخطابة ، كقول
الوعاظ : فلان معتقد بشعائر الدين وكل من هو كذلك
تحسن مجاورته للمسلمين ، وفائدته ترغيب الناس في
ما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم ، وان تركب من المقدمات
المخيلة فهو الشعر ، وفائدته التأثير في قلب السامع بالقبض
أو البسط وغالب استعماله في النظم كقول الشاعر :

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رئيت عليها عقد منتطق

وان تركب من الموهومات والمموهات أي من الجهليات
المركبة التي يحكم بها العقل المغلوب للوهم أو الجهليات
المزخرفة بحيث تشبه اليقين فهو المغالطة ، كقولك لصورة
سيف : هذا سيف وكل سيف قاطع ، وقد علم من تلك
التقسيمات حدود الصناعات بأسرها .

((خاتمة)) :

أشرف الأدلة البرهان وأدناها المغالطة ثم الشـعر
وأما الخطابة والجدل ففيهما الخلاف وفي الآية الشـريفة
إشارة الى تقدم الخطابة فقد أمر الله تعالى حبيبه صلى الله
عليه وسلم بقوله الكريم : ﴿ ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن ﴾ .

أحسن الله تعالى بفضله حالنا ومآلنا ودفع عنا آلامنا
ووهب لنا بالخير آمالنا بمنه وكرمه ، سبحان رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

صادف اختتام تأليف هذه الرسالة المسماة بالورقات ليلة
الجمعة الثالثة من رمضان المبارك سنة ألف وثلاثمائة
وتسع وأربعين من الهجرة في غرفة المدرس من خانقاه
بيارة المباركة ، وصادف استنساخها جديداً غرة
ذى الحجة الحرام من شهور سنة ألف وثلاثمائة
واثنين وثمانين من الهجرة في غرفة المدرس
في جامع حضرة الشيخ عبدالقادر الكيلاني
في بغداد المحروسة ، وأنا المؤلف المفتقر
الى عفو مولاه عبدالكريم محمد الكردي
الشهرزوري المنتسب الى (هوزى
قاضى) احدى العشائر القاطنين
في ناحية السيد صادق
بناحية شهرزور وصلى الله
على سيدنا ومولانا محمد
وعلى أصحابه وأتباعه
باحسان الى يوم الدين
وآخر دعوانا ان
الحمد لله رب
العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين في المقالات

الحمد لله الحكيم المنان ، والصلاة والسلام على سيد بني
نوع الانسان سيدنا محمد المبعوث بلامع الحكمة وساطع
البرهان ، وعلى آله وصحبه المهتدين بهديه المجتهدين في
تنوير الأذهان ، وعلى التابعين له باحسان على مر الزمان .

وبعد فيقول الفقير الى ألطاف مولاه القدير عبدالكريم
عفا الله عنه وعن اخوانه بفضله العظيم : لما كان المنطق
مقياساً للعقول ، ومعياراً للنظر المقبول ، وكانت كتبه
المتداولة عندنا محتوية على كثير من مصطلحات الحكمة
فصعب بها فهمه على الطالبين ، بادرت الى تأليف رسالة في
(المقولات العشرة) وأشياء أخرى من المهمات المشتهرة ،
لتكون مقدمة اعدادية لأولى الهمة في فهم ما يجدونه من علم
الحكمة . ورتبتها على مقدمتين ، ومقالات ، وخاتمة ،
وسميتها بـ ((المقالات في المقولات)) ، وأهديتها الى
أصحاب الطباع الفاهمة ، والله سبحانه وتعالى أسأل النفع
بها لي وللطالبين في الدنيا ويوم لقاء رب العالمين .

المقدمة الأولى - الحكمة

علم بأحوال الموجودات (*) الخارجية على ما هي (**) عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية ، وموضوعها الأعيان (١) من حيث البحث عن أحوالها الواقعية ، وغايتها الفوز بالكمالات البشرية علماً وعملاً وأخلاقاً للبشرية ، وتنقسم الى عملية ونظرية ، لأن تلك الموجودات ان كانت أعمالا في وجودها مدخل لاختيارنا فالعلم بها حكمة (٢) عملية ، والا فحكمة (٣) نظرية ، ولكل منهما أقسام ، فان الأولى اما علم

(*) واجبا أو ممكنا أو عرضا .

(**) حال من الاحوال والموصول عبارة عن الوقوع والا وقوع أى حالكون أحوال الموجودات كائنة على نمط من الوقوع او الا وقوع التي هي ، أى تلك الاحوال عليه أى على ذلك النمط في نفس الامر والعلم مطلوب بقدر الطاقة البشرية ، وانما اعتبر العلم بها على ذلك الوجه لان العلم بوقوع ثبوت حال منتفية عنها او بلا وقوع ثبوت حال ثابتة لها ليس بحكمة بل هو جهل مركب ، ثم المراد بالطاقة البشرية طاقة البشر المتوسط والا لزم أن يكون كل انسان حكيما او أن لا يكون أحد حكيما اذ فوق كل ذى علم عليم .

(١) ليس المراد بالاعيان مقابل الاعراض بل المعنى الاعم الشامل لكل موجود جوهر او عرضا .

(٢) لأن المقصود منها العمل والنظر وسيلة اليه كما أن المقصود الاصلى من الثانية النظر والمعرفة .

(٣) بأن كان الموجود المبحوث عنه واجبا أو جوهر كالمعادن والنباتات والحيوانات أو أعمالا لم يكن في وجودها مدخل لاختيارنا وقدرتنا كالحركة الفلكية فالعلم بها حكمة نظرية .

بمصالح شخص بعينه فعلم « تهذيب الأخلاق » ، أو أشخاص مشاركين في المنزل فعلم « تدبير المنزل » أو في المدينة فعلم « سياسة المدن » ، والثانية اما علم بأحوال ما لا يفتقر الى المادة أصلاً كذات الواجب وتسمى « بالحكمة الآلهية (٤) » أو ما يفتقر اليها في الخارج دون التعقل (٥) كالكرة وتسمى « بالحكمة (٦) الرياضية » أو في التعقل أيضاً كالانسـان ، وتسمى « بالحكمة الطبيعية (٧) » واختلفوا في أن المنطق من الحكمة أولاً وعلى الأول (٨) من أي قسم منها والمقام لا يسع تفصيله .

(٤) وأصولها بحث الذات والصفات ، ومن فروعها بحث النبوة والامامة والمعاد .

(٥) لان موضوعها لم يؤخذ من حيث اشتماله على المادة المخصوصة في التعقل وان أخذ من حيث اشتماله على المادة المطلقة ، أو أن هذا التقسيم لأوائل الحكماء وهم لم يبحثوا في علم الهيئة الا عن الدوائر فانهم كانوا يعبرون عن كل فلك بدائرة ، ولذلك سميت هيئتهم بالهيئة البسيطة ، وهيئة الاخراء بالهيئة المجسمة .

(٦) وأصولها الهندسة والحساب والهيئة والموسيقى ، ومن فروعها علم المناظر والمرايا وعلم الموازين ونقل المياه والجبر والمقابلة وعلم الحيل كصندوق الساعة وأمثالها وعلم الزيجات والتقاويم .

(٧) لانه يبحث فيها عن الجسم من حيث اشتماله على الطبيعة اي المادة والصورة العينية ، ومن فروعها علم الطب وأحكام النجوم والفلاحة وتشريح الابدان وجر الاثقال .

(٨) والحق أنه ليس من الحكمة لانه لا يبحث الا عن المفاهيم التي لا وجود لها في الخارج بل المنطق من مقدمات الحكمة لافادته قوة الذهن في فهم مسائلها ، واذا عرضنا انه من الحكمة فلاشبه أن يكون من الحكمة الالهية لأن موضوعه مستغن عن المادة .

المقدمة الثانية - المفهوم

ان كان عدمه في الخارج لذاته (٩) فممتنع كاللاشيء وجمع النقيضين ورفعهما ، والا فان كان وجوده فيه لذاته فواجب وهو الله تعالى ، والا فهو ممكن خاص معدوماً كالعنقاء أو موجوداً جوهراً أو عرضاً .

المقالة الأولى

الموجود من الممكن الخاص ان استغنى عن محل (١٠) يقومه

(٩) ليس المراد بكون العدم لذاته أن للمفهوم ذاتا وهو أمر محقق يقتضى العدم في الخارج اذ لا ذات للممتنعات مطلقا ، ولا معنى لكون ذات الشيء مقتضيا لعدمه ، وكذا ليس المراد بكون وجود الواجب لذاته ، أن ذاته علة لوجوده بأن تكون الذات موجودة قبل الوجود فتقتضى الوجود ، لانه يلزم منه أن يكون الواجب موجودا بوجودين ، وأن يتقدم الوجود على نفسه ، بل المقصود من الاول أن ملاحظة المفهوم ملاحظة واقعية توجب الحكم بكون فردة ممتنع الوجود ، ومن الثاني أن ملاحظته كذلك توجب الحكم بكون فردة واجب الوجود ، فأمثال تلك التعبيرات لضيق المقام عن التعبير بطريق آخر .

(١٠) بأن لم يحتج الى المحل قطعا كالجواهر المجردة ، او يحتاج الى محل غير مقوم بأن لم يكن المحل محتاجا اليه لوجوده بل كان محتاجا اليه لاستقراره في حيز كهذه الاعيان المادية ، فانها تحتاج الى المحل ولكن المحل حيز القرار لا شرط الوجود ، لانها يتنقل من هذه المحلات الخاصة الى محلات أخرى وهي باقية وجودا .

فهو جوهر ، والا فعرض ، والجوهر ان كان مادياً (١١) فان
اتصف بالأبعاد (١٢) الثلاثة فهو جسم طبيعي ، والا فجزؤه
وهو اما جزؤه الذي يوجد معه الجسم بالقوة فهو الهيولى (١٣)،
أو يوجد معه بالفعل وهو الصورة (١٤) والجسم مركب
منهما (١٥) ، وان تجرد عن المادة فان تعلق بالجسم ، تعلق

(١١) النسبة الى المادة نسبة الكل الى الجزء في القسم الاول أعنى
الجسم فانه كل والمادة أى الهيولى جزؤه ، ونسبة الخاص الى العام في
القسم الثانى أعنى الهيولى لانها منسوبة باعتبار تحققها العينية الى مطلق
المادة ، ونسبة الحال الجوهرى الى المحل الجوهرى في الثالث فان الصورة
حالة في المادة .

(١٢) اى الطول والعرض والعمق وبعبارة اخرى الخط والسطح
والجسم التعليمى .

(١٣) فالهيولى جزء جوهرى للجسم يوجد معه الجسم بالقوة
والصورة جزء جوهرى للجسم يوجد معه الجسم بالفعل لانه الجزء الاخير
منه وقد يتخيل هذان الجزآن بقطن تفشى بحلول الهواء فيه أو بقطن
تشرب دهنا .

(١٤) وكل من الهيولى والصورة تحتاج الى الاخرى بجهة غير جهتها
فان احتياج الهيولى الى الصورة في البقاء واحتياج الصورة الى الهيولى
في التعين .

(١٥) قالت الحكماء : ثبت عندنا أن الجسم ليس مركبا من الجواهر
الفردة ، فلا يكون اتصاله باجتماعها ، ولا انفصاله بافتراقها ، بل اتصاله
بهوية امتدادية هي الصورة ، ولما بقيت عند تبدل المقادير كالشمعة التى
تختلف مقاديرها بالتدوير والتربيع والتكعيب وغيرها ويبقى فيها الاتصال
ولا تفنى هويتها الاتصالية ، لم تكن تلك الهوية عرضا بل كانت جوهرًا ،
وهى المراد بالصورة الجوهرية أى الجوهر الذى شأنه الاتصال وفرض

←

التدبير والتصرف فنفس (١٦) انساني أو فلكي ، أو تعلق
الايجاد والتأثير فعقل (١٧) وتحتة عقول عشرة .

الابعاد فيها ، ولما لم تبق هذه الهوية بعينها مع الفك والفصل وجعل
الجسم الواحد جسمين مثلا ، بل انعدمت وزالت وتحولت الى هويتين
أخرين فلا بد أن يكون هناك أمر آخر قابل للاتصال والانفصال باقيا معهما
ضرورة وجود القابل مع المقبول وهو انهىولى والمادة . وأما عند المتكلمين
فاتصال الجسم باجتماع الجواهر الفردة تلك الهوية الاتصالية أمر يتخيل
من اجتماع تلك الاجزاء واتصالها عند الحس ، فالجسم عندهم مركب
من الاجزاء ولا صورة جوهرية ، بل ولا صورة عرضية اذ لا كم ، متصلا
عندهم أيضا كما أشرنا اليه .

(١٦) فالنفس جوهر مجرد متعلق بالاجسام اى بالبدن الانساني
والجسم الفلكي تعلق التدبير والتصرف ، ثم النفوس غير متناهية كالابدان
المتعلقة هى بها عند المشائين ، ومتناهية عند الاشراقين القائلين بالتناسخ .
(١٧) فهو جوهر مجرد متعلق بالابدان تعلق الايجاد والتأثير هذا ،
ثم اعلم ان الحكماء استدلوا على وجود العقل بأن أول المخلوقات لا يجوز
أن يكون جسما ، لانه مركب والمركب لا يصدر من الواحد الحقيقى ، ولا
مادة اذ شأنها القبول فلا يصح أن تكون فاعلا في غيرها ، ولا صورة لان
تأثيرها وفعالها مشروط بمقارنتها للمادة فيلزم منه تقدم المادة على نفسها ،
ولا عرضا لافتقاره الى محل مباين لفاعله ، ولا نفسا لان شأنها التدبير
دون التأثير على أنها لا تستقل بايجاد غيرها ، وفعالها مشروط بتعلقها
بالبدن فذلك البدن ان كان معلولا للمبدأ الاول لزم صدور الكثير عن
الواحد الحقيقى ، أو معلولا للنفس لزم تقدم الشئ على نفسه ، فلم يبق
احتمال الا أن يكون اول المخلوقات جوهرًا مجردًا عن المادة غير النفس
وهو العقل ، وزعموا أن أفرادها لا تكون أقل من عشرة ، وزعموا أن العقل
الاول مصدر لعقل ثان وفلك اول ونفس متعلقة به باعتبار وجوده ووجوبه
بالغير وامكانه الذاتى ، وهكذا الى آخر العقول العشرة والافلاك التسعة ،

←

وأما العرض فتسعة أجناس : الكم والكيف ، والأين ،
والمتى ، والاضافة ، والوضع ، والملك ، والفعل ، والانفعال ،
هذا على رأي الحكماء ، وأما المتكلمون فقالوا الموجود من
الممكن الخاص ان تحيز بذاته فجوهر ، فان قبل الانقسام
فجسم ، والا فجوهر فرد ، أو تحيز بتبعية الغير فعرض ،
وينحصر في الكيف ، والأين (١٨) ، ولا وجود للجوهر المجرد
عن المادة ، ولا للهيولي والصورة ، ولا لباقي الأعراض
عندهم (١٩) ، لكن ذهب الامام حجة الاسلام الغزالي الى أن
النفس الانساني جوهر مجرد متعلق بالبدن تدبيراً أو تصرفاً .

وزعموا أن العقل العاشر هو المؤثر في عالم العناصر لتكثر جهاته ، وكل
ذلك مردود بأدلة قاطعة وثبت أن الواحد الحقيقي يصدر منه جميع
الاشياء بلا واسطة في التأثير . ثم ان كانت العقول العشرة أفراداً متفقة
الماهية النوعية وكان الجوهر جنساً للعقل فالعقل نوع مفرد ، أى نوع
غير واقع في سلسلة الترتيب ، اذ لا نوع فوقه ولا نوع تحته ويوجد فوقه
الجنس أعنى الجوهر وتحتة الاشخاص أعنى العقول العشرة ، ومركب من
الجنس والفصل فان حده : جوهر مجرد متعلق بالابدان تعلق الایجاد ،
أو كان الجوهر عرضاً عاماً له فهو نوع مفرد كما مر وبسيط غير مركب
من الجنس والفصل ، وان كانت العقول العشرة مختلفة الماهية اى كانت
انواعاً متباينة وكان الجوهر جنساً للعقل فهو جنس سافل ونوع اضافي
عال وواقع في سلسلة الترتيب ، ومركب من الجنس والفصل ، أو كان
الجوهر عرضاً عاماً له فالعقل جنس عال مفرد وبسيط ، والعقول العشرة
على هذين التقديرين أنواع منحصرة في الاشخاص .

(١٨) وهو كون الشيء في الحيز ، وينقسم الى الحركة والسكون

والاجتماع والافتراق .

المقالة الثانية - الكم

وهو عرض يقبل القسمة (٢٠) لذاته ، وغيره يقبلها بواسطته ، حتى أنك لو تصورت شيئاً لم يمكن لك تقسيمه بدون اعتباره ، وهو (كم) منفصل ان لم يكن لأجزائه حد (٢١) مشترك ، وهو ما تكون نسبته الى الجزئين على السواء بأن يصلح نهاية (٢٢) لهما أو بداية لهما أو نهاية لأحدهما وبداية للآخر ، وينحصر في العدد ، والا فمتصل ، وهذا ان لم يكن

(١٩) والنفس الانسانية عندهم جسم لطيف سار في البدن سريان الماء في الورد ، ولا وجود للنفوس الفلكية ، ولا للعقول العشرة عندهم .

(٢٠) والمراد بالقسمة هنا القسمة الفرضية وهي فرض شيء غير شيء حتى تجرى في ، الكم ، المتصل كالمنفصل ، لا القسمة الفعلية أعني الفك والفصل بالفعل لعدم جريانها في الكم المتصل لانه لا يقبلها فان القابل يجب بقاؤه مع المقبول والكم المتصل الاول لا يبقى بعينه بعد طرؤ القسمة الفعلية عليه .

(٢١) والحد المشترك يجب مغايرته بالنوع لدى الحد فانه نهاية مثلا ونهاية الشيء غيره ، وأن يكون بحيث اذا ضم الى أحد الجزئين لم يتفاوت به اصلا ، فكلمة ، ما ، في تعريفه ليس عبارة عن الجزء وجعل النقطة جزءاً من الخط والخط جزءاً من السطح والسطح جزءاً من الجسم التعليمي مسامحة .

(٢٢) كالنقطة بالنسبة الى جزئي الخط لا مكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما أو نهاية لأحدهما وبداية للآخر ، وذلك لا يمكن في العدد لانه مركب من الوحدات وكل وحدة مستقلة منفصل عن غيرها ، وظهر مما سبق أن النقطة ليست جزء من الخط فليست عبارة عما به النهاية ، بل ←

لأجزائه اجتماع في الوجود فزمان (٢٣) ، وهو مقدار (٢٤) حركة
الفلك الأعظم ، والا فمقدار ، فان قبل الانقسام من جهة
واحدة فخط ، أو من جهتين فسطح ، أو من جهات فجسم
تعليمي .

المقالة الثالثة - كيف

وهو عرض (٢٥) لا يقبل قسمة ولا نسبة (٢٦) لذاته
وأقسامه أربعة :

القسم الأول - الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة :

وهي خمسة أنواع : الأول - الملموسات (٢٧) وأصولها
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، ومدرَكها اللمسة ،

نهاية للشئ عرضت فيه اعتبارا ، وكذا الخط بالقياس الى السطح فهو
نهايته لا ما به نهايته ، والسطح بالنسبة الى الجسم التعليمي نهايته
لا ما به نهايته ، صرح به في شرح المواقف .

(٢٣) واعتباره موجودا متصلا وهمي .

(٢٤) فهو كم متصل يقدر بقليل منه كساعة يوم وليلة مثلا .

(٢٥) العرض جنس ، وعدم قبول القسمة فصل يخرج الكم ، وعدم
قبول النسبة فصل آخر يخرج الاعراض النسبية ، وقوله : لذاته جيء به
لادخال الكيفيات المنقسمة بسبب انقسام متعلقها كالعلم بالمركبات أو
المنتسبة اليه كعلم زيد .

(٢٦) أى لا تكون النسبة عين حقيقتها كالاضافة ولا جزء منها

كالاعراض الست النسبية الباقية .

(٢٧) قدمها لوجودها في جميع الحيوانات وأما البواقى فقد تفقد

فيها بعضها أو كلها .

وهي قوة منبثة في جميع البدن . الثاني - المبصرات وأصولها الألوان (٢٨) والأضواء ، ومدرَكها الباصرة ، وهي قوة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان في مقدم الدماغ فتفترقان وتتأديان الى العينين وادراكها بانطباع صور الاشياء فيهما (٢٩) عند بعض وبخروج خطين شعاعيين منهما اليها عند آخرين . الثالث - المسموعات : وهي الأصوات وتحدث عند المتكلمين بمحض خلق الله تعالى ، وعند الفلاسفة سببها القريب المعلوم للقرع أو القلع الشديدين ، ومدرَكها السامعة ، وهي قوة في العصب المفروش في مقعر الصماخ (٣٠) تدرك الأصوات بسبب وصول الهواء المتكيف بكيفيتها اليه بقرينة ميلها مع الرياح ، ويدل على وجودها خارج (٣١) الصماخ وتعلق

(٢٨) اعلم أن الواسطة ثلاث : الواسطة في الاثبات أى في التصديق وهي الدليل ، الواسطة في الجزم بالنتيجة ، والواسطة في اثبات وهي ما يكون سببا لثبوت صفة لشيء سواء اتصفت الواسطة بها كالنار الواسطة في اتصاف الماء مثلا بالحرارة ، أو لا كذات البارى الواسطة في ثبوت الألوان للملونات ، والواسطة في العروض وهي التى توجب عروض ما هو صفته بالذات لغيره تبعا له كالسفينة الواسطة في عروض الحركة لركابها فمرادنا بأن أصول المبصرات الألوان والأضواء انه لا واسطة في عروض الرؤية لهما وان كان الضوء واسطة في ثبوت الرؤية للون ، فاحفظه .

(٢٩) ثم تصل الصورة منهما الى مجمع النورين أى محل التقاء

العصبتين .

(٣٠) الصماخ (بكسر الصاد) خرق الاذن .

(٣١) والحاصل أن هناك أمورا ثلاثة : الاول أن ادراك الاصوات

بوصول الهواء المتكيف بها الى الصماخ ، الثانى أن الاصوات موجودة خارج

←

الاحساس بها هناك أيضاً ادراك جهتها ولو من الجانب المخالف وتمييز قريباها عن بعيدها ، ومن الأصوات اللفظ وهو صوت معتمد على مقطع من مقاطع الفم . الرابع - المذوقات : وأصولها الطعوم التسعة : وهي المرارة ، والحلاوة ، والملوحة ، والحموضة ، والعفوصة ، والقبض ، والدسومة ، والتفاهة ، والحرافة ، ومدرکها الذائقة ، وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان تدركها بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم (٣٢) بالمطعوم . الخامس - المشمومات : وهي الروائح وتتعين بالاضافة الى موصوفها كرائحة العنبر والمسك والريحان ، ومدرکها الشامة ، وهي قوة في الزائدتين النابتتين في مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي ، وادراكها بوصول الهواء المتكيف بها الى الخيشوم ، ويختص ادراك كل من تلك الكيفيات بأحدى الحواس ، نعم يدرك جميعها بالحس المشترك (٣٣) وهي الأولى من الحواس الخمس الباطنة التي قال بها الحكماء ، وهي قوة في مقدم البطن الأول من البطون الثلاثة للدماغ تجتمع فيها صور المحسوسات بالحواس الظاهرة

الصماخ كما هي موجودة فيه ، الثالث أنه يتعلق الاحساس بها هناك كما يتعلق بها فيه ، ويدل على الامر الاول ميل الاصوات مع الرياح وعلى الاخيرين ادراك جهتها وتمييز قريباها عن بعيدها .

(٣٢) وهذا الصوت كيفية قائمة بالهواء الحاصل في الحلقوم والفم فقله معتمد مسند الى الصوت مجازا وانما المعتمد محله وهو الهواء الحامل له .

(٣٣) الضمير راجع الى الحس المشترك والتأنيث باعتبار القوة أو ارادة الحاسة .

بالتأدي اليها (٣٤) منها كمشاهدة القطرة النازلة خطأ مستقيماً
والشعلة الجوالة دائرة . الثانية - منها الخيال : وهي قوة
في مؤخره تحفظ صور المحسوسات بالحواس الظاهرة المرتسمة
في الحس المشترك عند (٣٥) استعمالها بعد غيابها عنها .
الثالثة - الواهمة : وهي قوة في مقدم البطن الثالث منها -
تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة كعداوة فلان
لفلان و صداقته له . الرابعة - الحافظة : وهي قوة في
مؤخره تحفظ ما تدركه الواهمة . الخامسة - المتصرف : وهي
قوة في البطن الأوسط منه تتصرف في الصور المحسوسة والمعاني
المتعلقة بها بالتركيب تارة والتفصيل أخرى ، أي بالايجاب

(٣٤) هذا اذا كانت مدركة للمحسوسات التي لها وجود في الخارج
والا فقد تدرك ما ليس لها وجود في الخارج كادراكها عند النوم او المرض
اشياء لا حقيقة لها قطعاً اذ من المعلوم أن تلك الصور لم تصل اليها بواسطة
استعمال الحواس الظاهرة لتعطلها في المنام ووقت الاغماء والمرض ، كما
انه معلوم أن لا علاقة لها بالمعدومات هذا والذي اعتقده ان تلك الصور
تأخذها الحس المشترك من الخيال لان فيها صوراً كثيرة لكنه بواسطة
المرض أو الاغماء أو بعض العوارض في النوم لا تدركها بالضبط حسب
الواقع وانما تأخذ يدا من هذه الصورة ورجلا من صورة أخرى وموقعا
لصورة ثالثة فتتصرف فيها بالتركيب الفاسد الغير المطابق للواقع .

(٣٥) عند استعمالها ظرف لقوله : المرتسمة ، وقوله : بعد غيابها
ظرف لقوله : تحفظ ، وقد يتوهم أن علاقة الخيال بصور المحسوسات
المرتسمة في الحس المشترك إنما هي بعد غيبوبتها عن الحواس الظاهرة ،
وليست كذلك ، بل هي تابعة للحس المشترك ، فكما انها تدرك جميع
ما تدركه الحواس الظاهرة تقبل الخيال جميعها ، ولكن حفظها له بالاستقلال
انما هو بعد غيبوبته عن الحواس الظاهرة والحس المشترك .

كزید صديق لعمر و وبالسلب انه ليس صديقاً له ، وتسمى باعتبار استعمال العقل لها مُفكّرة ، وباعتبار استعمال الواهمة لها مُخيّلة ، والدليل على تعيين محالتها اختلالها عند اختلالها .

القسم الثاني - الكيفيات النفسانية :

وهي ان رسخت في النفس بحيث يتعذر زوالها أو يتعسر سميت ملكة ، والا حالا .

١ - فمنها الحياة : وهي مبدأ (٣٦) لقوة الحس والحركة الارادية ، والموت عدمها فلا يكون كيفاً (٣٧) وقيل أمر وجودي (٣٨) فهو كيف يضادها .

٢ - ومنها العلم : وهو صورة تحصل من الشيء عند النفس بالذات (٣٩) كما في الكليات والجزئيات المجردة عن المادة أو بالواسطة كما في الجزئيات المادية ، وافترقت الحكماء فيها فرقتين : ففرقة على أنها متحدة مع ذي الصورة ،

(٣٦) وسبب ناقص لها لا تام لانها موجودة في العضو المشلول مع أنه ليس فيه حس ولا حركة ارادية .

(٣٧) لان كيف عرض وهو موجود ، فيكون بينه وبين الحياة تقابل العدم والملكة ، ولا يستعمل الميت الا لما كان من شأنه الحياة شخصاً أو نوعاً أو جنساً .

(٣٨) ويدل عليه ظاهر قوله تعالى (وهو الذي خلق الموت والحياة) لان الخلق لا يتعلق بالاعدام ، ويجاب عنه بجواز تعلقه بها باعتبار وجودها الرابطي أي اتصاف الحي بالموت .

فهي من حيث ارتسامها فيها موجود ظلي مطابق لذي الصورة
ومعلوم ، وليست مندرجة تحت شيء من المقولات ، ومن حيث
قيامها بها واتصافها بها موجود أصيلي عرض وكيف وعلم ،
وقد اشتهرت هذه الفرقة بأهل الحقيقة ، وبأصحاب الوجود
الذهني ، والعلم والمعلوم على هذا هو ما في الذهن وهما
متحدان ذاتاً ومتغايران اعتباراً ، وفرقة على أنها شبح ومثال
للمعلوم فهو موجود أصيلي عرض وكيف دائماً ، وما في
الذهن علم وما في الخارج حقيقة أو تقديراً معلوم ، وقد
اشتهرت هذه الفرقة بأرباب الشبح والمثال هذا عند الحكماء ،
وأما المتكلمون فجمهورهم على أنه اضافة بين العالم والمعلوم ،
ومحققوهم على أنه صفة (٤٠) ذات اضافة .

وأنواعه أربعة : الاول - الاحساس : وهو ادراك
النفس بواسطة الحواس للشيء الموجود في الخارج الحاضر
عند المدرك على هيئة مخصوصة . الثاني - التخيل : وهو
ادراك النفس لها بواسطة الخيال لذلك (٤١) الشيء بلا

(٣٩) أى بدون استعمال الحواس .

(٤٠) والحق أن تلك الصفة ليست علماً بل هي عقل وهي بمنزلة
الصقالة والجلاء على صفحة بلور المرآة ، والعلم هو الصورة المنطبقة فيها ،
فالنفس كزجاجة المرآة ، والعقل كصقالتها ، والعلم كالصور التي تنطبع فيها ،
ونعم ما قيل :

والنفس مرآة بعقلها انجلت والعلم صورة بها تمثلت

(٤١) كما اذا ابصرت شخصاً ، أو لمست شيئاً ناعماً ، أو سمعت

صوتاً حسناً ، أو شممت وردة ، أو ذقت حلاوة وغاب عنك ، ثم تخيلت
ذلك بعد .

حضوره . الثالث - التوهم : وهو ادراكها بواسطة الواهمة للمعاني الجزئية الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات . الرابع - التعقل : وهو ادراكها بالذات للشيء من حيث هو (٤٢) هو مطلقا . ثم العلم اما تصور واما تصديق لأنه ان كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية اذعاناً فتصديق ، فان كان جازماً أي قاطعاً للمقابل وثابتاً أي لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقاً للواقع فيقين ، أو جازماً ثابتاً غير مطابق له فجهل مركب ، أي صورة علمية لا مطابقة للواقع منضمة الى الجهل بعدم مطابقتها له فتسميتها جهلاً مجاز ، لأن ذلك الاذعان لما كان غير مطابق للواقع كان كالجهل في عدم الافادة ، وأما الجهل المأخوذ معه فحقيقة ، لأنه بمعنى عدم العلم بكونه لا مطابقا ، وان كان جازماً غير ثابت فتقليد ، أو غير جازم فظن ، وقد يطلق الظن على ما عدا اليقين كما يطلق العلم على اليقين وعلى مطلق التصديق وعلى مطلق الادراك ، كما يطلق عليه التصور (٤٣) ، وان لم يكن ادراكاً كذلك فتصور سواء كان ادراكاً لغير النسبة او للنسبة الناقصة (٤٤) أو التامة الخبرية بدون الاذعان او الانشائية . وهذا ان كان ادراكاً

(٤٢) أي بلا اعتبار وجوده في الخارج ولا حضوره عند المدرك ، ولا كونه على هيئة مخصوصة سواء كان الادراك تصوراً أو تصديقا ناشئاً من الاحساس أو التخيل أو التوهم أو التعقل .

(٤٣) ويقسم الى القسمين بأن يقال : العلم اما تصور بلا حكم فتصور ساذج أو تصور معه حكم فتصديق كما في متن الشسمية .

(٤٤) ويتحقق بالاحساس والتخيل والتوهم والتعقل كابصار اللون

←

للنسبة ومقابلها على السواء فشك ، وان كان ادراكاً لها مع
كون ادراك مقابلها راجحاً غير جازم فهو وهم ، جازماً (٤٥)
فهو تخيل .

وأسباب اليقين : الحواس السليمة ، وخبر الرسول ،
والخبر المتواتر ، والعقل ، أما الحسيات والمتواترات فقد
علمت في المنطق أنهما من اليقينيّات البديهية ، وأما خبر
الرسول صلى الله عليه وسلم فهو من اليقينيّات النظرية
ويستدل على صدقه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وكل
خبر كذلك فهو صادق ، وأما العقل : فهو قوة غريزية للنفس
بها تستعد للعلوم والادراكات أما البديهية فبالبداهة
وأما النظريات فبواسطة النظر أي التعريف والدليل
الصحيحين ، وافادته للعلم ضروري وكفى بمراجعة الوجدان
شاهداً والمنكر جاهل " أو جاحِد " . ومراتبه (٤٦) أربع :

وسماع الصوت وتخيلهما بعد الغياب وتوهم محبة زيد وتصور مفهوم
الانسان .

(٤٥) تقليداً أو جهلاً مركباً أو يقيناً .

(٤٦) أي مراتب العقل النظرى لا العقل العملى ، والتفصيل أن قوة
النفس باعتبار تأثيرها من المبدء الفياض للاستكمال بالعلوم تسمى بالعقل
النظرى ، ولها مراتب أربع كما في المتن . ويتفرع منها الحكمة النظرية
بالمعنى العام المفسرة بمعرفة الاشياء تصوراً أو تصديقاً كما هي عليه ، وهى
المنقسمة الى الحكمة النظرية بالمعنى الخاص والحكمة العملية في صدر هذه
الرسالة ، وباعتبار تأثيرها في البدن لتكميله يسمى عقلاً عملياً ، وهى قوة
الاستنباط والتصرف ، وبها تتمكن من استنباط الصناعات وتتفرع منها
الحكمة العملية المفسرة بالقيام بالاعمال على ما ينبغي ، فالحكمة النظرية

←

العقل الهَيُولائي : وهو الاستعداد للادراك من غير حصوله بالفعل كما للأطفال عَقِيبَ الولادة ، والعقل بالملكة : وهو حصول الضروريات والاستعداد لتحصيل النظريات بها ، والعقل بالفعل : وهو التمكن من استحضار النظريات بقدر الطاقة متى شاء ، والعقل المستفاد : وهو حضور النظريات بحيث لا تغيب عن النفس كما في أصحاب القوى القدسية .

ثم النفس ، هي المدركة للكلّيات والجزئيات المجردة والمادية باتفاق المحققين ، ونسبة الادراك الى الحواس مجاز كنسبة القطع الى السـكـين ، وفيها ترتسم صور الكلّيات والجزئيات المجردة وفي صور الجزئيات المادية خلاف فذهب جمع الى ارتسامها في النفس أيضا لامتناع الادراك بدون الارتسام في المدرك ، الا أن ارتسامها فيها يتسبب عن ارتسامها في الحواس ، مثلا اذا أبصرت شيئا أدركته بارتسام صورته في العين بالذات وفي النفس بواسطتها ، وذهب جمع الى ارتسامها في الحواس فقط لامتناع ارتسام الماديات في النفس المجردة ، وهم الذين قالوا : بالحواس الباطنة مستدلّين بأننا نحكم بأن هذا الملموس هو هذا الملون مثلا ، والحاكم يجب حضور الطرفين عنده ولا شيء من الحواس

قوة العلم المسماة بالقوة المدركة والحكمة العملية قوة العمل المفسرة بالقوة المحركة فهما متخالفان ، وقد تطلق الحكمة على القيام بالامور علما وعملا كما ينبغي ، وهذه هي المرادة من الحكمة في قوله تعالى (ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا) كما قد تطلق الحكمة على التوسط بين الجريزة

←

الظاهرة قابلا لحضورهما فيه ويمتنع ارتسامهما في النفس لتجردها فالمجمع هو الحس المشترك ، ولا بد لحفظ الصور المحسوسة المجتمعة فيه من محل آخر ، لأن قوة الحفظ والبقاء غير قوة القبول والادراك وهو الخيال ، وكذلك لا بد لارتسام المعاني الجزئية الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات من محل وهو الواهمة ، ولحفظها من محل آخر لما مر ولأن حافظ المعاني غير حافظ الصور وهو الحافظة ، ولا بد للتصرف في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية المأخوذة منها بالايجاب تارة وبالسلب أخرى من قوة أخرى ليست هي الحواس الظاهرة وهو ظاهر ولا النفس لما مرّ ولا الحواس الباطنة السابقة لاختصاصها بأعمالها وهذه القوة هي المتصرفة ، وتسمى مفكرة باعتبار ومخيلة بآخر كما مرّ .

((فائدتان)) :

الأولى - ان الذهول عن الصورة الادراكية ان انتهى الى زوالها فنسيان ، والا فسهو .

الثانية - أن الجهل المركب يقابل العلم المطابق بالتضاد وأما الجهل البسيط فيقابله تقابل العدم والملكة ، لأنه عَدَمُ العلم عما من شأنه العلم .

والغباوة فلها اربعة معان : الاول معرفة الاشياء كما هي المنقسمة الى الحكمة النظرية والعملية وهي بهذا المعنى ناشئة من العقل النظري ، الثاني القيام بالاعمال على ما ينبغي وهي بهذا المعنى ناشئة عن العقل العملي الثالث القيام بالامور علما وعملا فهي ناشئة منهما معا ، الرابع التوسط بين الجريزة والغباوة .

٣ - ومنها الارادة : وهي صفة للنفس بها (٤٧) يترجح
أحد المقدورين المخزونين عندها في أحد الأوقات على الآخر
ويقابلها الاضطرار (٤٨) .

٤ - ومنها القدرة : وهي صفة تؤثر في المقدور الذي
خصصته الارادة فهي تابعة للارادة التابعة للعلم التابع
للحياة المشهورة بامام الصفات ، ويقابلها العجز (٤٩) .

٥ - ومنها اللذة والألم : والأولى صفة ارتياحية للنفس
تحدث بادراكها للملائم الحسي أو العقلي من حيث هو
كذلك ، والثانية صفة انقباضية لها تحدث بادراكها للمنافر
الحسي أو العقلي (٥٠) من حيث هو كذلك .

(٤٧) يعنى أن نفس تلك الصفة كافية للترجيح بدون ضم داع آخر
اليه فالهارب من السبع يسلك احد الطريقتين المتساويتين في النجاة بمحض
الارادة وليس هذا من قبيل الترجيح بلا مرجح ، فان الارادة مرجحة وهي
كافية .

(٤٨) بمعنى لزوم طرف واحد من الافعال كلزوم الاحراق للنار ،
والنزول لمن ألقى من محل عال ويكون مع العلم وبدونه ويعبر عنه بالكردى
(به ناچارى) .

(٤٩) أى عدم امكان الدفع ويسمى في لغتنا (ناتهوانى) ويكون
مع العلم .

(٥٠) فكل من اللذة والألم الحسيين مسبوق باحساس وادراك
لنفس كما أن كلا من اللذة والألم العقليين مسبوق بادراك لها ، واللذة
والألم تحصلان بعد ذلك الادراك .

٦ - ومنها الصحة : وهي صفة لها توجب وقوع الأفعال المنتظمة من موضوعها ، ويقابلها المرض وهو يوجب عدم انتظام الأفعال منه .

٧ - ومنها الحكمة : وهي كيفية متوسطة بين الجريزة والغباوة ، ويعبر عنها باعتدال القوة النطقية أي الادراكية .

٨ - ومنها العفة : وهي كيفية متوسطة بين الخمود والفجور ، ويعبر عنها باعتدال القوة الشهوية .

٩ - ومنها الشجاعة : وهي كيفية متوسطة بين الجبن والتهور ، ويعبر عنها باعتدال القوة الغضبية ، وهذه الكيفيات الثلاث أصول (٥١) الأخلاق الفاضلة ومجموعها العدالة ، ويقابلها الجور الحاصل بأحد طرفي كل منها أعني الافراط أو التفريط وهي الرذيلة ولها دركات ، وللفضيلة درجات يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

(٥١) واعلم أنه تختص الانفس الحيوانية الانسانية بقوى مدركة ومحركة فالقوة المدركة قوة بها تعقل كل ما تحتاج اليه في التدبير واذا وجدت في الانسان سميت بالقوة النطقية الملكية والفضيلة منها هي الحكمة ، والقوة المحركة منها القوة الشوقية الجاذبة للمنافع والدافعة للمضار ، وتسمى الاولى بالقوة الشهوية والفضيلة منها هي العفة ، وتسمى الثانية بالقوة الغضبية السبعية والفضيلة منها هي الشجاعة ، ومن القوة المحركة القوة الفاعلية بتمديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما في القبض أو الى خلاف وجهته كما في البسط هذا .

القسم الثالث - الكيفيات المختصة بالكميات :

كالزوج (٥٢) والفرد للعدد ، والاستقامة والانحناء للخط والتقعر والتقرب للسطح ، وكالخلقة : وهي مجموع الشكل (٥٣) واللون العارضين له وبحسبه يوصف الشيء بالحسن (٥٤) والقبح ، وكالزاوية المسطحة : وهي هيئة (٥٥) انحداية حاصلة للسطح من احاطة خطين به من غير أن يتحدا والمجسمة وهي هيئة كذلك تحصل للجسم من احاطة سطحين به من غير أن يتحدا سطحاً واحداً .

القسم الرابع - الكيفيات الاستعدادية :

وهي استعداد شديد على أن يفعل ويعالج ولا يتأثر بسهولة ، ويسمى قوة ومصحاحية ، أو على أن ينفع ويتأثر بسهولة ويسمى ضعفاً وممراضية .

(٥٢) لا يقال : اذا كان الزوج والفرد كيفاً وعرضاً فكيف القيام بعرض آخر كالكم ، لانا نقول : امتناع قيامه به مبنى على مذهب المتكلمين ، وأما الحكماء فقد جوزوه وفسروا القيام بالاختصاص الناعت ، لا التبعية للمحل في الحيز .

(٥٣) الشكل هيئة حاصلة من احاطة طرف واحد بالجسم كما في شكل الكرة ، أو احاطة اطراف به كما في المثلث وما زاد عليه .

(٥٤) ولنعم ما قيل : الحسن ما يجذب قلب الناظر من عين منظور ووجه ناضر .

(٥٥) وان شئت قلت هيئة تحصل من نقطة نهاية سطح من لقاء خطين لا متحدين .

المقالة الرابعة - الأين

وهو الحصول في الحيز ويساوي (٥٦) المكان عند الحكماء ،
وهو عند المشائيين السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من المحوى ، وعند الاشراقيين بُعد (٥٧)
جوهرى مجرد عن المادة ينفذ فيه أبعاد الجسم المتمكن ، وأما
المتكلمون فالمكان عندهم بعد موهوم يشغله المتمكن بحيث لو
لم يكن هو فيه لبقى خالياً ، فهو أخص من الحيز لوجود
الجوهر الفرد عندهم ، والخلاء جائز في رأيهم وممتنع عند
الحكماء .

وأنواع الأين أربعة : فان حصول الشيء في الحيز ان
كان مسبوقا بحصول آخر فهو حركة ، أو في نفس الحيز فهو
سكون فالحركة كون ثانٍ في آن ثانٍ في مكان ثانٍ ، والسكون
كون ثانٍ في آنٍ ثانٍ في عين المكان على ما اشتهر ، والحق ان
الحركة كونان في آنين في مكانين ، والسكون كونان
في آنين في مكان واحد ، فالكون في آن الحدوث
وحده ليس بحركة ولا سكون ، ثم حصول الشيء في محله اذا

(٥٦) اذ لا وجود للجوهر الفرد عندهم فكل موجود مادي قائم
بذاته له بعد ويسمى محله بالحيز والمكان . والمشائيون منهم قوم مشوا الى
طلابهم أو مشى اليهم طلابهم على القدمين ، والاشراقيون : قوم مرتاضون
هم وتلاميذهم على منهج خاص حتى صفت قلوبهم فأناروا واستفادوا بالتلقى
الروحي .

(٥٧) تبين من هذا أن البعد عندهم بعدان : الاول بعد جوهرى
مجرد عن المادة ويسمى بالمكان ، والثاني بعد عرضى قائم بالمتمكن والتمكن
حينئذ عبارة عن نفوذ أبعاد المتمكن في البعد المجرد الجوهري .

اعتبر بالنسبة الى حصول شيء آخر ان كان بحيث لا يمكن
تخلل ثالث بينهما فهو اجتماع ، والا فافتراق .

المقالة الخامسة - الاضافة

وهي نسبة منعكسة في التعقل أي لا يمكن تعقلها الا
بالقياس الى نسبة أخرى كذلك فهما متعلقان معاً وبينهما
دور "معي" لا دور تقديمي ، اذ ليس هناك توقف تعقل
احديهما على تعقل الأخرى لاستلزامه لحوق الموقف وسبق
الموقف عليه وذلك منتفٍ بينهما ، ثم الاضافتان قد تختلفان
من الجانبين كالأبوة والبنوة ، وقد تتوافقان كالأخوة
والصداقة والمحبة ، وتسمى كل من النسبتين اضافة ومضافاً
حقيقياً ومجموعهما متضايفين حقيقيين ، ومع المعروض
كالأب مضافاً مشهورياً والمجموع متضايفين مشهورين .

المقالة السادسة - المتى

وهو كون الشيء في الزمان فان لم يفضل الزمان عليه
فالمتى حقيقي كالיום للصوم اذ لا يؤدي صومان في يوم
واحد ، والا فغير حقيقي كوقت الصبح لصلاته فان الوقت
تسع صلوات كثيرة .

المقالة السابعة - الوضع

وهو كون الشيء بحيث تكون لأجزائه نسبة في ما بينها
بالنظر الى نفسها ، والى الأمور الخارجة عنها كالقيام
والقعود .

المقالة الثامنة - الملك

ويسمى جِدَّة : وهو هيئة حاصلة من نسبة الشيء الى شيء خاص لجميعه كالجلد للحيوان أو لبعضه كالعباءة للانسان .

المقالة التاسعة - الفعل

وهو تأثير الشيء في الشيء ما دام مؤثراً كتسخين النار للماء ما دامت مُسَخَّنَةً .

المقالة العاشرة - الانفعال^(٥٨)

وهو تأثره عنه ما دام متأثراً كتسخن الماء بالنار ما دام متسخناً ، وما يحصل منهما قد يكون كيفاً أو كمّاً أو وضعاً أو غيرها كالأين .

(٥٨) فائدة لطيفة الفعل والانفعال من مقولة الاضافة مفهوما ، ومن مقولة الفعل والانفعال مصداقا .

الخاتمة في فوائد

الأولى : كل موجود في الخارج فله وجودات أربعة :
الخطي ، والوجود اللفظي ، والوجود الذهني ، والوجود
العيني ، ويدل الأول على الثاني والثاني على الثالث بالوضع ،
والثالث على الرابع بالعقل ، والوجود مطلقاً اما وجود
محمولي وهو وجود الشيء في نفسه فيقع محمولاً عليه نحو
الباري تعالى أو زيد أو البياض موجود ، واما وجود رابطي
وهو وجوده للغير فيقع رابطة بين الموضوع والمحمول نحو
الثلج أبيض ، أي يوجد له البياض وبين الشيء وزمانه أو
مكانه خارجاً ، نحو الورد في أيار وهو في الحديقة ، أو ذهنياً ،
نحو الحبيب في القلب ، والوجود المحمولي أخص مطلقاً
بحسب التحقق من الوجود الرابطي ، لاجتماعهما في الأمور
العينية (١) وافتراق الرابطي عن المحمولي في الأمور
الاعتبارية (٢) ، وأما بحسب المفهوم فمتباينان ، وكذا بحسب
الصدق أما في الأعيان فظاهر ، وأما في الأعراض فلأن وجود
العرض في نفسه ليس وجوده في محله ولذا يقال وجد البياض
فقام بالمحل (٣) ، كما أفاده السيد قدس سره .

(١) فان الباري تعالى كما له وجود في حد ذاته له وجود في الخارج
والذهن ، وكذلك الممكنات الخاصة جواهرها واعراضها .
(٢) فان الامكان له وجود رابطي لثبوته لزيد ولا وجود له في ذاته
وهو ظاهر .

(٣) حيث وقع الفاء بين وجوده في نفسه ووجوده لمحله أعني قيامه
به فلزم ان يكون متغايرين والا لزم وقوع فاء التعقيب بين الشيء ونفسه
وهو ممتنع ، لان الفاء لا تدخل بين الشيء ونفسه .

الثانية : ان الوجوب والامتناع والامكان صفات للنسبة التامة الخبرية وجهات لها ، ويفسر الأول بضرورة الوجود (٤) والثاني بضرورة (٥) العدم والثالث بلا ضرورتهما ، وهذا هو الامكان الخاص المقابل للأولين نحو العالم موجود بالامكان الخاص ، وأما الامكان العام وهو بمعنى سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة سواء كان الجانب الموافق ضرورياً أو لا ، فيشمل الأمور الثلاثة ذهناً (٦) ، وأما بحسب الاستعمال (٧) فان وقع جهة للقضية الموجبة ويسمى حينئذ بالامكان العام المقيد بجانب الوجود ، ومعناه سلب الضرورة

(٤) أى الوجود المحمول أو الرابطي نحو الله موجود والله عالم بالوجوب ، وقس عليه الامكان والامتناع ، والحاصل أنه يفسر بضرورة بوجود المحمول للموضوع ، سواء كان المحمول الوجود نحو الله موجود بالوجوب ، أو غيره نحو الله عالم بالوجوب ، وبعبارة أخرى سواء كان الوجود وجود الشيء في نفسه كالمثال الاول أو وجود شيء لشيء كالمثال الثاني .

(٥) أى ضرورة عدم المحمول للموضوع سواء كان المحمول الوجود نحو الاشياء موجودة بالامتناع ، أو غيره نحو الاشياء عالم بالامتناع ، وبعبارة أخرى سواء كان العدم عدم الشيء في نفسه أو عدم شيء لشيء كالمثال الثاني ، وفس عليه الامكان الخاص .

(٦) حيث يصدق على الواجب أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده وهو العدم ، وعلى الممتنع انه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لعدمه وهو الوجود ، وعلى الممكن الخاص انه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده أعني العدم كما سلبت عن جانبه الموافق أى الوجود ، فأحفظه .

(٧) أى وأما في الاستعمال فلا يشمل الا اثنين من تلك الثلاثة ، ثم وجه التسمية بالمقيد بجانب الوجود أو العدم مع انه قيد لهما لا مقيد بهما

←

عن الجانب المخالف الذي هو اللا وقوع ، سواء كان الجانب الموافق ضرورياً نحو الباري تعالى موجود بالامكان العام ، أو لا ضرورياً أيضاً نحو العالم موجود بالامكان العام ، فيقابل الامتناع ويشمل الوجوب والامكان الخاص ، وان كان جهة للقضية السالبة ويسمى حينئذ بالامكان العام المقيد بجانب العدم ويفيد سلب الضرورة عن الجانب المخالف الذي هو الوقوع سواء كان الجانب الموافق ضرورياً نحو اللا شيء ليس بموجود بالامكان العام ، أو لا ضرورياً أيضاً نحو العالم ليس بموجود بالامكان العام ، فيقابل الوجوب ويشمل الامتناع والامكان الخاص ، فما في الذهن هو الامكان العام المطلق الشامل للمفاهيم الثلاثة ، وما في الاستعمال هو المقيد كما عرفت .

الثالثة : كل اثنين غيران ، فان اشتركا في تمام الماهية المختصة فمتماثلان كزيد وعمرو ، والا فمتخالفان ، فان كانا ممتنعين الاجتماع في محل واحد من جهة واحدة فمتقابلان ، فان كانا وجوديين فان كان تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فمتضايفان كالأبوة والبنوة ، والا فمتضادان كالسواد

هو ملاحظة مآل معنى القضية المقيدة به حيث يعبر عن معنى القضية الموجبة الممكنة بامكان وقوع الثبوت وعن معنى السالبة بامكان لا وقوع لثبوت فيقع الامكان اذ ذاك مضافا الى الوقوع واللا وقوع ومقيدا بهما وهما المرادان من الوجود والعدم .

والبياض ، وان كان أحدهما وجودياً والآخر عدمياً فان اعتبر
في موضوع العدمي الاستعداد للوجودي فهما متقابلان بالعدم
والملكة كالعَمى والبصر ، والا فمتقابلان بالايجاب والسلب
كالانسان والا انسان ، ولا تقابل بين العدمين ، اذ المطلق
لا يتعدد ، والمقيدان يجتمعان ، وكذلك المقيد والمطلق .

أطلقنا الله من قيد الجهل والحيرة ، ووفقنا للسير بنور العلم
والبصيرة ، وثبتنا على الصراط المستقيم بقوة الاستقامة ،
وختم أعمارنا بالسعادة والصحة والسلامة ، وأكرمنا

بلقاء وجهه في دار الكرامة بجاه حبيبه وخليله محمد
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه أهل
الشهامة . وقد فرغت أنا ملي من تأليف هذه

الرسالة الجليلة عصر يوم الثلاثاء التاسع
عشر من صفر الخير سنة ألف وثلاثمائة

وتسع وأربعين من هجرة سيد الأنام

عليه الصلاة والسلام في مدرسة بيارة

المباركة ، والحمد لله أولاً وآخراً

وان المؤلف المفتقر الى عفو المولى

الرؤوف الرحيم عبدالكريم

محمد المدرس غفر الله

له ولوالديه وسائر

اخوانه

آمين

١٣٤٩ هـ

الرسالة العزيزة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رزقنا الايمان بذاته وصفاته ، وانطقنا
بشكر جميل نعمته وجليل هباته ، والصلاة والسلام على
سيدنا محمد المؤيد بسواطع بيناته ولوامع آياته ، وعلى آله
وأصحابه السعداء بصحبته ومحبته المنورين بأدابه وعاداته ،
وأتباعه المحسنين الهداة للخلق الى الحق باثباته .

وبعد فيقول المفتقر الى آلاء مولاه الصمد عبدالكريم
ابن محمد - أحسن الله اليه والى سائر اخوانه بموائد الاحسان
والمدد - : هذه فرائد نفيسة ، وفوائد جلييلة ، لفهم فن المنطق
خير دليل واحسن وسيلة ، ألفتها للطالبين بعبارة وافية وجيزة
وسميتها (العزيزة) ورتبتها على مقدمات وستة أبواب
وخاتمة ، سائلا المولى المنان أن ينفعني بها وجميع الاخوان ،
ويهبنا بها موهبة دائمة سالمة بمنه وفضله على برياته .

المقدمة الأولى

أسماء العلوم موضوعة للمسائل (١) وهي القضايا الكلية التي يستنبط (٢) منها أحكام جزئيات موضوعها ، أو للتصديق بها أو للملكة الحاصلة من ممارستها ، أو لمجموع المسائل ، والموضوع ، والمبـادئ ، تصورية كحدود (٣) الموضوعات وأجزائها وأعراضها ، أو تصديقية ، وهي مقدمات تتألف منها أدلة المسائل ، وعلى كل فمـتى وجد علم فهناك مسائل كثيرة تضبطها ، جهة وحدة ذاتية ، وهي الموضوع ، لضبطه (٤) لها باعتبار بحثها عن أعراضه الذاتية ، أو جهة وحدة عرضية ، وهي الغاية لضبطها لها باعتبار استتباعها أياها .

-
- (١) نحو كل حد تام وجب تركيبه من جنس المعرف وفصله القريبين ، وكل رسم تام وجب تركيبه من الجنس القريب والخاصة الشاملة ، وكل دليل من الشكل الأول وجب أن يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى وهكذا .
- (٢) وهذا الاستنباط يحصل بضم صغرى سهلة الحصول إلى تلك المسألة كأن يقال : هذا الحد حد تام للانسان وكل حد تام وجب تركيبه من الجنس والفصل القريبين .
- (٣) كتعريف المعلوم التصوري : وهو ما يوصل بالفعل إلى المجهول التصوري ، كتعريف أجزائه كالجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ، كتعريف المعلوم التصديقي وأجزائه من الموضوع والمحمول للقضية .
- (٤) هذا دليل لكونها جهة وحدة ، وأما دليل كونها ذاتية هو أنه جزء من مسائل العلم وليس بخارج عنها .

وموضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية بأن يجعل هو نفسه (٥) ، أو عرضه الذاتي ، أو نوع أحدهما موضوعا في مسائله ، وتلك الأعراض (٦) أو أنواعها محمولة فيها ، والعرض الذاتي للشيء ما يلحقه بدون واسطة في عروضه له كالمتعجب اللاحق للانسان لذاته ، أو بها وكانت أمراً مساوياً له جزء كالناطق الواسطة في عروض المفيد للانسان ، أو خارجا كالمتعجب الواسطة في عروض الضاحك له ، واما العارض بسبب الواسطة الغير (٧) المساوي فمن الأعراض الغريبة ولا يقع محمولا فيها .

(٥) والمثال الاول أعنى ما يكون نفس موضوع العلم موضوعا في المسألة وعرضه محمولا فيها لا يوجد في المنطق ، والمثال الثانى كقولهم : كل موصل الى مجهول تصورى يميزه عن جميع ما عداه ، والمثال الثالث كقولهم : كل حد تام موصل الى كنه المعرف ، والمثال الرابع كقولهم : كل موصل الى كنه الشئ أفيد من الموصل الى غيره .

(٦) ناظر الى كون نفس موضوع العلم او عوارضه موضوعا في المسألة ، وقوله : أو انواعها ناظر الى الصورتين الاخيرتين أى كون موضوع المسألة نوع موضوع العلم أو نوع عوارضه ، والمحمول نوع عوارض الموضوع أو نوع عوارض الاعراض الذاتية .

(٧) أى بأن تكون الواسطة جزء أعم كالحيوان الواسطة في عروض الحركة الارادية للانسان ، أو خارجا أعم كالماشى الواسطة في عروض الوصول الى المنزل له ، أو خارجا أخص كالرومي الواسطة في عروض الابيض له ، أو خارجا مباينا كالنار الواسطة في عروض الحار للماء هذا ، وأعلم أن الواسطة في العروض هى الواسطة في عروض ما هى صفته بالذات لغيره بالتتابع كالسيفينة الواسطة في عروض الحركة لمن فيها .

المقدمة الثانية

يجب على الشارع في أي علم تصوره بوجه ما والتصديق بفائدة مآله ، لامتناع طلب المجهول المطلق ، ومباشرة عمل بلا غرض ، كما ينبغي تصوره له بالجهتين أو احديهما ، ليكون في طلبه على بصيرة (٨) ، ويقف على مسائله اجمالا فيأمن فوات ما يعنيه وصرف الهمة الى ما لا يعنيه ، وتصديقه بغايته الواقعية لئلا يُعد سعيه في تحصيله عبثا في نظره ، وتصديقه بموضوعه ليميزه عن غيره زيادة تميزه وتكمل بصيرته ، وهذه الادراكات مقدمة (٩) العلم لتوقف الشروع فيه عليها .

(٨) اشارة الى أن نفس تصور العلم ولو بوجه ما ، والتصديق بفائدة ماله ، مقدمة لاصل الشروع في العلم فيمتنع الشروع فيه بدونهما ، وأما تصوره بالجهتين أو احديهما والتصديق بفائدته وغايته الواقعية فهو مقدمة للشروع فيه على وجه البصيرة ، وأما التصديق بموضوعية موضوعه فهو مقدمة للشروع فيه على وجه زيادة البصيرة كذا حققه السيد قدس سره في تعليقاته على شرح الشمسية .

(٩) يعنى أن مقدمة العلم من قبيل العلوم والادراكات وهى على الدرجة الاولى تصور واحد ، وتصديق واحد ، وكذا على الدرجة الثانية ، وأما على الدرجة الثالثة فتصور وتصديقان كما رأيت ، وأما مقدمة الكتاب فمن قبيل المعلوم والمدرّك فبين المقدمتين تباين بحسب الذات ، وأما بحسب التحقق فبينهما عموم وخصوص من وجه ، لاجتماعهما في ما اشتمل أول الكتاب على ما يفيد تلك الادراكات ، وتلك الطائفة من الالفاظ النافعة ، وافتراق الثانية عن الاولى في ما اذا اشتمل على تلك الالفاظ بحيث لم يكن هناك ما يوجب افادة تلك الادراكات ، وافتراق الاول في ما اذا أفادها المعلم أو المصنف شفاهيا ولم يتعرض في أول الكتاب لتلك الالفاظ والمصطلحات .

وأما مقدمة الكتاب فهي طائفة من الألفاظ أو معانيها تذكر في أوائل الكتب للانتفاع بها في مقاصدها .

المقدمة الثالثة

نحن نحتاج الى المنطق لأننا متميزون عن سائر الأنواع بالعقل، والعقل موجب للعلم، والعلم اما تصور واما تصديق، وكل منهما اما بديهي، أو يحصل بالنظر : أعني ملاحظة المعقول (١٠) لتحصيل المجهول (١١)، والنظر كثيراً ما يقع فيه الخطأ ولا بد من قانون يميز النظر الصواب عن الخطأ وهو المنطق .

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث الايصال بهما الى مجهول تصوري أو تصديقي .
وغايته تمييز النظر الصحيح عن السقيم .

وتعريفه باعتبار جهة الوحدة الذاتية : مسائل يبحث فيها عن أحوال المعلوم التصوري والتصديقي من حيث الايصال، وباعتبار جهة الوحدة العرضية : مسائل توجب مراعاتها عصمة الذهن عن الخطأ في الانظار .

(١٠) أى المعلوم التصورى وهو المعرف وأجزاؤه والمعلوم التصديقى وهو الدليل وأجزاؤه .

(١١) أى التصورى وهو المعرف (بالفتح) أو التصديقى وهو المدعى والمطلوب .

المقدمة الرابعة

الدلالة : كون الشيء بحالة - من الموضوعية (١٢) ، أو كونه مقتضى (١٣) الطبع أو علة أو معلول (١٤) - يلزم من العلم به معها العلم بشيء آخر ، والشيء الأول يسمى دالا ، والثاني مدلولاً .

والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية ، والا فغير لفظية ، وكل منهما ان كان بواسطة الوضع فوضعية : وهو تعيين شيء بازاء معنى ليدل عليه بنفسه أو بالقرنية : كدلالة زيد والدول الأربع على مدلولاتها ، أو بواسطة الطبع فطبعية كدلالة أح أح على وجع الصدر ، وحمرة وجه المحب عند رؤية الحبيب على العشق ، والا فعقلية كدلالة كل لفظ مسموع وراء حجاب على الالفاظ ، فأقسامها ستة ، والمعتبر منها هو الدلالة اللفظية الوضعية ، وأقسامها ثلاثة : لأن دلالة اللفظ اما على تمام ما وضع له من حيث هو كذلك

(١٢) في الدال بالوضع .

(١٣) في الدال بالطبع .

(١٤) في الدال بالعقل ، وكدلالة الدخان على النار نهارا ، والتعريف بالعرضيات على المعرف (بالفتح) والدليل الانبي على النتيجة ، وهذه كلها من قبيل دلالة الاثر على المؤثر والمعلول على العلة ، وأما دلالة المؤثر على الاثر والعلة على المعلول فكدلالة النار على الدخان ليلا والحد التام على المحدود ، والدليل اللمى على النتيجة ، فالدلالة العقلية منحصرة في دلالة العلة على المعلول ودلالة المعلول على العلة .

فمطابقة ، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، أو على (١٥) جزئه من حيث هو كذلك فتضمن ، كدلالته على الحيوان أو الناطق في ضمن المجموع ، أو على خارج لازم له ذهنا بحيث يلزم (١٦) العلم به من العلم بالموضوع له من حيث هو كذلك فالتزام ، كدلالة العمى على البصر والضرب على الضارب والمضروب ، واستلزامهما للمطابقة متيقن ، كعدم استلزام المطابقة (١٧) والالتزام للتضمن ، وأما استلزام المطابقة أو التضمن للالتزام فغير متيقن (١٨) هذا .

(١٥) يشير الى أنه ليس معنى الدلالة اللفظية الوضعية أن يكون اللفظ الدال موضوعا لخصوص ذلك المدلول ، والا لانحصرت في المطابقة ، بل المراد بها ما هو أعم منه ومن وضع اللفظ لكله ، كما في التضمن أو للزومه كما في الالتزام .

(١٦) يعنى أنه لابد في الالتزام من تحقق اللزوم في العلم بين المعنى الموضوع له وذلك المعنى الخارج ، ويسمى هذا باللزوم بين العلمين ، وباللزوم في العلم ، وباللزوم الذهني في أحد اطلاقيه ، سواء تحقق اللزوم بين نفس المعنى الموضوع له واللازم في الخارج أيضا ، كما في دلالة الاعراض النسبية على طرفيها ، ودلالة الحد التام على المحدود ، ودلالة الأدلة المبينة الانتاج على نتائجها كدلالة جميع الاقيسة الاستثنائية عليها ، ودلاله القياس الاقتراني الحملى أو الشرطى من الشكل الاول عليها ، ويختص حينئذ باسم اللزوم البين بالمعنى الاخص كما حققه المولى عبدالرحمن (الپنجونى) في تعليقاته على البرهان في المنطق ، أو لم يتحقق الا اللزوم بين علميهما ، كما في دلالة الاعداد على الملكات كدلالة العمى على البصر فاحفظه .

(١٧) كما في المعنى المطابقى البسيط والمدلول الالتزامى للبسائط .

(١٨) لانه يجوز أن يكون لكل معنى بسيط أو مركب لازم وان

لا يكون .

المقدمة الخامسة

اللفظ ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه المطابقي المقصود فمركب نحو غلام زيد، والا فمفرد سواء لم يكن للفظ جزء أصلاً مثل (ق) علماً لمصداق النقطة أو لزيد، أو كان ولم يدل عليه لفظة كالنقطة لمصداقها أو لانسان، أو دل لفظة ولم يكن للمعنى المقصود جزء كعبدالله علماً لانسان، أو دل عليه ولم تقصد كالحيوان الناطق علماً لانسان .

والمركب ان حسن السكوت عليه بأن لم يكن كالسكوت على احد ركني الكلام فتام، فان كان له خارج يحكيه فهو خبر نحو زيد قائم، والا فهو انشاء، فان لم يدل على طلب وضعاً فتنبيه كأفعال التعجب والمدح، والذم، وصيغ العقود، والقسم، والنداء، والرجاء، والا فهو طلبى فان دل على طلب فهم مخصوص فاستفهام، أو طلب غيره فمع الخضوع سؤال ودعاء، أو مع المساواة فالتماس مطلقاً، ومع الاستعلاء أمر، ان كان المطلوب فعلاً، ونهي ان كان كفاً، وان لم يحسن السكوت عليه فناقص، اما تقييدي كالمركب الاضافي والتوصيفي، أو غيره كالمركب المزجي كخمسة عشر .

والمفرد، ان لم يستقل في افادة معناه فأداة، والا فان دل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة فكلمة، أولاً فاسم، وكل منها ان كان معناه واحداً فمختص، أو متعدداً في اصلاح واحد، فان وضع لكل فمشارك لفظي، أو وضع لأحدهما

واستعمل في الآخر فهو بالنظر الى الأول حقيقة ، وأما بالنظر الى غيره ، فان كان استعماله لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فمجاز ، أو غير مانعة فكناية ، أو لا لعلاقة فغلط ، أو في اصطلاحين بأن نقل من أحدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فمنقول ، فان كان الناقل أهل العرف العام فمنقول عرفي ، أو أهل العرف الخاص فمنقول اصطلاحي ، لكن ان كان أهل الشرع سمي منقولا شرعيا للاهتمام به .



الباب الأول في المعاني المفردة

فصل في الكلي والجزئي

كل مفهوم حصل في ذهنك فهو من حيث قيامه به علم ،
وبقطع النظر عنه معلوم ومفهوم ، وذلك المفهوم بمجرد
النظر الى نفسه ان امتنع العقل عن حمله على كثيرين فهو
جزئي علماً أولاً ، والا فكلي ، وهو متواطٍ " ان تساوت
أفراده في حمله عليها كالانسان ، ومشكك ان تفاوتت فيه
بأولية أو أولوية كالوجود بالنسبة الى وجود الواجب
والممكن ، فعلم مما ذكر أن كل كلي هو مشترك معنوي وان
مدار كون المفهوم جزئياً على تشخصه في الذهن ، وكلياً على
لا تشخصه فيه ، سواء امتنع فرد في نفس الأمر كاللشيء
والمستحيل ويسمى كلياً فرضياً ، أو أمكن ولم يوجد كالعقلاء
أو وجد له فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب الوجود ، أو
امكانه كالشمس ، أو وجدت أفراد محصورة كالكوكب
السيار ، أو لا محصور كمعلوم الباري جل جلاله .

ثم اعلم أن كل كليين وجوديين أو عدميين أو مختلفين
بينهما احدى النسب الأربع ، لأنه ان كان بينهما صدق
وحمل كلي من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق (١) ،

(١) ومرجع المتساويين الى صدق موجبتين كليتين من الجانبين ،
نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان .

أو من جانب واحد فقط فأعم وأخص (٢) مطلقا كالحيوان
والانسان ، أو صدق جزئي فقط من الجانبين فأعم وأخص (٣)
من وجه كالانسان والأبيض ، وكعين الأعم المطلق مع نقيض
الأخص مثل الحيوان واللانسان ، وإن لم يكن بينهما صدق
أصلا فمتباينان (٤) ككل أمرين متقابلين (٥) ، وعين كل من
المتساويين مع نقيض الآخر ، وعين الأخص المطلق مع نقيض
الأعم كالانسان واللانسان وكأمثال (٦) الانسان والفرس .
وكل جزئي مع كل كلي فهو اما مباين (٧) له أو أخص منه

(٢) ومرجع العموم والخصوص المطلق الى صدق موجبة كلية من
جانب الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم تقول : كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ليس بانسان .

(٣) ومرجع العموم والخصوص من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين
من الجانبين وسالبتين جزئيتين منهما نحو بعض الانسان أبيض ، وبعض
الابيض انسان ، وبعض الانسان ليس بأبيض ، وبعض الابيض ليس
بانسان .

(٤) ومرجع المتباينين الى صدق سالبتين كليتين من الجانبين نحو
لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بانسان .

(٥) بالايجاب والسلب كالانسان واللانسان أو بالعدم والملكية
كالعمى والبصر أو بالتضاد كالسواد والبياض أو بالتضاييف كالابوة
والبنوة .

(٦) من كل متخالفين غير متقابلين بأحد أقسام التقابل الاربع
كالسواد والحلاوة والسواد والانسان .

(٧) ان لم يجز حمله عليه كزيد والاسد وقوله أو أخص منه أي
ان كان مما يجوز حمله عليه ذاتيا كزيد والانسان أو عرضيا كزيد
والضاحك .

مطلقا ، وكل جزئين فهما متباينان كزيد وعمرو ، الا اذا اکتفى بالمغايرة الاعتبارية فقد يتساويان كهذا الضاحك وهذا الکاتب (٨) مشاراً بهما الى زيد . ونقيضا المتساويين (٩) متساويان ، ونقيضا الأعم والأخص المطلق أعم وأخص مطلقا ، لكن بعكس (١٠) العینین ، ونقيضا الأعم والأخص من

(٨) فان الهذیتين أى الامرین المشار اليهما بهذا وهذا متصادقتان على ذات واحدة كزيد .

(٩) أى كل ما صدق عليه أحد النقيضین صدق عليه النقيض الآخر ، وبالعكس الکلی ، فكل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان ، اذ لو صدق أحدهما على فرد بأن يكون لا انسانا مثلا ولم يصدق عليه النقيض الآخر كالا ناطق لصدق عليه نقيضه ، لئلا يلزم رفع النقيضین ، فلزم وجود الا انسان مع الناطق لصدق أحد المتساويين بدون الآخر ، وهذا خلاف المفروض والواقع هذا ، وبين عين أحد المتساويين مع نقيض الآخر مباينة کلیة ، ومرجعهما سالتان کلیتان فلا شئ من الا انسان بناطق ولا شئ من الناطق بلا انسان .

(١٠) فنقيض العام المطلق خاص مطلق ، ونقيض الخاص المطلق عام مطلق ، فكل ما صدق عليه الا حيوان صدق عليه الا انسان ، وليس بعض ما صدق عليه الا انسان يصدق عليه الا حيوان ، أما الاولى فلانه لو لم يصدق الا انسان على ما صدق عليه الا حيوان لصدق عليه الانسان ، وهذا فاسد اذ يلزم منه وجود الخاص بدون العام ، وأما الثانية فلانه بعد ما ثبت أن كل ما يصدق عليه الا حيوان يصدق عليه الا انسان ، لو ثبت العكس الکلی لكان النقيضان متساويين ، فيلزم حينئذ تساوى العینین ، وهذا خلاف المفروض من كونهما أعم وأخص مطلقا هذا ، وبين عين الاخص المطلق ونقيض الاعم المطلق تباين کلی والمرجع سالتان کلیتان من الجانبین ، وبين نقيض الاخص المطلق وعین الاعم المطلق كالا انسان ←

وجه قد يكونان كذلك كاللا انسان واللا أبيض ، وقد تتباينان كلياً كالانسان واللا حيوان ، فبين نقيضيهما تباين (١١) جزئي بالمعنى الأعم ، وكذلك نقيض المتباينين كاللا انسان واللا فرس والانسان واللا انسان . ثم الجزئي والكلي كما أطلقا على ما سبق ويسميان بالجزئي والكلي الحقيقيين (١٢) ، يطلق الجزئي على ما اندرج تحت غيره والكلي على ما اندرج شيء تحته ويسميان حينئذ بالجزئي والكلي الاضافيين (١٣) ، والجزئي الحقيقي أخص (١٤) مطلقاً

والحيوان عموم من وجه ، والمرجع موجبة جزئية وسالبتان جزئيتان من الجانبين .

(١١) والتباين الجزئي بالمعنى الأعم : هو افتراق كل من الكلمتين عن الآخر في الجملة أى في بعض الافراد ، سواء كان بينهما الافتراق في سائر المواد فيتحقق التباين الكلي ، أولاً ، فيتحقق التباين الجزئي بالمعنى الاخص المفسر بافتراق كل من الكلمتين عن الآخر في بعض الافراد واجتماعهما في البعض الآخر ، المساوى للعموم من وجه ، فالتباين الجزئي بالمعنى الأعم فردان : هما التباين الكلي ، والعموم والخصوص من وجه ، فقولي : بالمعنى الأعم احتراز عن التباين الجزئي بالمعنى الاخص .

(١٢) ونسبتهما الى الحقيقة من نسبة الشيء الى الامر المنظور اليه لصفته ، فان جزئية الجزئي بذلك المعنى السابق انما هي بالنظر الى حقيقته المتشخصة في الذهن ، وكذلك كلية الكلي بالمعنى السابق .

(١٣) ونسبتهما الى الاضافة من نسبة الشيء الى سبب صفته ، فان جزئية الجزئي الاضافي بهذا المعنى انما هي بالاضافة الى ما فوقه ، وكذلك كلية الكلي الاضافي انما هي بالاضافة الى ما تحته .

(١٤) لان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت أمر أعم منه ، ولو كان مفهوماً عرضياً كالشيء ، فان زيدا مثلاً مندرج تحت الانسان ، والباري

←

من الجزئي الاضافي ومباين لكل من الكليين . والجزئي
الاضافي (١٥) أعم من وجه من الكليين ، والكلي الحقيقي أعم
من الكلي الاضافي (١٦) .

فصل في الكليات الخمس (١١)

اعلم ان كل كلي بالنسبة الى ما يحمل (١٨) هو عليه اما
ذاتي واما عرضي ، لأنه ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته

تعالى تحت الممكن العام أو الموجود أو الشيء فيكون جزئيا اضافيا ، ولا
عكس كليا فان الانسان جزئي اضافي لكونه تحت الحيوان ، وليس بجزئي
حقيقي لكون معناه كليا ، ثم مادة اجتماعهما زيد ، ومادة افتراق الاضافي
الانسان .

(١٥) مادة اجتماعهما الانسان ، فانه جزئي اضافي وكلي حقيقي
وكلي اضافي ومادة افتراق الجزئي الاضافي هي الجزئي الحقيقي ومادة
افتراق الكليين مفهوم الشيء مثلا .

(١٦) مادة اجتماعهما الانسان ، ومادة افتراق الكلي الحقيقي كل
كلي معدوم الفرد ممكنا كالعنقاء ، أو ممتنعا كالاشيء ويسمى حينئذ كليا
فرضيا .

(١٧) أي في مسائل موضوعاتها الذكرية انواع الكليات الخمس ،
أو موضوعاتها الحقيقية مفاهيم ، هي أفراد أنواعها ، فان قولنا كل جنس
مشترك تام بين كثيرين مختلفين بالحقيقة ، موضوعه الذكرى عنـوان
الجنس ، وموضوعه الحقيقي أمثال مفهوم الحيوان ، والجسم النامي ،
والجسم ، والجوهر ، وتلك المفاهيم من أفراد نوع من أنواع الكليات
الخمس أعني الجنس ، وانما قدرنا قولنا أي في مسائل لكون هذا الفصل
جزء من الكتاب الدال على جزء من علم المنطق ، وعلم المنطق مسائل فالظرفية
من ظرفية المدلول للدال .

فذا تي له ، والا فعرضي ، ومما ينبغي أن يعلم ان الانسان اذا سمع لفظاً فمقتضى الترتيب الطبيعي أن يسأل أولاً بكلمة ، ما ، عما وضع (١٩) هو له ، اذ ما لم يعرف مفهوم اللفظ استحال عادة طلب وجوده ، وجوابه بايراد لفظ ومآله (٢٠) الى التصديق بالوضع ، ثم قد يسأل (بما) هذه عن تفصيل ذلك المفهوم المجمل ليحصل عنده التعريف الاسمي وتسمى كلمة ، ما ، هذه ما ، الشارحة (٢١) للاسم ، ثم يسأل بكلمة ، هل ، عن وجوده (٢٢) ، اذ ما لم يعرف وجوده لم تطلب حقيقته ، وجوابه أنه معدوم أو موجود ، وكلمة ،

(١٨) فالرس مثلاً ليس ذاتياً لزيد ولا عرضياً له ، لانه لا يحمل عليه ايجاباً .

(١٩) أى اجمالاً اذا ما لم يعرف ما وضع له اللفظ اجمالاً لا يسأل عن تفصيله ، فيقال في جواب ما الغضنفر انه أسد ، وانما يسأل أولاً عما وضع له اللفظ دون وجوده ، اذ ما لم يعرف مفهوم الخ .

(٢٠) أى ومآله الى تصديق السائل بوضع اللفظ المسئول عنه كالغضنفر لمعنى يعبر عنه بالاسد ولذا اشتهر ان مطالب ما هذه ممن المطالب التصديقية لا التصورية .

(٢١) أى الكاشفة عما وضع له الاسم .

(٢٢) أى وبعد معرفة وجوده يسأل بما الحقيقة عن ماهيته ثم بهل المركبة عن احواله . ووجه تسمية هل الاولى بسيطة هو بساطة المسئول عنه ، لان الوجود عين ماهية المسئول بمعنى مبدء الاثار فالمسئول عنه مع الماهية شئ بسيط ، ووجه تسمية الثانية مركبة هو أن احوال الشئ عوارض له خارجة عنه ركبت معه ، لافادة علم الناس بأحواله ، وقد نظمت هذا الموضوع بقولي :

←

هل ، هذه تسمى هل البسيطة ، وبعد العلم بوجوده يسأل عن حقيقته (بما) الحقيقية ، وجوابها ببيان جنسه وفصله القريبين ، وبعد الاطلاع عليها له أن يسأل بكلمة هل عن أوصافها وأحوالها وكلمة هل هذه تسمى هل المركبة فالأسئلة خمسة .

ثم المطلوب للسائل (بما) الحقيقية تمام حقيقة المسؤول عنه ، فان كان واحداً فتمام حقيقته (٢٣) المختصة ، أو متعدد (٢٤) فتمام الحقيقة المشتركة ، ومطلوبه بأي شيء ،

عما له قد وضعت وافتهمما
قد وضعت له لسر علما
وذا ن مطلبان في ما الشارحة
هل البسيطة فخذها واحتد
قد علمت لذاك من حقيقة
وباب تعريف لها طريقة
عنها بهل وخذ جوابا اذ حصل
فهذه الاسئلة المرتبة

اذا سمعت لفظة فاسأل بما
وحاصل الجواب تصديق بما
واسأل بما ثانية كي يشرحه
واسأل بهل أى عن وجوده وذى
واسأل بما رابعة عن التى
وهذه مطلب ما الحقيقة
وان أردت كشف حاله فسل
وهذه اسمها هل المركبة

(٢٣) وهن نوع ان كان المسؤول عنه شخصا ، وحد تام ان كان محدودا كالحيوان الناطق في جواب الانسان ، وبعبارة اخرى ان كان الواحد شخصا فتمام حقيقته المجملة كالانسان لزيد ، أو نوعا فتمام حقيقته المفصلة كالحيوان الناطق للانسان .

(٢٤) وهذه الامور المتعددة ان كانت أشخاصا ، فالواقع في جوابها النوع كالانسان في جواب ما زيد وعمر وبكر ، أو أنواعا فالواقع في جوابها الجنس كالحيوان الواقع في جواب ما الانسان والفرس والاسد ، فقد علم ان النوع يقع في جواب الواحد والمتعدد لكونه تمام الحقيقة المشتركة والمختصة ، وان الجنس لا يقع الا على المتعدد ، لكونه تمام الحقيقة المشتركة

←

ما يميز المسؤول عنه تمييزاً تاماً ، أو ناقصاً عن مشاركاته (٢٥) في ما أضيفت اليه كلمة ، أي ، فيجب أن يكون الجواب أخص (٢٦) منه مطلقاً ، سواء كان أخص (٢٧) من المسؤول عنه أيضاً ، أو مساوياً (٢٨) له ، أو أعم (٢٩) منه ، وذاتياً للمسؤول عنه ان قيد السؤال بقيد في ذاته ، وعرضياً له ان قيد بقيد في عرضه ، وأياً منهما ان أطلق كما يجب عرفاً أن لا يكون مما يقال في جواب ما هو .

ثم للذاتي أقسام ثلاثة : لأنه ان كان عين الحقيقة (٣٠) المختصة بجزئياته ، وحينئذ يكون مقولاً في جواب السؤال بما

لا غير ، والمراد بتمام الحقيقة المشتركة بين المتعدد ، أن لا تشترك تلك الامور المتعددة في مفهوم ، الا وهو عينها أو جزؤها كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس مثلاً ، فانهما يشتركان في الحيوان ، وهو مشترك تام بينهما ، ويشتركان في الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة ، وكل منها داخل في الحيوان ، ومجموعها هو نفس الحيوان ، وعينه الذي هو المشترك التام بينهما .

(٢٥) أى عن جميع الاغيار المشاركة له ، أو ناقصاً أى عن بعض الاغيار المشاركة له .

(٢٦) والا فلا يميز المسؤول عنه عن الاغيار المشاركة له فيه ، وذلك كان يقال في جواب الانسان أى شئ هو ناطق أو كاتب بالفعل أو حساس .

(٢٧) فحينئذ يميز بعض أفراد المسؤول عنه عن جميع الاغيار .

(٢٨) وحينئذ يميز جميع أفراداه عن جميع الاغيار .

(٢٩) فيميز افراده عن بعض الاغيار .

(٣٠) وكل ما كان عين الحقيقة المختصة ، فهو عين الحقيقة المشتركة

بالنسبة الى جزئيات الحقيقة المختصة ، وذلك كالانسان لجزئياته ، ولا عكس كالحيوان ، وانما قال المختصة لخراج الجنس ، فانه عين حقيقة جزئياته لكن حقيقتها المشتركة فقط .

عن المتعدد (٣١) منها وعن الواحد فنوع لها كالانسان ،
ويعرف بأنه : كلي (٣٢) مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين
بالحقيقة في جواب ما بحسب الشركة والخصوصية ، وان كان
جزء لها فان كان مشتركا تاماً (٣٣) بين جزئي منها وجزئي
آخر مباين له نوعا ، وحينئذ يكون جزء أعم منها ومحمولا في
جواب السؤال بما عن المتعدد منها لا عن الواحد فهو جنس

(٣١) وذلك لان السؤال بما عن الواحد لطلب تمام حقيقته المختصة ،
وعن المتعدد لطلب تمام حقيقته المشتركة ، والنوع لما كان تمام الحقيقة
المختصة بجزئياته كان تمام حقيقتها المشتركة أيضا ، فيقع في جواب
السؤال عن الواحد وعن المتعدد منها .

(٣٢) قوله كلي جنس شامل للكليات ، وقوله متفقين بالحقيقة
يخرج الجنس ، وفصله ، وخاصته ، والعرض العام مطلقا ، وقوله في جواب
ما يخرج فصل النوع ، وخاصته .

(٣٣) معنى المشترك التام أن لا يشترك الشركاء فيه في غيره ، وقوله
بين جزئي منها وجزئي آخر مباين ، يعنى به أنه لا بد لكون المفهوم جنسا
لماهيته أن يكون محمولا عليها مع ماهية آخر مباينة لها نوعا ، ومشاركة
لها في الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان ، فانه يحمل عليه وعلى
الفرس ، فان كان مع ذلك محمولا عليها مع كل واحد واحد من المفهومات
المباينة لها نوعا ، والمشاركة لها في الجنس فجنس قريب لها كما مثلنا ،
فان الحيوان كما يحمل على الانسان والفرس يحمل على الانسان والاسد
وعلى الانسان والغنم وغيره من مشاركاته في الحيوان ، وان لم يحمل عليها
مع كل واحد من مشاركاتها فيه ، بل عليها مع بعض منها ، دون بعض
فجنس بعيد كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان ، فانه يحمل على الانسان
والشجر الاخضر في جواب السؤال عنهما بما هما ، ولا يحمل على الانسان
والفرس ونحوه ، مع أنه من مشاركات الانسان في الجسم النامي .

لها كالحيوان للانسان والفرس ، ويعرف بأنه : كلي (٣٤)
مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما بحسب
الشركة فقط ، وان لم يكن كذلك ، سواء لم يكن (٣٥)
مشاركا بين جزئي وجزئي آخر مباين له نوعا فيكون
مساويا (٣٦) لها ، أو كان (٣٧) مشاركا ناقصا بينهما ويكون
جزء أعم أو مساويا للماهية ، ومميزاً لها عن الأغيار
المشاركة لها في الجنس فهو فصل لها كالناطق والحساس
للانسان ، والحساس والنامي للحيوان ، والنامي والقابل

(٣٤) قوله كلي جنس يشمل الكلّيات ، وقوله مختلفين بالحقيقة
يخرج النوع وفصله وخاصته ، وقوله في جواب ما يخرج فصل الجنس
وخاصته والعرض العام .

(٣٥) كل ذاتي يكون جزء من الماهية وغير مشترك بين جزئيين
متباينين حقيقة فهو مساو لتلك الماهية ، وينحصر مثاله في الفصل القريبة
للانواع كالناطق للانسان ، وكل ذاتي يكون جزء منها ومشاركاً ناقصاً
بيتهما قد يكون مساويا للماهية التي هو جزء منها كالحساس الذي هو
جزء من ماهية الحيوان ، ومشارك ناقص بين الانسان والفرس وهو مساو
للحيوان ، وقد يكون اعم منها كالنامي بالنسبة للحيوان والانسان ، أو
الحساس بالنسبة للانسان ، وهذا معنى قولي ويكون جزء أعم أو مساويا ،
فكل ذاتي غير مشترك بينهما مساو للماهية التي هو جزء منها ، وليس كل
مساو للماهية غير مشترك فبينهما عموم وخصوص مطلق فاحفظه .

(٣٦) قوله فيكون مساويا لها كالناطق للانسان ، والحساس
للحيوان ، والنامي للجسم النامي ، والقابل للابعاد للجسم .

(٣٧) قوله أو كان مشاركا ناقصا كالحساس للانسان ، والنامي
للحيوان ، وقابل الابعاد للجسم النامي .

للأبعاد للجسم النامي ، والقابل للجسم ، ويعرف بأنه :
كلي (٣٨) يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته .

فوائد :

الأولى : النوع كما يطلق على ما تقدم ، ويسمى نوعاً
حقيقياً ، يطلق على كل (٣٩) ماهية يحمل عليها وعلى غيرها

(٣٨) جنس شامل للكليات الخمس ، وقوله في جواب أي شيء هو
يخرج العرض العام ، بناء على عدم كونه مقولاً في الجواب ، وإضافة الجواب
إلى أي شيء هو يخرج الجنس والنوع ، وقوله في ذاته يخرج خاصة النوع
والجنس .

(٣٩) اعلم أن التعريف المستفاد من هذه العبارة يجب شمولها للنوع
الحقيقي ، والجنس مطلقاً ، إلا الجنس العالي ، ومنعه لما عداهما عن الدخول
فيه ، فقوله ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو مخرج للأشخاص ،
والاصناف ، والفصول ، والخواص ، والأعراض العامة ، إذ ليس شيء
منها ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو ، وإن كان ماهية بمعنى
ما به الشيء هو هو ، وحينئذ يكون قوله في جواب ماهما مستدركا من
حيث الإخراج ، والاحتراز عن الأغيار ، إذ لم يبق شيء منها حتى يخرج
به ، أو قوله ماهية يخرج الأشخاص فقط ، لأن كلا مما عداها ماهية
بالنظر إلى حصصه ، ومقول في جواب السؤال عن تلك الحصص بما ،
وقوله يحمل عليه وعلى غيره الجنس يخرج ما عدا الأشخاص مما ذكر عن
تعريف النوع الإضافي ، فدقق ، ثم بين المعنيين عموم من وجه ، لاجتماعهما
في النوع المركب من الجنس والفصل كالإنسان ، وافتراق النوع الإضافي
في الاجناس ما عدا الجنس العالي ، وافتراق النوع الحقيقي في النوع
الحقيقي البسيط أي الغير المركب من الجنس والفصل كالنقطة بناء على
بساطتها د . هنا كالأخارج .

الجنس في جواب ما هما كالانسان والحيوان ، والجسم النامي ،
والجسم ، ويسمى نوعاً اضافياً .

الثانية : ان جنس الماهية كما يقال عليها مع بعض
مشاركاتها فيه ، ان كان مقولاً عليها مع كل (٤٠) واحدٍ
واحدٍ منها فقريب" كالحيوان للانسان ، والجسم النامي
للحيوان ، والجسم للجسم النامي ، والجوهر للجسم ، والا فبعيد
كالجوهر للجسم النامي ، والجسم النامي للانسان .

الثالثة : كل من النوع والجنس ان لم يوجد مثله فوقه
ولا تحته فهو مفرد كالعقل في احتمالين (٤١) ، وان وجد فوقه

(٤٠) يعنى ان كلمة كل في هذا المقام افرادى ، واعتباره هو الفارق
بين الجنس القريب والبعيد ، والا فلو اريد بها الكل المجموعي ، لم يبق
فارق بينهما لحمل الجنس البعيد أيضاً على الماهية وعلى مجموع مشاركتها
فيه كما لا يخفى ، ثم وجه تسمية الجنس القريب بالجنس القريب ، أنه
اكثر ارتباطاً بالحقائق التى تحته مما فوقه بالنظر اليها ، اذ لا تحتاج الى
جواب آخر لاستيفاء الحمل عليها وعلى مشاركتها فيه ، ومنه يظهر وجه
تسمية الجنس البعيد بالجنس البعيد ، ثم ان الجواب المحتاج اليه في مقام
الجنس البعيد بأى عدد كان فمرتبة البعيد أقل منه بدرجة ، لان واحداً
من تلك الاجوبة بالجنس القريب ، فاحفظه .

(٤١) والتفصيل أنه ان كانت العقول العشرة المزعومة المندرجة تحت
مفهوم العقل متفقة في الماهية النوعية ، أى أفراداً شخصية ، والعقل
نوعاً لها ، وكان الجوهر جنساً للعقل ، فالعقل حينئذ يكون نوعاً مفرداً
ومركباً من الجنس والفصل ، أما افراده فعلى اصطلاح أنه ليس فوقه ولا
تحتة نوع آخر ، وانما تحته الافراد الشخصية ، وفوقه الجنس أعنى
الجوهر ، وأما تركيبه فلكون الجوهر جنساً له والمجرد عن المادة المؤثر
←

وتحتة فهو متوسط كالجسم النامي ، أو فوقه فقط فهو سافل
كالانسان والحيوان ، أو تحتة فقط فهو عال كالجسم
والجوهر ، ويسمى النوع السافل نوع الأنواع ، والجنس
العالي جنس الأجناس ، وذلك عند الكثرة ، لأن الترتب في
الأنواع (٤٢) بالتنازل ، وفي الأجناس بالتصاعد ، وما بينهما
متوسط .

في غيره فضلا . وان كان الجوهر عرضا عاما له ، فالعقل نوع مفرد
بالوجه المار ، ولكنه بسيط أى ليس مركبا من الجنس والفصل لان ما لا
جنس له لا فصل له ، وان كانت العقول العشرة مختلفة الماهية ، بأن تكون
أنواعا متباينة كالانسان والاسد منحصرة في الاشخاص العشرة ، والعقل
جنسا لها ، فان كان الجوهر جنسا للعقل ، فالعقل حينئذ جنس سافل ،
ونوع اضافي عال ، أو كان الجوهر عرضا عاما له ، فالعقل جنس عال
مفرد ، ولا يكون نوعا ، وهو ظاهر ، فعلى احتمال أن تكون العقول متفقة
الماهية ، والجوهر جنسا للعقل ، أو عرضا عاما له ، يكون العقل نوعا
مفردا ، وعلى احتمال ان تكون العقول مختلفة الماهية ، والجوهر عرضا عاما
للعقل ، فالعقل جنس مفرد .

(٤٢) وذلك لان الترتب في الأنواع بأن يكون هناك نوع ، ونوع
نوع ، ونوع نوع نوع مثلا ، وكون الشيء نوعا لآخر يقتضى كونه انزل
وأسفل منه ، فالترتيب بالتنازل ، وفي الاجناس بأن يكون هناك جنس ،
وجنس جنس ، وكون الشيء جنسا لآخر يقتضى كونه فوقه وأعم منه ،
فالترتيب يكون بالتصاعد ، ثم نوع الأنواع مباين للجنس مطلقا ، والجنس
الاجناس مباين للنوع مطلقا ، وبين النوع والجنس المتوسطين عموم من
وجه ، لاجتماعهما في الجسم النامي ، وافتراق الجنس المتوسط في الجسم ،
وافتراق النوع المتوسط في الحيوان .

الرابعة : ان فصل الماهية ان ميزها عن جميع مشاركاتهما في الجنس القريب (٤٣) فقريب كالناطق للانسان أو عن مشاركاتهما في الجنس البعيد فقط فبعيد كالحساس له هذا .

الخامسة : الفصل مطلقا مقوم أي ذاتي مميز للماهية التي هو جزؤها مساويا لها أو أعم منها ، ومقسم لما فوقها من الأجناس فيكون عرضياً وخاصة لها ، وكل (٤٤) مقوم

(٤٣) وكل فصل يميز الماهية عن مشاركاتهما في الجنس القريب يميزها عن مشاركاتهما في الجنس البعيد أيضا ، ولا عكس ، فان الحساس يميز الانسان عن الشجر ولا يميزه عن الاسد . وقوله أو عن مشاركاتهما في الجنس البعيد أي مما لا يساوى الفصل البعيد ، بل يكون أعم منه ، والا فليس كل فصل بعيد مميزا للماهية عن مشاركاتهما في كل جنس بعيد ، فان قابل الابعاد فصل بعيد للانسان ولا يميزه عن مشاركاتهما في الجسم النامي ، او الجسم ، بل يميزه عن مشاركاتهما في الجوهر فقط .

(٤٤) أي وكل فصل مقوم بالذات او بالواسطة للعالي مقوم بالواسطة للسافل ، لان مقوم العالي جزء مميز له ، والعالي جزء للسافل ، وجزء جزء الشيء جزؤه كالتقابل للابعاد ، وزانه مقوم للجسم بالذات ، وللجسم النامي والحيوان والانسان بالواسطة ، وهي واحدة في الاول ، وثنيتان في الثاني ، وثلاث في الثالث ، وكالنامي فانه مقوم للجسم النامي بالذات ، وللحيوان والانسان بالواسطة ، وهي واحدة في الاول ، وثنيتان في الثاني ، وكالحساس فانه مقوم للحيوان بالذات ، وللانسان بالواسطة ، وبالعكس الجزئي أي بعض مقوم السافل ، وهو المقوم له بالواسطة مقوم للعالي بالذات أو بالواسطة كالتقابل للابعاد ، فانه مقوم للسافل كالانسان بالواسطة ، وللعالي أعني الحيوان والجسم النامي بالواسطة ، وللجسم

←

للعالى مقوم للسافل وبالعكس الجزئى ، وكل مقسم للسافل مقسم للعالى (٤٥) وبالعكس كذلك ، والنوع المفرد والسافل لهما الفصل المقوم لا المقسم (٤٦) ، والجنس المفرد والعالى بالعكس ، بناء على أن ما لا جنس له لا فصل (٤٧) له ، وغير الأربعة ذو الجناحين (٤٨) .

بالذات ، وانما قلنا بالعكس الجزئى ، لانه لا يصح العكس كليا ، لان المقوم بالذات للسافل لا يكون مقوما للعالى ، فان الناطق مقوم للانسان ، وليس مقوما للحيوان ، بل مقسم له والحساس مقوم للحيوان وليس مقوما لما فوقه ، بل مقسم له ، والنامى مقوم للجسم النامى وليس مقوما للجسم ، بل مقسم له ، وكذلك القابل مقوم للجسم وليس مقوما للجوهر ، بل مقسم له .

(٤٥) أى وكل مقسم للسافل بالذات أو بالواسطة مقسم للعالى بالواسطة ، وذلك كالناطق فانه مقسم للحيوان بالذات ولما فوقه بالواسطة ، وكالحساس فانه مقسم للجسم النامى بالذات ولما فوقه بالواسطة ، وبالعكس كذلك أى بعض مقسم العالى وهو مقسمه بالواسطة مقسم للسافل كالناطق ، فانه مقسم للجسم النامى وللجسم بالواسطة ومقسم للحيوان بالذات ، ولا يصح العكس الكلى فان المقسم بالذات للعالى كالقابل للجوهر لا يكون مقسما للسافل كالجسم ، بل مقوم له .

(٤٦) فانهما لا نوع تحتها فلا مقسم لهما ، ولكن فوقهما الجنس فلهما المقوم .

(٤٧) فانهما لا جنس لهما فلا مقوم لهما وتحتها النوع فلهما المقسم .

(٤٨) أى له المقوم والمقسم ، فان فوق كل متوسط من النوع والجنس جنس فله فصل مقوم وتحت كل متوسط نوع فله مقسم ، لان مقوم الجنس مقوم النوع ، وبعبارة اخرى ، لان مقوم العالى مقوم للسافل ، ومقسم السافل بالذات مقسم للعالى نوعا أو جنسا .

وأما العرضي فقسمان لانه ان اختص بحقيقة واحدة
نوعية أوجنسية (٤٩) ، ويكون مميزاً (٥٠) لها عن جميع ما
عداها مقولا عليها في جواب أي شيء هو في عرضه فهي خاصة
لها ، وتعريفها : كلي مختص بالشئ يقال عليه في جواب أي
شيء هو في عرضه كالكتاب (٥١) للانسان والماشي للحيوان (٥٢)
وان عم حقايق مختلفة فعرض عام كالماشي للانسان (٥٣)
والمتحيز للحيوان ، وتعريفه : كلي (٥٤) يقال على ما تحت
حقايق مختلفة قولا عرضيا .

(٤٩) وهى ما كانت جزئياته مختلفة بالحقيقة ، والحقيقة النوعية
ما كانت جزئياتها متفقة بها .

(٥٠) أى لجميعها ان كانت شاملة ، أو لبعضها ان كانت غير
شاملة .

(٥١) فقوله كلي جنس شامل للكليات ، وقوله مختص بالشئ
فصل أخرج الجنس وفصله والعرض العام ، وقوله في جواب أي شيء في
عرضه أخرج النوع والفصل .

(٥٢) خاصة شاملة ان أريد بالقوة وغير شاملة ان أريد بالفعل .

(٥٣) ويعلم منه أن مفهوما واحدا يكون خاصة وعرضا
عاما باعتبارين .

(٥٤) قوله كلي جنس شامل للكليات ، وقوله مقول على ما تحت
حقايق فصل مخرج للنوع وفصله وخاصته وخاصة الجنس باعتبار كونها
خاصة له لا باعتبار كونها عرضا عاما للنوع ، وقوله قولا عرضيا فصل
آخر مخرج للجنس وفصله .

فوائد :

الأولى : قد تتصادق الكليات (٥٥) في مفهوم واحد باعتبارات كالحيوان ، فانه نوع لخصصه (٥٦) ، و جنس للانسان ، وخاصة لما فوقه (٥٧) ، وعرض عام للناطق والصاهل ، فقيد الحيثية (٥٨) معتبر في تعاريفها .

(٥٥) اي تتصادق الكليات الخمس المنطقية في مفهوم واحد طبيعي ، سواء تصادق فيه بعضها كما في مثال المتن أو تصادق فيه كلها كما في مفهوم الملون حيث قالوا جنس للأسود والابيض ونحوهما ، وفصل للكثيف فانه يعرف بالجسم الملون ، وخاصة للجسم ، وعرض عام للحيوان ، ونوع للمكيف .

(٥٦) الحصاة عبارة عن الكلي المقيد بقيد عرضي ، فخصص الحيوان حيوان الانسان ، وحيوان الفرس ، وحيوان الاسد ، وهي متفقة في حقيقة الحيوانية كاتفاق زيد وعمرو وبكر في الانسانية ومختلفة بالاضافة الى الانواع ، وهي عرضية ، وخاصة للحيوان كاختلافهم بالعوارض المشخصة .

(٥٧) فان الحيوان خاصة للجسم النامي وللجسم وللجوهر .

(٥٨) والا لانتقض تعريف كل منها جمعا ومنعا .

الثانية : كل من الخاصة والعرض العام اما شامل لجميع أفراد معروضه كالكاتب والماشي بالقوة للانسان ، أو غير شامل كالكاتب والماشي بالفعل له .

الثالثة : ان العرض العام للجنس عرض عام لما تحته ، وبالعكس الجزئي ، فان العرض العام للنوع قد يكون عرضاً عاماً للجنس (٥٩) ، وقد يكون خاصة له .

الرابعة : ان الخاصة الشاملة للجنس عرض عام لما تحته ، وبالعكس الجزئي ، فان العرض العام للنوع قد يكون خاصة شاملة للجنس (٦٠) ، وقد يكون خاصة غير شاملة له .

الخامسة : ان خاصة الجنس الغير الشاملة (٦١) ، قد تكون خاصة لما تحته ، وقد تكون عرضاً (٦٢) عاماً له .

(٥٩) فان مفهوم القائم بنفسه عرض عام للانسان ، كما أنه عرض عام للحيوان وللجسم النامي والجسم والجوهر .

(٦٠) فان الماشي بالقوة عرض عام للانسان ، وخاصة شاملة للحيوان ، والماشي بالفعل عرض عام للانسان ، وخاصة غير شاملة للحيوان .

(٦١) كالكاتب بالفعل فانه خاصة غير شاملة للجنس كالحيوان ، وخاصة أيضاً للنوع وهو الانسان .

(٦٢) فان الماشي بالفعل خاصة غير شاملة للحيوان ، وعرض عام للانسان .

السادسة : ان خاصة الذاتى الأخص مطلقا خاصة غير (٦٣) شاملة للذاتى الأعم ، وبالعكس الجزئى لما مر .

السابعة : كل من الخاصة والعرض العام ، ان أمكن سلبه عن معروضه مطلقا فعرض مفارق ، سواء لم يفارقه بالفعل كالمتحرك (٦٤) للفلك ، أو فارقه سريعا كالناشط للسكران ، أو بطيئا كالشباب للانسان ، وان امتنع سلبه عنه في الخارج فقط أى متى تحقق معروضه فيه أصالة تحقق هو معه كذلك بالضرورة فلازم الوجود الخارجى ، كالكتاب بالقوة للانسان ، والحرار للنار ، أو فى الذهن فقط ، أى متى تحقق معروضه فيه ظلا تحقق هو فيه أصالة بالضرورة فلازم الوجود الذهني كالكلية للمفهوم أو للانسان ، ويسمى هذان القسمان بلازم الوجود ، أو فى الخارج والذهن ، أى متى تحقق معروضه فى الخارج أصالة أو فى الذهن ظلا تحقق هو معه أصالة بالضرورة ، فلازم الماهية ، كالزوج للمنقسم بمتساويين أو للاربعة ، فوجود اللازم أصيلى مطلقا ، وأما وجود الملزوم (٦٥) ففي القسم الاول أصيلى دائما ، وفي القسم الثانى ظلي دائما ،

(٦٣) فان الكتاب بالقوة أو بالفعل خاصة للانسان ، وخاصة للحيوان الاول شامل ، والثانى غير شامل للانسان ، وكلاهما خاصة غير شاملة للحيوان .

(٦٤) هذا المثال وتالياه من الاعراض العامة .

(٦٥) أى باعتبار ملزوميته خارجا ، وظلي تارة أخرى باعتبار ملزوميته ذهنا .

وفي الثالث أصيلي باعتبار وظلي بآخر ، فاللازم في القسمين الآخرين يجب أن يكون من الامور الاعتبارية (٦٦) ، والا فكيف يلزم الأمر الأصيلي العيني للأمر الظلي الذهني ، ثم اللزوم مطلقا ان احتاج الجزم به بعد العلم بالطرفين والنسبة الى دليل فغير بيّن كما في لزوم النتائج للأدلة الغير (٦٧) البينة الانتاج ، والا فبيّن بالمعنى الأعم سواء لم يحتج بعد العلوم (٦٨) الثلاثة الى شيء آخر كلزوم نصفية الاثنين للواحد أو احتاج الى حس أو تجربة أو تواتر كلزوم الاشراق للشمس ، والاسهال لشرب السقمونيا .

((تنبيه)) :

اللزوم الذهني كما أطلق على ما مرّ (٦٩) ويكون بين المعلومين ، يطلق على اللزوم العلمي بين شيئين بأن لزم من العلم بأحدهما تصورا أو تصديقا العلم بالآخر كذلك ، وهذا

(٦٦) فعلى هذا يلزم أن تكون ذاتيات الاعيان بناء على كونها من لوازم الماهيات أمورا اعتبارية انتزاعية ، كما حققه الغلنبوى في تعليقاته على شرح الجلال الدوانى للعقايد العضدية ، والا لزم كونها من لوازم الوجود الخارجى فحسب .

(٦٧) وهى ما عدا القياس الاستثنائي ، والشكل الاول من القياس الاقترائى .

(٦٨) أى العلم بالملزوم واللازم والنسبة .

(٦٩) وهو استحالة انفكاك أمر أصيلي اعتباري لامر ظلي ، كلزوم النوعية لمفهوم الانسان ، والجنسية لمفهوم الحيوان ، وهذا هو اللزوم بين المعلومين لكن الملزوم ظلي واللازم اصيلي .

هو المعتبر في الدلالة الالتزامية (٧٠) عند أهل المعقول ، سواء تحقق اللزوم بين المعلومين أيضا بأحد الأوجه الثلاثة المتقدمة ، وذلك كلزوم النتائج للأدلة (٧١) البيئة الانتاج ، والطرفين للأعراض النسبية حيث يوجد بين نفس المعلومين لزوم خارجي كما يوجد بين العلم بهما ، وهذا هو اللزوم البيّن (٧٢) بالمعنى الأخص ، أو لم يكن بينهما الا اللزوم بين العلمين كلزوم العلم بالملكات للعلم بالاعدام المضافة اليها كالجعل والعلم والعمى والبصر ، فان اللزوم فيها منحصر (٧٣) في اللزوم بين العلمين وبين المعلومين تقابل ، ثم اللزوم بين العلمين وان كان لزوما خارجيا (٧٤) لأن العلم عرض وكيف

(٧٠) فانهم اعتبروا في دلالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع له كون المعنى الخارج لازما بحسب العلم للموضوع ، أي يستلزم العلم بالموضوع له العلم بذلك الخارج ، فان المعنى المطابق للعلمى عدم البصر ، وهذا التركيب الإضافي لا يتصور بدون تصور المضاف اليه .

(٧١) أى لزوم نفس النتائج لنفس الدليل ولزوم التصديق بها للتصديق به ، ثم الأدلة البيئة الانتاج هي الاقيسة الاستثنائية مطلقا ، والقياس الاقترائى من الشكل الاول .

(٧٢) فإله كلما تحقق اللزوم بين العلمين والمعلومين معا تحقق اللزوم بين المعلومين ، وليس كلما تحقق اللزوم بين المعلومين تحقق اللزوم بين العلمين ، فان الزوج لازم للأربعة وليس العلم به لازما للعلم بها ، ولذلك يحتاج الجزم باللزوم بينهما الى قياس فطرى ، فدقق .

(٧٣) ضرورة أن نفس العلمى والبصر متقابلان لا يجتمعان معا فضلا عن اللزوم بينهما .

(٧٤) لان كلا من الملزوم واللازم علم ، وهو عرض وكيف وموجود اصيلي ثابت في الخارج قائم بالنفس وصفة لها .

وموجود أصيلي ، إلا أنه لما كان من الكيفيات النفسانية
المناسبة للصور الذهنية كان لتسمية اللزوم بين العلمين
باللزوم الذهني وجه (٧٥) وجيه ، فخذ هذه الفوائد العالية ،
فانها فرائد نفيسة غالية ، تناسب قلائد عرائس الأفكار
الجمالية .

(٧٥) هو أن اللزوم بين العلمين لزوم بين شيئين قائمين بالذهن
بمعنى النفس فتبصر .

الباب الثاني

في مقاصد (١) التصورات

أعني التعريف ويسمى معرفاً (بالكسر) وقولا شارحا ، ويعرف بأنه ما يفيد تصوره تصور المعرف (بالفتح) بكنهه ، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، وشرط في المعرف كونه معلوما قبل التعريف بوجه ما ، لاستحالة التوجه الى المجهول المطلق ، وفي المعرف (بالكسر) كونه أجلى وأوضح منه (٢) فلا يصح تعريف الشيء بنفسه ، ولا بغيره المساوي له في الجلاء والوضوح كتعريف أحد المتضايفين بما يشتمل (٣) على

(١) أى في مسائل موضوعاتها الذكورية تصدق على المقاصد مما يتعلق به العلم التصورى ، أو في مسائل موضوعاتها الحقيقية هى المقاصد منه ، فان قولك كل حد تام موصل الى كنه المعرف (بالفتح) موضوعه الذكري ، هو عنوان الحد التام الصادق على المقاصد التصورية ، وهى التعريفات ، وموضوعه الحقيقى نفس تلك المقاصد كالحيوان الناطق والحيوان المفترس .

(٢) وهذا الشرط مساو لقولهم : وشرط التعريف أن يكون معلوما قبل المعرف ، فكل ما يتفرع على هذا يتفرع على ذاك ، وانما اخترت هذا لان منشأ كون التعريف معلوما قبل المعرف كونه أجلى منه وأوضح ، فاعتبار الجلاء أصل لذلك .

(٣) كأن يقال : الابوة كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر ، وهو الشخص الموصوف بالبنوة ، وانما عدلت عن قولهم : كتعريف أحد المتضايفين بالآخر ، لان تلك العبارة غلط لولا تأويلها بما يشتمل على الآخر .

الآخر ، أو الأخفى كتعريف الملكات بما يشتمل على الاعداد
المضافة اليها ، كما شرط مساواته له صدقا ، أي كل ما صدق
عليه التعريف صدق عليه المعرف ، وكل ما صدق عليه
المعرف صدق عليه التعريف ، والقضية الأولى تسمى منعياً ،
لإفادتها منع التعريف عن الأغيار ، وطرديّة أيضاً لأن الطرد
عبارة عن لزوم المعرف للتعريف ثبوتاً وحمله عليه كلياً نحو
كل حيوان ناطق انسان ، وهذه هي الكلية الأولى ، وتسمى
القضية الثانية جمعياً (٤) ، لإفادتها جمع التعريف للأفراد ،
وعكسية أيضاً ، لكونها عكس القضية الطردية عكساً لغوياً ،
فإنها عبارة عن لزوم التعريف للمعرف وحمله عليه كلياً
نحو كل انسان حيوان ناطق ، وهذه هي الكلية الثانية ، فلا
يصح تعريف شيء بمباينه (٥) ولا بأعم أو أخص منه .

(٤) أقول : هذا موافق لكلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع ،
وعليه فكل من الاطراد والانعكاس ، هو التلازم في الثبوت ، إلا أن الثانى
عكس الاول كما عرفت ، وأما من قال ان الانعكاس هو التلازم في الانتفاء ،
فقد فسر به بقوله : كل ما لم يصدق عليه التعريف لم يصدق عليه المعرف ،
أي كل لا حيوان ناطق لا انسان ، وسماه انعكاساً لكونه عكس نقيض
للعكس المستوى للقضية الطردية .

(٥) لانتفاء كل من القضيتين الكليتين اذ ذاك ، ولا بأعم منه لانتفاء
القضية الكلية الاولى ، فلا يكون التعريف مانعاً ، ولا بأخص منه لانتفاء
القضية الكلية الثانية ، فلا يكون التعريف جامعاً هذا في الاعم المطلق
والاخص المطلق كما عرفت ، وأما الاعم من وجه والاخص من وجه فلانتفاء
الكليتين فيهما أيضاً ، فلا يكون التعريف جامعاً ولا مانعاً هذا .

((تنبيه)) :

ما مر من اشتراط المساواة مذهب الأخراء ، وأما
القدماء فجوزوا التعريف بالأعم في الحد الناقص ، وبالأخص
أيضاً في الرسم الناقص .

والتعريف أما بالذاتي المحض أولاً ، وعلى الأول فإن
كان بالجنس والفصل القريبين فحد تام كالحيوان الناطق
للإنسان ، والا فحد ناقص بشرط المساواة كالتعريف بالفصل
القريب وحده أو مع الجنس أو الفصل البعيدين ، وعلى
الثاني فإن كان بالخاصة مع الجنس القريب أو مع الفصل
القريب أيضاً فرسم تام ، ويسمى الثاني رسماً تاماً أكمل من
الحد التام ، والا فرسم ناقص بالشرط السابق .

ثم التعريف ان كان لما علم وجوده في الخارج فحقيقي
كتعريف الإنسان ، والا فاسمي ، سواء كان موجوداً ولم يعلم
وجوده ، أو معدوماً ممكناً كالعنقاء ، أو ممتنعاً كالأشياء ،
ومنه تعريف الأمور الاعتبارية كالامكان والحدوث
ومصطلحات العلوم كالمبتدأ والخبر وغيرهما ، وتعريفها
بعين ما وضعت هي لها حد اسمي ، وبغيره رسم اسمي ،
ومن هذا القبيل التعريف اللفظي عند من جعله من المطالب
التصورية ، وهو ما أوضح به معنى لفظ مبهم نحو سعادنة
نبت ، والفضنفر أسد .

وأيضاً ان كان المقصود منه مطلقاً تحصيل صورة جديدة
فحقيقي كتعريف ما لم يعرف بـ'عد' ، أو احضار صورة
مخزونة بعد تحصيلها ابتداءً بذلك التعريف أو بغيره فهو
تنبيهي .

الباب الثالث

في مبادئ^(١) التصديقات

أعني القضايا ، وأحكامها ، وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في القضايا

القضية : قول يحتمل الصدق والكذب ، بيانه أن كل أمرين أوقعت بينهما نسبة ايجابية أو سلبية لا بد أن تكون بينهما - بقطع النظر عن ذلك - نسبة ، وتسمى الواقع

(١) أي في مسائل موضوعاتها الذكرية أمور هي مبادئ وموقوف عليها للتصديقات المقصودة بالذات ، أعني الأدلة ، ونعني بتلك الأمور انواع القضايا ، وأحوالها ، فان الموضوع الذكرى في قولنا كل موجبة كلية كذلك ، هو عنوان الموجبة الكلية ، وهى نوع من انواع القضايا ، وفي قولنا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية عنوان العكس ، وهو ان كان بمعنى التبدل أو التبدل فمن أحوال الاصل المعكوس ذاتا أو سببا ، وان كان بمعنى القضية الحاصلة من التبدل فمن احواله من حيث انه مترتب عليه وناشئ منه ترتب الحال على صاحبه .

والخارج ونفس الأمر ، فموافقة (٢) النسبة الذهنية المفهومة من الكلام لها صدق ، ومخالفتها لها كذب ، وكل قضية خُلِّيت وطبعها - بقطع النظر عن خصوصية نفسها أو قائلها أو الدليل الدال عليها - ليست متعينة في احديهما بل تحتل الجانبين أي (٣) مستعدة لهما لا متصفة بهما . ثم القضية ان حكم فيها بوقوع (٤) ثبوت شيء لشيء أو لا وقوع ثبوته له فحملية ، والا فشرطية ، فان حكم فيها بوقوع اتصال نسبة بأخرى أو لا وقوع اتصالها بها فمتصلة ، أو بوقوع انفصال (٥) نسبة عن أخرى أو لا وقوع انفصالها

(٢) فالمراد بالصدق مطابقة النسبة الذهنية الكلامية للنسبة الواقعية ، وبالكذب عدم مطابقتها لها ، فخرج باعتبار احتمالها لهما المفردات ، والمركبات الناقصة ، والتامة الانشائية ، أما الاولان فظاهر ، واما الاخيرة فلأن النسبة المفهومة منها لم تؤخذ على وجه حكاية ما وقع ، أو هو واقع ، أو سيقع حتى يقال : انها مطابقة أولا مطابقة له ، وانما أخذت من حيث افادتها لطلب أو استفهام أو نحوهما .

(٣) اشارة الى أن المراد بالاحتمال الاستعداد والقابلية ، لا الاتصاف بالفعل ، فان الامر الواحد ، وان استعد لشيئين متقابلين في آن واحد ، لكنه لا يتصف بهما فيه .

(٤) اشارة الى أن الفرق بين القضية الحملية والشرطية ، هو أن النسبة التامة أعني الوقوع والا وقوع في الاولى مضافة الى الثبوت ، وفي الثانية الى غيره من الاتصال أو الانفصال ، وان امكن الفرق بينهما بوجوه اخرى ، حيث أن الحملية تنحل الى مفردين ، والشرطية الى جملتين ، وأن الاولى ليس فيها تعليق وترديد ، بخلاف الثانية .

(٥) يشير الى أن الفرق بين المتصلة والمنفصلة بالنسبة بين بين أيضا ، فان كانت الاتصال فهي المتصلة ، أو الانفصال فهي المنفصلة .

عنها فمنفصلة ، وستتضح ان شاء الله تعالى .

وأجزاءها الفعلية عند القدماء ثلاثة : ففي الحملية معنى الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية ، أعني وقوع الثبوت أو لا وقوعه ، وفي الشرطية معنى المقدم والتالي والنسبة التامة الخبرية ، أعني وقوع الاتصال والانفصال أو لا وقوعهما ، وأما نفس الثبوت في الحملية ، والاتصال في الشرطية المتصلة ، والانفصال في الشرطية المنفصلة المسماة بالنسبة بين بين ، أي الدائرة بين الوقوع واللا وقوع ، فخارجة (٦) عن القضية عندهم خروج البصر عن العمى ، لكونها قيداً للنسبة التامة ، وأما عند الأخراء فأربعة باعتبار عد النسبة بين بين منها ، وأما أجزاءها اللفظية فتلاثة بالاتفاق ، لأن الدال على النسبة التامة مطلقاً (٧) وتسمى

(٦) أي وما اشتهر عن القدماء من انكار نسبة بين بين ليس على ظاهره ، فانهم لا ينكرون وجودها ، وانما ينكرون كونها جزء من القضية ، لانها قيد ومضاف اليه للنسبة التامة ، ويكتفى بملاحظتها مضافاً اليها .

(٧) أي دالا عليها بالمطابقة كالضمائر ، بناء على استعارتها من معانيها الاسمية للمعنى الحرفي ، أعني ارتباط المحمول بالموضوع ، كما هو ظاهر من عبارة تهذيب المنطق ، أو على انها من حيث دلالتها على المراجع أسماء ، ومن حيث دلالتها على الارتباط أدوات ، وتقسيم اللفظ المفرد الى اقسامه الثلاثة اعتباري أو دالا عليها بالتضمن كالأفعال التامة المسندة الى فاعلها ، أو دالا عليها بالالتزام كالضمائر ، بناء على غير الاعتبارين المذكورين ، بأن تكون أسماء تدل على مراجعها بالمطابقة ، ولكن المراجع ليست الذوات المحضة ، بل الذوات من حيث ارتباط بها المحمول ، كما أفاده المحقق البنجوني في تعليقاته على البرهان ، فتدل على الربط التزاماً ،

رابطة دال عليها بالالتزام ، وهو ان ذكر خارجا عن الطرفين
فالقضية ثلاثية ، والا (٨) فثنائية ، وانعقادها موقوف على
أمور أربعة : ادراك المحكوم عليه ، وادراك المحكوم به ،
وادراك النسبة التامة مطلقاً (٩) ، وهذه الادراكات الثلاثة
تصورات ، ثم الاذعان بالنسبة ، وهذا الاذعان علم (١٠) عند
القدماء ، وهو وحده تصديق ، والادراكات (١١) المتقدمة عليه
شروط له ، وعند الأخراء ، ومنهم الامام الرازي فعل (١٢)
اختياري ضد للرد والانكار ، ويعبر عنه بالتسليم والقبول
والاذعان الفعلي ، وليس هو وحده تصديقا ، بل هو

وقوله دال عليها بالالتزام ظاهر بالنسبة الى ما اذا كانت دلالة الدال على
النسبة التامة بالمطابقة ، أو بالتضمن ، وأما اذا كانت دلالة بالالتزام
ففيه شيء ، لان المعنى الالتزامى لا يكون لازما ، الا لمعنى مقصود بالذات .

(٨) بأن لم تذكر أصلا نحو زيد جسم ، أو ذكر وكان موضوعا نحو
أنت الفاضل ، أو كان نفس المحمول نحو قام زيد ، أو جزؤه نحو زيد
قائم أبوه فثنائية .

(٩) قيد في الامور الثلاثة ومعنى الاطلاق : كون الادراك بالكنه أو
بوجه مميز ، وكون النسبة ايجابا او سلبا .

(١٠) وهذا مذهب القدماء من المناطق كما وقع التعبير به في عبارة
المولى القزلبجى (رحمه الله) واشتهر عندنا بمذهب الحكماء .

(١١) أى تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة
التامة الخبرية .

(١٢) وينقسم بحسب الجزم ، والثبوت ، ومطابقة الواقع من جانب
المجزوم بها ، أى النسبة التامة الى اليقين ، والجهل المركب ، والتقليد ،
والظن .

المجموع (١٣) المركب منه ومن الادراكات الثلاثة ، وأما ادراك النسبة بين بين عند من قال بها فهو شرط للتصديق وخارج عنه ، كتصور ذلك الاذعان ، والتصديق بغايته ، لئلا يزيد الأجزاء على الأربعة ، ونقل عن الامام الرازي (١٤) قول آخر : هو ان التصديق عبارة عن الاذعان الفعلي وحده بشرط الادراكات الثلاثة السابقة ، والاذعان العلمي عند أصحاب هذين القولين تصور ومعرفة لا تصديق ، ويحتمل أن يعتبر جزء (١٥) للتصديق أو شرطاً (١٦) له ، ففي عندهم التصديق من العلم مسامحة رغبة لأكثر أجزائه أو شروطه ، وبعض من تبع الامام الرازي في القول بكون التصديق مركباً قال : ان التصديق محض الادراكات الثلاثة وأما ذلك الاذعان الفعلي فشرط له خارج عنه ، لئلا يلزم التسامح في عد المركب

(١٣) كما نص عليه صاحب الرسالة الشمسية بقوله : ويقال للمجموع تصديق ، ورده المحققون بأنه يلزم منه عند تقسيم العلم الى التصور والتصديق تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره ، لان التصديق على هذا المذهب هو المجموع المركب من الاذعان الفعلي ، ومن التصورات الثلاثة السابقة .

(١٤) رأيت هذا المنقول في تعليقات المحقق السيد حسن الجوري (رحمه الله) على برهان المنطق في بحث أجزاء القضية وأجزاء التصديق .

(١٥) كالادراكات الثلاثة المتقدمة على قول جمهور المتأخرين ومنهم الامام الرازي .

(١٦) كالادراكات على القول الثاني المروي من الامام ، أي وان لزم منه زيادة أجزاء التصديق على أربعة .

من الفعل والعلم ، أو نفس الفعل علماً ، فالمذاهب في التصديق أربعة :

الأول : انه بسيط وهو عبارة عن الاذعان وحده ، وهو علم ، وهذا مذهب قدماء الحكماء .

الثاني : انه مركب حاصل بمجموع الادراكات الثلاثة مع الاذعان ، وهو فعل ، وهذا مذهب أخرائهم ، ومنهم الامام الرازي .

الثالث : انه بسيط وعبرة عن الاذعان ، وهو فعل ، ولكنه مشروط بتقدم الادراكات الثلاثة ، وهذا مما نقل عن الامام أيضا .

الرابع : انه مركب وعبرة عن مجموع تلك الادراكات بشرط مقارنتها للاذعان الفعلي ، وهذا ما ذهب اليه بعض أتباعه ، ويعرف بالمذهب المُستَحْدَث ، ولو اعتبر ادراك النسبة بين بين من القائلين بها في التصديق شرطاً أو شرطاً زادت الاحتمالات ، والحق منها هو مذهب القدماء لسلامته من الاشكال (١٧) .

(١٧) فانه يرد على مذهب الاخراء - من كونه مركبا من الادراكات الثلاثة والاذعان الفعلي ، وكذا على المذهب المنقول عن الامام من كونه بسيطا واذعانا فعليا - تقسيم الشيء الى العلم الى نفسه وغيره ، فان التصديق اذا كان مركبا من العلم والفعل ، أو كان هو الاذعان الفعلي وحده فكيف يقسم العلم الى التصور والتصديق ، ويرد على المذهب المستحدث - من كونه مركبا من الادراكات الثلاث بشرط مقارنتها للاذعان - انه اذا كان الاذعان سببا لتحقيق التصديق ، فكيف لا يجعل الاذعان نفس التصديق أو جزأه ويجعل شرطاً فيه .

ثم اعلم أن التصديق اللفوي والمنطقي ، والايمان الشرعي متحدة من حيث أن كلاً منها اذعان علمي بالنسبة التامة الخبرية ، لكن خص الأخير من حيث انه تعلق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلم من الدين بالضرورة ، واشترط فيه الاقرار بالشهادتين من القادر اجراء للاحكام كما اشترط فيه الاذعان الفعلي ، والتسليم ، والقبول لما جاء به صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً ، بأن لا يكون مع المؤمن شيء من امارات الانكار ، فالحكم بكفر أهل الكتاب الذين عرفوه صلى الله عليه وسلم كما عرفوا أبناءهم ، واستيقنوا برسالته صلى الله عليه وسلم ، انما هو لانتفاء شرطيه من الاقرار والاذعان الفعلي ، لاصرارهم على المعاندة ، والدليل على أن الايمان هو الاذعان العلمي قوله تعالى : « فاعلم أنه لا إله إلا الله » [محمد - ١٩] وقوله تعالى : « ويعلمون أنه الحق من ربهم » [البقرة - ٢٦] ، وعلى اشتراط الاقرار بالشهادتين ، هو انه لم يعتبر أحد داخلاً في الايمان الا بعد الاقرار ، وعلى اشتراط التسليم والقبول عطف التسليم عليه في قوله تعالى : « وما زادهم إلا ايماناً وتسليماً » [الاحزاب ٢١] وأما اكتفاؤه صلى الله عليه وسلم بالتلفظ بالشهادتين ممن آمن ، فلدلالته على وجود التصديق والتسليم عنده ، كما ان تكفير من باشر عملاً يعارض الايمان كالاستهزاء بالمقدس ، فلدلالته على عدم وجودهما (١٨) في نفسه هذا .

(١٨) وبهذا ينحل ما يقال اذا كان الايمان هو التصديق والعلم وكان موجوداً عند أهل الكتاب فكيف لم يعتبروا مؤمنين به صلى الله عليه

ثم التصديق على اطلاقه يسمى اذعانا وحكما ، كما يسمى تصديقا ، وبشرط تعلقه بالوقوع ايجابا وايقاعا واثباتا ووضعاً ، وبالإلا وقوع سلبا وانتزاعا ورفعاً ونفياً ، وقد يسمى عند التعلق بالأول تصديقا ، وبالثاني تكذيباً (١٩) ،

وسلم . وعدوا من الكافرين ، أم كيف يكتفى في الايمان بالاقرار والتلفظ بالشهادتين ، أم كيف يجعل من باشر عملاً مخالفاً لتعظيم الاسلام كفراً . وحاصل الحل أن الايمان هو العلم والتصديق بما جاء به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، لكنه مشروط بمقارنة الازعان الفعلي والتسليم والقبول ، لان الايمان بدون التسليم لا يوجب المحبة ، والارتباط الروحي ، ولا يحرك الانسان للأعمال الصالحة وللكف عن المناهي . وأهل الكتاب لم يكن علمهم وتصديقهم القلبي مقارناً للاذعان الفعلي المعبر عنه بالتسليم والانقياد القلبي ، وأما الاكتفاء بالشهادتين فلدلالتها على وجود التصديق والتسليم القلبي ظاهراً ، وأما تكفير من حقر الاسلام فلدلالتها على عدم وجود التصديق والتسليم ، والا فكيف أمكنه أن يأتي بما أتى به ، فاحفظ هذه الفوائد فانها مأخوذة من الكتب المعتمدة كشرح المقاصد وغيره .

(١٩) وبينوا وجهه بوجوه : الاول أن التصديق بمعنى الحكم بالصدق ، وهو بمعنى الوقوع والثبوت ، والتكذيب بمعنى الحكم بالكذب وهو بمعنى اللا وقوع واللا ثبوت ولا بمعنى المخالفة للواقع كما في الكذب بالمعنى المشهور ، ولما أذعن في الموجبات بالوقوع كان الحكم تصديقا ، وفي السوالب بالإلا وقوع كان الحكم تكذيبا ، وأما تسمية اذعان الحاكم في السوالب تصديقا على ما مر ، فمبني على أن الاذعان بأن الثبوت غير واقع مستلزم للاذعان بأن السلب واقع ، ولكنه يلزم على هذا صحة تسمية الاذعان في الموجبات بالتكذيب ، لان الاذعان بأن الثبوت واقع مستلزم للاذعان بأن السلب غير واقع على وتيرة ما سبق آنفا ، وكأنه لشرف الايجاب لم يهتم في تسميته بجانب لازمه . الثاني أنه قبل الحكم في كل قضية يدرك وقوع النسبة التامة الايجابية أعني الوقوع ، اما ذاتا كما في الموجبات،

←

كما تسمى النسبة التامة الخبرية حكماً ووقوعاً ولا وقوعاً ،
وثبوتاً ولا ثبوتاً ، وايقاعاً وانتزاعاً ، وايجاباً وسلباً ،
ونسبة ثبوتية نسبة العام الى الخاص ، ونسبة ايجابية ،
ونسبة سلبية كذلك ، أو نسبة المتعلق (بالفتح) الى المتعلق ،
وتسمى النسبة بين بين نسبة ناقصة ، ونسبة تقييدية
وثبوتية ، ومورد الايجاب والسلب وحكما ، وقد يطلق الحكم
على نفس القضية ، وعلى المحكوم به فيها ، ويفرق بالقرينة
هذا .

ثم الحملية ان حكم فيها بوقوع ثبوت المحمول للموضوع
فموجبة ، والا فسالبة ، وكل منهما ان كان موضوعه
جزئياً (٢٠) حقيقياً فشخصية نحو الله إلهنا ، أو كلياً ، فان قصد
الحكم على نفس مفهومه فطبيعية نحو الانسان نوع (٢١) أو
حيوان ناطق ، ومنها القضية المصدر موضوعها بلام الجنس

أو ضمنا كما في السوالب ، والاذعان في الموجبات لما توجه الى الوقوع
ووافق الادراك الاول ، فقد صدقه ونسبه الى الصدق ، أى المطابقة للواقع ،
وفي السوالب لما توجه الى اللا وقوع وخالفه ، فقد كذبه ونسبه الى الكذب ،
أى اللا مطابقة له ، وهما حينئذ بمعنى المطابقة للواقع وعدمها . الثالث
أن النسبة التامة في الموجبات تسمى بالصدق ، وفي السوالب بالكذب
اصطلاحاً ، وهذا ظاهر .

(٢٠) علما كمثالنا أو ضميراً لغائب أو الحاضر نحو هو عالم وأنا
كاتب وأنت شاعر أو غيرهما .

(٢١) اشارة بالمتالين الى أنه قد يحتمل بعض الامثلة للطبيعية ان
يراد فيه الافراد نحو الانسان حيوان ناطق .

من حيث هو نحو الكلمة (٢٢) لفظ موضوع مفرد ، أو على أفراده فان بينت فيها كميتها كلا أو بعضاً فمحصورة كلية أو جزئية ، وما به البيان سور" ، وهي أربع : وأشرفها الموجبة الكلية ، ومن سورها لام الاستفراق نحو « ان الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا » [العصر - ١] وجميع نحو جميع العلماء كرماء ، والاضافة المعنوية المفيدة له نحو تابع الرسول على طريق الوصول . وكل لاحاطة الافراد ، وذلك اذا أضيفت (٢٣) الى النكرة نحو كل مجتهد في الدين مأجور ، أو لاحاطة (٢٤) الأجزاء نحو كل زيدٍ حسن وكل الرمان أكلته ، وأما اذا استعملت لافادة (٢٥) مجموع الافراد نحو كل انسان في هذه القرية يحملون الصخرة الفلانية العظيمة ، أو مجموع الاجزاء كما في كل الرمان أكلته مستعملاً بمعنى أكلت مجموع حباته . فالقضية المصدرية بها شخصية (٢٦) عند

(٢٢) ونحوها كل مفهوم معرف أو مقسم ، فان التعريف والتقسيم يردان على المفهوم ، وان كان المقسم يؤخذ من حيث التحقق في ضمن الافراد .

(٢٣) وكذلك المضاف الى الجمع المعرف نحو كل العلماء امنازوا عن غيرهم كرامة واحتراما ، والمضاف الى ضمير الجمع نحو قوله تعالى : (وكلهم آتية يوم القيامة فردا) [مريم - ٩٥] .

(٢٤) وذلك اذا اضيفت الى العلم ، أو المعرف باللام كما في المثالين .

(٢٥) وهذا الاستعمال لكلمة كل مجازي فلا تحمل على معنى مجموع الافراد ، أو مجموع الاجزاء الا لقرينة .
(٢٦) اي هذا المجموع المشخص .

بعض ، ومهملة (٢٧) عند آخر ، ومحتملة لهما ولغيرهما عند آخرين ، وقد يدل لفظ واحد على السور وعنوان الموضوع مثل ، أي ، وما ، ومن ، الموصولات ، على القول بأنها من صيغ العموم .

ثم السالبة الكلية ، وسورها نحو لا شيء ولا واحد اذا دخلتا على عنوان الموضوع نحو لا شيء من البشر بحجر ، والا فهو مجرد ، لا ، من حيث دخولها على النكرة نحو لا درهم عندي .

ثم الموجبة الجزئية ، وسورها بعض الافرادى نحو بعض الانسان كاتب ، أو الأجزائي نحو بعض زيد حسن ، فان القضية المصدرة به جزئية (٢٨) ، ونحو واحد ، وسائر أسماء العدد ، والقليل ، والكثير ، وتنوين الوحدة في الاثبات ، ولام العهد الذهني نحو « وأخاف أن يأكله الذئب » [يوسف - ١٣] .

ثم السالبة الجزئية ، وسورها بعض ليس ، وليس بعض ، اذا تقدم (٢٩) النفي على السور في الاعتبار ، وأريد

(٢٧) أى مجموع ما من الرمان .

(٢٨) لان لفظ البعض فيه ليس عنوان الموضوع ، بل معنى الجزء ومفهومه يصدق على كثير من الاجزاء ، ويجوز ارادة كلها او بعضها .

(٢٩) ومعنى تقدم النفي على السور في الاعتبار ، أن يتوجه النفي أولا الى المحمول ، ثم ينصب على الموضوع ، ومعنى تأخره عنه : أن يعتبر السور مع الموضوع والمحمول ، ثم ينصب النفي على القضية ، فاحفظه .

به سلب المحمول عن الموضوع الجزئي ، فيدل على السلب الجزئي بالمعنى الأعم (٣٠) مطابقة ، وعلى رفع الايجاب الكلي فقط (٣١) التزاماً ألا ان تأخر عنه فيه ، وأريد به سلب القضية الموجبة الجزئية ، فيدل على رفع الايجاب الجزئي مطابقة ، وعلى السلب (٣٢) الكلي ، والسلب الجزئي ، ورفع الايجاب الكلي التزاماً ، لأن شرط سور السلب (٣٣) الجزئي أن لا يدل على السلب الكلي مطلقاً ، وليس كل ، وكل ليس ، اذا كان النفي فيهما بعكس ما مر ، بأن يتأخر عن السور في الاعتبار ، وأريد به سلب القضية الموجبة الكلية ، فيدل على

(٣٠) وهو سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع ، سواء سلب عن البعض الآخر أيضاً فيتحقق السلب الكلي ، أولاً فيتحقق السلب الجزئي بالمعنى الخاص ، أعني سلب المحمول عن بعض الافراد مع اثباته للبعض الباقي ، فان هذا ليس مراداً في المحصورات ، والا لكان مبايناً للسلب الكلي مع أنه أعم منه مطلقاً .

(٣١) أى لا رفع الايجاب الجزئي ولا السلب الكلي ، اذ لا يلزم من سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع سلبه عن البعض الباقي أيضاً ، حتى يصدق رفع الايجاب الجزئي والسلب الكلي .

(٣٢) أما صدق السلب الكلي ، فلانه متى ارتفع الايجاب الجزئي تحقق نقيضه ، أعني السلب الكلي ، وأما صدق السلب الجزئي ورفع الايجاب الكلي ، فلأنهما اعمان من السلب الكلي ، وصدق الخاص يستلزم صدق العام .

(٣٣) أى لان شرط سور السلب الجزئي بالمعنى الأعم ، ان لا يدل على السلب الكلي ، لا مطابقة ، ولا التزاماً .

رفع الايجاب الكلي مطابقة ، وعلى السلب الجزئي بالمعنى
الأعم (٣٤) التزاماً ، لا ان تقدم عليه فيه ، وأريد به سلب
المحمول عن الموضوع الكلي ، فيدل على السلب الكلي مطابقة ،
وعلى رفع الايجاب الجزئي والسلب الجزئي التزاماً لما عرفت ،
ومن سورها أيضاً كل اسم عدد دخل عليه النفي هذا .
وان لم تبين فيها كمية الافراد فهي مهمة ، ومنها القضية
المصدرة بلام الجنس المراد به الجنس من حيث التحقق في
ضمن الأفراد مطلقاً نحو الانسان (٣٥) أديب ، فعلم ان اللام
الداخلية على الموضوع ، ان أريد بها العهد (٣٦) الخارجي
كانت القضية شخصية ، أو الجنس من حيث التحقق في ضمن
جميع الأفراد كما هو مدلول لام الاستفراق كانت كلية ، أو
الجنس من حيث التحقق في ضمن بعض الأفراد كما هو شأن

(٣٤) وانما قلنا بالمعنى الأعم ، لئلا يتوهم أن المراد به السلب
الجزئي بالمعنى الاخص ، أعنى السلب عن البعض مع الاثبات للبعض ،
فيرد حينئذ ان رفع الايجاب الكلي أعم منه ومن السلب الكلي ، ولا دلالة
للعام على الخاص مطلقاً ، فكيف تدل كلمة ليس كل وكل ليس حينئذ
على السلب الجزئي ؟ وحاصل الدفع أن مرادنا بهذا السلب هو السلب
الجزئي بالمعنى الأعم اللازم لكل من احتمالى رفع الايجاب الكلي ، لا السلب
الجزئي بالمعنى الاخص الذى هو احد شقى محتمليه هذا .

(٣٥) أى الانسان المتحقق في ضمن الافراد بقطع النظر عن ملاحظة
الجميع أو البعض موصوف بالادب ورعاية حدود الامور ، ومثله الرجل
خير من المرأة وتسمى هذه اللام لام مجاز الحقيقة كما ذكره أبو طالب في
تعليقاته على شرح ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي .

(٣٦) سواء كان عهداً خارجياً حسياً أو علمياً أو ذكرياً .

لام العهد الذهني كانت جزئية (٣٧) ، أو الجنس من حيث التحقق في ضمن الأفراد مطلقاً ، وان كان هذا المعنى للام الجنس غير مشهور كانت مهمة ، أو الجنس من حيث هو كانت طبيعية .

ثم المهمة ملازمة للجزئية . والشخصية في حكم الكلية . والطبيعية ليست معتبرة في العلوم الحكمية لا مسألة ولا دليلاً ، اذ بحثها عن الموجودات الخارجية ، لا عن المفاهيم الكلية .

فوائد :

الأولى : ان ما يفهم من لفظ الموضوع يسمى موضوعاً ذكرياً (بالكسر وبالضم) سواء كان جزئياً نحو زيد فاضل ، أو كلياً نحو الانسان قابل ، وعنوان الموضوع ، ووصف الموضوع ، والوصف العنواني ان كان كلياً فكل منها أخص مطلقاً من الموضوع الذكري ، وما قصد بالحكم عليه أصالة ، سواء كان مفهوماً كلياً كما (٣٨) في الطبيعية نحو الانسان نوع ، أو فرداً كما في غيرها يسمى موضوعاً حقيقياً مطلقاً (٣٩) وذات الموضوع اذا كان الموضوع الذكري كلياً فبينهما (٤٠)

(٣٧) كما في قوله تعالى (وأخاف ان يأكله الذئب) .

(٣٨) الكاف استقصائية ، اذ لا قضية يحكم فيها على مفهوم الموضوع سواها ، والكاف في نحو ذلك تسمى استقصائية .

(٣٩) أى سواء كان الموضوع الذكري كلياً اولاً .

(٤٠) أى فبين الموضوع الحقيقي وذات الموضوع .

عموم وخصوص مطلق ، لاجتماعهما في أفراد موضوع المحصورة والمهملة ، وافتراق الموضوع الحقيقي في الشخصية والطبيعية (٤١) ، والموضوع الذكري أعم من وجه من الموضوع (٤٢) الحقيقي بحسب الحمل ، لاتحادهما في موضوع الشخصية والطبيعية ، وافتراق كل عن الآخر في المحصورة والمهملة ، فعلم أن في كل قضية محصورة أو مهملة عقدين : عقد الوضع : وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل عند الشيخ الرئيس ، وبالإمكان عند الفارابي ، وهذا العقد تركيب ناقص توصيفي ، وعقد الحمل : وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول بالضرورة ، أو بالدوام ، أو بالفعل ، أو بالإمكان ، وباعتبارها تسمى القضية موجهة ، لاشتمالها عند الذكر على الجهة الثابتة للنسبة التامة في نفس الأمر ، وهذا العقد تركيب تام خبري ، وبه يحصل الحكم .

الثانية : ان لكل من الموضوع والمحمول مصداقا ومفهوما ، ففي نحو الانسان كاتب أربع احتمالات : الأول

(٤١) أما في الشخصية فظاهر وأما في الطبيعية فلأن المحكوم عليه فيها مفهوم واحد غير مندرج تحت عنوان .

(٤٢) لانه يصدق بأمرين كالموضوع الحقيقي فان كان الموضوع الذكري غير العنوان ، والموضوع الحقيقي غير ذات الموضوع ، وهذا في الشخصية والطبيعية فتجتمعان وتتحدان ، وان كان الاول العنوان ، والثاني الذات ، كما في غيرها فتفترقان ، فدقق وانتبه كل الانتباه كي لا تقع في كل الاشتباه .

ان مفهوم الانسان مفهوم الكاتب ، الثاني ان مصداق
الانسان مصداق الكاتب ، الثالث ان مفهوم الانسان مصداق
الكاتب ، وليس شيء منها مراداً في القضايا المتعارفة ،
الرابع ان مصداق الانسان متصف بمفهوم الكاتب ، وهذا
هو المراد والمقصود بالقضايا المتعارفة ، ومن هنا يظهر قولهم
المعتبر في جانب الموضوع الأفراد وفي جانب المحمول المفهوم ،
وقولهم : الحمل عبارة عن اتحاد المتغايرين ذهنا في الوجود .

الثالثة : ان كل قضية موجبة أو سالبة تقتضي وجود
الموضوع والمحمول في التصور كما علمت ، وأما الوجود في
نفس الأمر فتقتضيه الموجبة فقط ، أما للمحمول فوجوداً
رابطياً سواء كان له الوجود المحمولى أيضاً نحو زيد بصير (٤٣)
أو لا نحو زيد ممكن (٤٤) ، وأما للموضوع فعلي حسب
اقتضاء المحمول ، فان كان مما يثبت (٤٥) للموضوع في
الخارج ، فلزم وجوده فيه محققاً ، وتسمى القضية حينئذ
خارجية (٤٦) نحو الانسان ناطق والأربعة زوج وزيد كاتب ،

(٤٣) فان البصر كما له وجود لزيد وجوداً ارتباطياً كذلك له وجود
محقق في نفسه .

(٤٤) فان الامكان ليس له وجود في نفسه ، لكونه من الأمور
الاعتبارية ، ولكنه له وجود رابطي ، لثبوته للموضوع .

(٤٥) بأن كانت من الذاتيات للموضوع ، أو من لوازمها ، أو من
العوارض الخارجية ، وأشارت بالامثلة إليها .

(٤٦) والفرق بين القضية الخارجية والحقيقية أن موضوع الاولى
يجب وجوده في أحد الأزمنة ، بخلاف موضوع الثانية ، فان الحكم فيها

←

أو مقدراً ، وتسمى القضية حقيقية كما مثلنا (٤٧) ونحو كل
عنقاء طائر ، أي كل ما لو وجد كان عنقاء فهو طائر ، أو مما
يثبت في الذهن فلزم وجوده فيه محققاً ، بأن كان موضوعه ممكناً
لا يحتاج وجوده في الذهن الى فرض وجوده في الخارج نحو
كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وكل حادث ممكن
الوجود (٤٨) ، وتسمى القضية حينئذ ذهنية حقيقية ، أو
مقدراً بأن كان موضوعه محالاً واحتاج وجوده ذهناً الى فرض
وجوده خارجاً نحو اجتماع النقيضين ممتنع ، وتسمى ذهنية
فرضية (٤٩) ، وذلك لأن ثبوت الشيء للشيء في ظرف فرع
وجود المثبت له وجوداً محمولياً في ذلك الظرف ، ووجود

ليس مقصوداً على الافراد الخارجية المحققة بالفعل ، بل على الافراد الخارجية
الممكنة الوجود سواء كان موجوداً ، بالفعل أولاً ، وعلى الثاني سواء خرج
الى الفعل كإنسان لم يولد بعد وسيولد أولاً كالعنقاء .

(٤٧) اشرت بقولنا كما مثلنا الى مادة اجتماعهما ، وبزيادة نحو الخ
الى مادة افتراق الثانية ، ومادة افتراق الاولى نحو كل مركوب السلطان
فرس اذا انحصر مركوبه الموجود بالفعل في الفرس ، فبين موجبتهما الكلية
عموم من وجه :

(٤٨) المثالان الاولان مادة اجتماعها مع الخارجية والحقيقية ، والمثال
الاخير مادة افتراقها عنهما ، ومادة افتراقهما عنها نحو زيد كاتب وكل
عنقاء طائر فبينها وبين الاولين عموم من وجه أيضاً ، وهذا بخلاف الذهنية
الفرضية ، فانها مباينة لكل من القضايا المارة .

(٤٩) وان كان مما يثبت خارجاً وذهناً معا كالذاتيات ، فيجوز ان
تعتبر القضية خارجية وحقيقية وذهنية نحو الانسان ناطق والاربعة زوج .

الثابت فيه وجوداً رابطياً (٥٠) سواء كان موجوداً بوجود
محمولي (٥١) أيضاً أو لا ، وأما السالبة فلا تقتضي وجودهما
لأنهما وقعتا في حيز السلب ، وصدقه لا يتوقف (٥٢) على تحقق
القيود الواقعة في حيزه كما هو معلوم ، ومع ذلك فكل ما
أعتبر في الموجبة بحسب انعقادها فهنا معتبر في سالباتها
كذلك (٥٣) ، ولذا تتناقضان ، وبهذا يندفع التدافع (٥٤)

(٥٠) بمعنى كونه شيئاً يصح ربطه بالموضوع ولو كان من
الامور الاعتبارية نحو زيد ممكن ، فان الامكان ، وان كان من الاعتباريات ،
لكنه قابل للربط بزيد ، لانه اذا لاحظت زيدا بحيث لا يجب وجوده
ولا عدمه لزم اتصافه بالامكان الخاص .

(٥١) كما في زيد بصير والقرطاس ابيض أولا كما في زيد ممكن او
حادث .

(٥٢) فانك اذا قلت ما شربت اليوم في داري شربة ماء يصدق
قولك ان لم تكن لك دار أو كانت ولم يكن فيها ماء أو كان فيه الماء وما
شربته .

(٥٣) لان سالبة كل نوع رفع لما اعتبر في موجبته ، والا لم يتقابلا
فكل ما اعتبر فيها معتبر في سالباتها ايضا .

(٥٤) بيّن التدافع أنه اذا صح ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
لزم أن لا تتناقض الموجبة وسالباتها لجواز اثبات الكتابة في قولنا الانسان
كاتب للانسان الموجود ، ونفيها في ليس الانسان بكاتب عن الانسان
المعدوم . وحاصل الدفع هو ان الموضوع الذي لا يقتضيه صدق السالبة
هو الموضوع الموجود في ظرف الحكم ، ولكن التناقض لا يتوقف على وجود
ذلك ، بل يتحقق بتوجه النفي في السالبة الى الموضوع الذهني المتصور
المحكوم عليه في الموجبة ، وهذا الموضوع الذهني كما هو موجود في الموجبة
موجود ومعتبر ذهنا في السالبة فتناقضان .

المشهور بين قولهم : موجبة كل نوع وسالبةها تتناقضان ،
وقولهم : صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع .

الرابعة : ان أداة السلب الموضوع لسلب المحمول عن
الموضوع قد يعدل لها عن هذا المعنى وتجعل جزء منهما أو
من أحدهما ، فتسمى القضية حينئذ معدولة ، فهي اما معدولة
الطرفين نحو الا انسان لا كاتب ، أو معدولة الموضوع نحو
الا انسان غير متطور ، أو معدولة المحمول نحو الانسان لا
حجر ، وغيرها تسمى محصلة نحو الانسان ناطق أو ليس
بحجر وقد تخص المحصلة بالموجبة ، وتسمى السالبة بسيطة .

وأما الشرطية المتصلة ، فان حكم فيها لعلاقة ، وهي ما
يوجب استلزام المقدم للتالي ، كعليته له نحو متى طلعت
الشمس فالنهار موجود ، أو معلوليته له كعكس هذا لمثال ،
أو معلوليتهما لعل واحد نحو متى كان الخالد أباً (هـ) لماجد
كان الماجد ابنه ، فهي لزومية ، والا فاتفاقية نحو متى كان
الانسان موجودا كان السماء مرفوعا ، فلزم في المتصلة
الموجبة اللزومية أمران : وقوع الاتصال بين المقدم والتالي ،
وكونه لعلاقة ، بخلاف سالبها لصدقها اذا لم يكن بينهما
اتصال نحو ليس متى طلعت الشمس وجد الليل ، أو كان
ولكن لم يكن لعلاقة نحو ليس متى كان الانسان موجودا كان

(هـ) فان ابوة خالد لماجد وبنوة ماجد له معلولتان لعل واحد .

هي خلق البارئ تعالى ما جدا من نقطة معينة ، وانما لزم الاتصال حينئذ
لانه متى وجد المعلول الاول وجدت علته ، ومتى وجدت علته ، وجد هو
مع المعلول الثاني .

السماء مرفوعا ، وفي الاتفاقية أمران : الأول وقوع الاتصال بينهما ، والثاني أن يكون من غير علاقة كما مثلنا ، بخلاف سالبتها فانها تصدق اذا لم يكن بينهما اتصال ، أو كان لعلاقة كما في الموجبة (٥٦) اللزومية .

والشرطية المنفصلة : وهي ما حكم فيها بوقوع انفصال نسبة عن أخرى أو لا وقوع انفصالها عنها ، اما عنادية : ان كان الانفصال بينهما لذاتهما كما بين النقيضين (٥٧) نحو اما أن يكون الشيء انسانا أو لا انسانا ، أو اتفاقية ان كان ذلك بالتصادف كقولك للرومي الأمي : اما أن يكون هذا أبيض أو كاتبا (٥٨) .

ثم المنفصلة ان حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق والكذب معاً فحقيقية ، نحو اما أن يكون العبد زوجاً أو يكون فرداً ، وليس اما أن يكون العبد زوجاً أو

(٥٦) فالموجبة اللزومية مباينة لسالبتها وللموجبة الاتفاقية ، واخص مطلقاً من سالبتها . والسالبة اللزومية أعم مطلقاً من الموجبة الاتفاقية ، ومن وجه من سالبتها . والموجبة الاتفاقية مباينة لسالبتها ، وهذا ظاهر . (٥٧) وهذا في المنفصلة الحقيقية ، أو يكون التركيب من الشيء وأخص من نقيضه كما في مانعة الجمع ، نحو اما ان يكون هذا حجراً أو شجراً ، لان الحجر أخص من الاشجار والشجر أخص من اللاحجر ، أو يكون التركيب من الشيء وأعم من نقيضه ، وذلك في مانعة الخلو نحو اما أن يكون هذا لا حجر او لا شجراً ، فان اللاحجر أعم من الشجر واللا شجر أعم من الحجر ، ويأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى .

(٥٨) واما أن يكون هذا كاتبا أو أسود في مانعة الجمع ، واما ان يكون

هذا لا كاتبا أو لا اسود لمانعة الخلو .

منقسماً بمتساويين ، أو في الصدق فقط أي لا في الكذب
فمانعة الجمع ، نحو اما أن يكون هذا حجراً أو شجراً ، وليس
اما أن يكون لا حجراً أو لا شجراً ، أو في الكذب فقط أي لا في
الصدق فمانعة الخلو ، نحو اما أن يكون هذا لا حجراً أو لا
شجراً ، وليس اما أن يكون حجراً أو شجراً .

فالموجبة الكلية من الحقيقية ، تتركب من متباينين
يكونان الشيء ونقيضه ، كالانسان واللا انسان ، أو الشيء
ومساويي نقيضه ، كالزوج (٥٩) والفرد ، لأنهما اللذان
لا يجوز جمعهما ولا رفعهما ، وسالبتها الجزئية من غيرهما (٦٠)
أي من كل شيئين بينهما مساواة ، أو عموم مطلق ، أو من
وجه ، أو مباينة ولم يكن أحدهما نقيض الآخر ولا مساوياً ،
ومن مانعة الجمع تتركب من شيئين متباينين كل منهما أخص
من نقيض الآخر كالحجر والشجر ، فانهما لا يجوز جمعهما ،
والا لزم اجتماع النقيضين (٦١) ، لأن وجود مفهوم أخص من
النقيض يستلزم وجود الأعم ، وهو النقيض فيلزم من

(٥٩) نحو دائماً اما أن يكون هذا انسانا او لا انسانا ، واما أن
يكون العدد زوجا او فردا .

(٦٠) نحو قد لا يكون اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، أو انسانا
أو حيوانا ، أو انسانا أو أبيض ، أو حجراً أو شجراً ، لان التناقض بين
هذين في الصدق فقط ، لا فيه وفي الكذب أيضاً .

(٦١) فانه اذا اجتمع الحجر والشجر ، ومعلوم ان وجود الشجر
يستلزم وجود الحجر فقد حكمت باجتماع الحجر واللا حجر ، وهذا حكم
بجمع النقيضين .

اجتماع الحجر والشجر اجتماع الحجر واللا حجر ، ويجوز رفعهما اذ برفعهما لا يلزم (٦٢) رفع النقيضين ، لأن رفع الأخص لا يستلزم رفع الأعم ، فيجوز انتفاء الحجر والشجر في مادة تكون جديدة فيبقى اللا حجر في ضمنها فلا يلزم رفع الحجر واللا حجر كليهما وكذلك يبقى اللا شجر في ضمنها فلا يلزم رفع الشجر واللا شجر كليهما فيها ، وسالبتها الجزئية تتركب من غيرهما (٦٣) أي من كل أمرين بينهما مساواة ، أو عموم مطلق ، أو من وجه (٦٤) ، أو مباينة لكن لم يكن أحدهما أخص من نقيض الآخر كالانسان واللا انسان ، ومن مانعة الخلو تتركب من أمرين بينهما عموم من وجه ، وكان كل منهما أعم من نقيض (٦٥) الآخر ، فانهما لا يجوز رفعهما ، والا لزم رفع النقيضين ، فان رفع العام يستلزم رفع الخاص ، ويجوز جمعهما ، اذ لا يلزم من وجود الشيء مع

(٦٢) فانه اذا ارتفع الحجر والشجر كما في قرطاس لم يلزم رفع النقيضين ، فانه وان ارتفع الحجر لكن لا يرتفع اللا حجر ، لان القرطاس لا حجر .

(٦٣) كالانسان والابيض .

(٦٤) نحو قد لا يكون اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، او انسانا أو حيوانا ، أو انسانا او ابيض ، أو انسانا أو لا انسانا على معنى انه ليس التناقض في صدقهما فقط بل فيه وفي كذبهما أيضا .

(٦٥) كالاحجر واللا شجر ، فمادة اجتماعهما ورق ، ومادة افتراق الاول شجر ، وافتراق الثاني حجر ، فاذا اجتمعا فلا باس فيه ، واما اذا ارتفعا واللا شجر اعم من الحجر مثلا لزم ارتفاع الحجر واللا حجر ، وذلك رفع للنقيضين ، فدقق وقس الجانب الآخر .

أعم من نقيضه جمع النقيضين ، لجواز تحقق الأعم في مادة غير الأخص ، وسالبتها الجزئية من غيرهما أي من كل أمرين بينهما (٦٦) مساواة ، أو عموم مطلق ، أو من وجه ، ولم يكن أحدهما أعم من نقيض الآخر ، أو تباين مطلقا ، والسالبة الكلية من الحقيقية تحكم بدوام لا وقوع الانفصال في الصدق والكذب معا ، فتصدق من المتساويين ، ومن العام والخاص (٦٧) المطلق ، ومن مواد الموجبة الكلية لماعتي الجمع والخلو ، فموجبتهما الجزئية تصدق من مادة الموجبة الكلية (٦٨) الحقيقية ، والعام والخاص من وجه اللذين ليسا مادة الموجبة الكلية لماعة الخلو ، والسالبة الكلية من مانعة الجمع تحكم بدوام لا وقوع الانفصال في الصدق فقط ، فتصدق من المتساويين (٦٩) ، ومادة الموجبة الكلية الحقيقية وماعة

(٦٦) نحو قد لا يكون اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، او انسانا او حيوانا ، أو انسانا او ابيض ، أو انسانا او لا انسانا بمعنى انه ليس التناقض بينهما في الكذب فقط ، بل فيه وفي الصدق ايضا .

(٦٧) نحو دائما ليس اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، وحيوانا أو انسانا ، وشجرا أو حجرا ، ولا شجرا أو لا حجرا .

(٦٨) نحو قد يكون اما أن يكون الشيء انسانا او لا انسانا ، والعدد زوجا أو فردا ، والشيء حيوانا او لا انسانا على وضع ناطقية الحيوان ، فانه حينئذ لا يجوز جمعهما ولا رفعهما ، فقد ظهر أن تحققها في ضمن العام والخاص من وجه انما هو بحسب الظاهر ، اذ بحسب الحقيقة الناشئة من ملاحظة الوضع يرجعان الى المتناقضين كما عرفت .

(٦٩) نحو دائما ليس اما أن يكون الشيء انسانا أو ناطقا ، أو انسانا أو لا انسانا ، أو لا شجرا أو لا حجرا .

الخلو ، فموجبته الجزئية تصدق من أمرين بينهما عموم مطلق (٧٠) أو من وجه ومن مواد موجبته الكلية ، والسالبة الكلية من مانعة الخلو تحكم بدوام لا وقوع الانفصال في الكذب فقط ، فتصدق من المتساويين (٧١) ، والعام والخاص المطلق ، ومادة الموجبة الكلية للحقيقية ومانعة الجمع ، وموجبته الجزئية تصدق من أمرين بينهما عموم (٧٢) من وجه هذا ، وقد تطلق مانعة الجمع على ما حكم فيه بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق ، سواء وجد الانفصال في الكذب أم لا ، ومانعة الخلو على ما حكم فيه بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الكذب ، سواء وجد الانفصال في الصدق أو لا ، وتسميان مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الأعم لشمول كل للمعنى السابق والحقيقية .

فوائد :

الأولى : انه قد تخلو المنفصلة عن المعاني الثلاثة كقولك العالمُ اما أن يعبد الله أو ينفع الناس لجواز جمعهما ورفعهما ، وكقول أهل المعاني : حذف المسند اليه اما لظهوره

(٧٠) نحو قد يكون أما ان يكون الشيء حيوانا او انسانا ، أو أبيض أو انسانا على وضع صاهليه الحيوان والابيض ، وشجرا او حجرا .

(٧١) نحو دائما ليس اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، او انسانا او حيوانا ، أو انسانا او لا انسانا ، أو شجرا أو حجرا .

(٧٢) نحو قد يكون اما أن يكون لا شجرا أو لا حجرا ، وهذا مادة اجتماعهما مع موجبته الكلية ، أو لا حيوانا أو لا انسانا على وضع صاهلية الحيوان وهذا مادة افتراقها عنها .

أو اختبار فطانة السامع أو تعظيمه ، فانه يجوز جمعها اذ لا تتراحم في النكات ورفعها كأن يكون لتمكن الانكار .

الثانية : كل ما فيه أداة الانفصال لا يجب أن تكون شرطية منفصلة ، بل يجوز أن يكون حملية مرددة المحمول على أحد الأوجه الثلاثة ، فان قولك : العدد اما زوج أو فرد ، ان أريد به المنافاة بين نسبتي العدد زوج والعدد فرد فمنصلة ، أو بين مفهومي الزوج والفرد في الحمل على العدد فحملية مرددة المحمول ، ويفرق بينهما لفظا بتقديم الموضوع على أداة الانفصال في الحملية وتأخيره عنها في المنفصلة .

الثالثة : انه كما انقسمت الحملية الى الشخصية وغيرها كذلك الشرطية مطلقا ، الا أنه لا طبيعية هنا ومدار التقسيم على اعتبار زمان المقدم ، والوضع الممكن الاجتماع معه ، فالحكم بوقوع الاتصال والانفصال أو لا وقوعهما ان كان على اعتبار زمان معين للمقدم ووضع معين من أوضاعه ، فالشرطية شخصية ، نحو ان جائي فلان الآن باسما قبلت يده ، أو على اعتبار جميع الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع معه فهي كلية ، وسورها في الموجبة المتصلة ، كلما ، ومهما ، ومتى ، وفي المنفصلة ، دائما ، وفي سالبتهما ليس البتة ، ودائما ليس ، أو على اعتبار بعضهما فجزئية ، وسورها في الموجبة متصلة أو لا قد يكون ، وفي سالبتهما قد لا يكون ، أو على اهمالهما بأن لم يتعرض للكل أو البعض فهي مهمة ، وعلامتها ان ، واذا ، ولو ، في المتصلة ، واما ، وأو ، في المنفصلة هذا .

الرابعة ان طرفي الشرطية في الأصل قضيتان حمليتان ،
أو متصلتان ، أو منفصلتان ، أو مختلفتان ، وهما اما حملية
ومتصلة ، أو حملية ومنفصلة ، أو متصلة ومنفصلة ،
فالاحتمالات بالاختصار أربعة ، وبالتوسط ستة ، وبالتفصيل
تسعة .



الفصل الثاني

في التناقض

اعلم أولاً ان التناقض ان كان بمعنى التمانع بين أمرين بأن يقتضي ثبوت كل منهما انتفاء الآخر وبالعكس فلا يجري الا في القضيتين دون المفردين ، لأن ثبوت الانسان لزيد يمنع انتفاءه عنه ، واما نفس صورة الانسان واللا انسان ، بدون الارتباط بموضوع فلا تمنع بينهما ، ألا ترى جواز تصورهما ذهناً وتحتتهما واقعاً ، وعلى هذا المعنى يقال : نقيض كل شيء رفعه في ذاته ، وان كان بمعنى منافاتهما ومخالفة كل للآخر فيجري في القضيتين والمفردين ، لأنه أعم من أن يكون تمانعاً بين أمرين بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وهذا هو التناقض المعروف ، ويختص بالقضايا نحوي هذا عالم وهذا ليس بعالم ، فلا يجوز جمعهما ولا رفعهما لا بالنسبة الى موضوع موجود ولا معدوم ، لعدم اقتضاء السالبة وجود الموضوع ، أو مخالفة ومجرد منافاة في المفهوم ، أي اذا قيس أحدهما الى الآخر كان أبعد عنه مما سواء ، وهذا هو التناقض بمعنى الاختلاف في العدول والتحصيل ، فلا يجتمعان في الموجود ولا يرتفعان عنه ، ولكنه يرتفعان عن المعدوم ، فلا يقال له : هو مختار أو لا مختار ، لأن القضية الحاصلة هناك موجبة ، وتقتضي وجود الموضوع وعلى هذا التعميم يقال : نقيض كل شيء رفعه ، أي في ذاته

على الأول وعن الموضوع على الثاني ، والمقصود هنا التناقض بالمعنى المختص بالقضايا ، وهو اختلاف (١) القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق أحديهما وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد له مطلقا من اتفاقهما في النسبة بين ، ويندرج فيه الاتفاق في الأمور الثمانية المشهورة وغيرها ، ومن اختلافهما في الكم ان كانتا محصورتين لكذب الكليتين ، وصدق الجزئيتين في ما كان المحكوم عليه أعم من المحكوم به نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان ، فنقيض الموجبة الشخصية هو السالبة الشخصية ، ونقيض الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية ، ونقيض الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية ، وبالعكس ، وقد علم ان المهمة في قوة الجزئية .

(١) الاختلاف جنس ، والاضافة الى القضيتين فصل يخرج عنه اختلاف المفردين والمفرد والقضية ، وقوله بالايجاب والسلب فصل آخر يخرج منه اختلافهما بالحمل والشرط ، أو بالعدول والتحصيل ونحوهما ، وقوله بحيث يقتضي آه فصل آخر يخرج عنه اختلافا بهما لكن لا بحيث يقتضي ذلك ، بل تبقيان صادقتين نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ، او كاذبتين نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، وقوله لذاته فصل آخر احتراز عن اختلافهما بحيث يوجب ذلك لكن لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة مساواة المحمولين نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق ، أو لخصوص المادة نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان ، اذ لو لم يكن هذا الاقتضاء لخصوصها لزم في كل كليتين مختلفتين بالكيف متحدتي الطرفين صدق احديهما وكذب الأخرى ، وليس كذلك كما عرفت .

الفصل الثالث

في العكس

وهو اما عكس مستو أو عكس نقيض ، أما عكس المستوى فهو جعل المحكوم عليه (٢) محكوما به وبالعكس منع بقاء الصدق والكيف ، يعني أنه اذا كان الأصل صادقا كان العكس صادقا باقيا على ايجاب الأصل ونفيه ، واما بقاء الكذب فليس بل لازم ، وذلك لأن العكس لازم للأصل وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم مساويا له أو أعم منه ، وأما كذبه فلا يستلزم اللازم لجواز كونه أعم منه ، ورفع الخاص لا يستلزم رفع العام ، ثم المنفصلة مطلقاً ، والمتصلة الاتفاقية لا اعتبار بعكسهما لعدم امتياز جزئيهما بالطبع (٣) ،

(٢) أى جعل وصف الموضوع وصف المحمول وبالعكس في الحملية واما ذات الموضوع فباق في محله لكن يعتبر في العكس في قالب وصف المحمول السابق ، فلا يرد انه لما جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لابد ان يراد من الموضوع المفهوم فتصير القضية منحرفة وهي غير معتبرة .

(٣) يعنى أن مقدم المتصلة اللزومية متميز طبعاً عن تاليها ، بكونها ملزوما له ، وربما يكون الشيء ملزوما لشيء ولا يكون لازما له كما في قولك متى كان الشيء انسانا كان حيوانا ، فان الانسان ملزوم للحيوان كلى وليس لازما له كذلك ، وأما الطرفان في المتصلة الاتفاقية فهما أمران متقارنان بالتصادف والاتفاق ، بدون علاقة بينهما ، فلا يكون بينهما تمايز طبعى وكذلك الطرفان في المنفصلة عنادية أولا ، فانهما متعاندان ذاتا او اتفاقا ولا امتياز لشيء منهما عن الآخر في ذلك فلا فائدة في اعتبار العكس لهما .

والشخصية في حكم الكلية ، والمهمة في قوة الجزئية ، فلم يبق
 الا المحصورات الأربع ، من الحملات ، والمتصلة اللزومية ،
 فالموجبة مطلقا لا تنعكس كلية لتخلفها في ما كان المحكوم
 عليه أخص من المحكوم به فيه ، حيث يصدق كل انسان
 حيوان ومتى كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً ، ولا
 يصدق عكسهما كلياً ، بل تنعكس جزئية ، فيصدق في عكس
 المثالين بعض الحيوان انسان وقد يكون اذا كان العالم مضيئاً
 كانت الشمس طالعة ، والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها ،
 فعكس لا شيء من الانسان بأسد لا شيء من الأسد بانسان ،
 ولهم في اثبات العكس طرق : منها الافتراض : وهو فرض
 ذات الموضوع للأصل شيئاً معيناً ، وحمل وصف الموضوع
 عليه ايجاباً فحصلت قضية ، ثم حمل وصف المحمول عليه كما
 في الأصل ايجاباً أو سلباً وهذه قضية ثانية فحصلت مقدمتان
 يتألف منهما أو من احديهما مع مقدمة أخرى مُسَلِّمة
 قياس من الشكل الثالث منتج للعكس أو للزومه ، وهذا
 الطريق مختص باثبات عكس الموجبات والسوالب الموجهة
 المركبة ، للزوم وجود الموضوع حتى يفرض شيئاً معيناً ،
 وهو انما يتحقق فيهما . ومنها الخلف : وهو دليل مركب من
 قياس اقتراني شرطي وقياس استثنائي مقدمته الشرطية
 نتيجة القياس الأول ، تقريرهما لو لم يصدق العكس لصدق
 نقيضه ، ولو صدق نقيضه لزم المحال ، فلو لم يصدق العكس
 لزم المحال ، لكن المحال باطل ، فعدم صدق العكس باطل ،
 وصغرى القياس الأول والاستثنائية في الثاني بديهيتان ،

وكبرى الأول وشرطية الثاني نظريتان ، وإثباتهما بضم
نقيض العكس الى الأصل لينتظم قياس من الشكل الأول منتج
لنتيجة كاذبة منشأها نقيض العكس لا غير (٤) . ومنها دليل
العكس بأن يعكس نقيض العكس المطلوب ليحصل ما ينافي
الأصل ويرجع هذا أيضاً الى قياسين ، بأن نقول لو لم يصدق
العكس لصدق نقيضه ، ولو صدق نقيضه ، صدق عكس
نقيضه ، فلو لم يصدق العكس ، لصدق عكس نقيضه ، لكن
صدق عكس نقيضه باطل ، فعدم صدق العكس باطل ،
ومقدمتا القياس الأول والمقدمة الشرطية من الثاني بديهية ،
وأما المقدمة الاستثنائية فنظرية تثبت بمنافاة عكس نقيض
العكس للأصل المسلم . وهذان الطريقتان يجريان في إثبات
عكس كل قضية مطلقاً (٥) ، والسالبة الجزئية لا عكس لها
هنا ، لتخلفه في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به ،
فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ، ولا يصدق عكسه ،
والتخلف دليل عدم الانعكاس ، لأن العكس يجب اطراده ،
لأنه لازم للأصل واللازم لا يقبل التخلف .

وأما عكس النقيض ، فهو عند القدماء جعل نقيض

(٤) لان القياس من الشكل الاول ، وهو بديهي الانتاج ، والأصل
مسلم الصدق ، فثبت أن الفساد انما نشأ من نقيض العكس ، فيكون هو
باطلاً والعكس حقاً .

(٥) بشرط ان يكون لنقيض العكس عكس ، لا في غيره ، فلا يجري
في اثبات عكس النقيض للموجبة الكلية ، لان نقيضها سالبة جزئية ولا
عكس لها ، فتأمل .

المحكوم عليه محكوما به ونقيض المحكوم به محكوما عليه مع بقاء صدق الأصل وكيفه ، وحكم الموجبات هنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس ، فالموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية ، فعكس كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان ، والموجبة الجزئية لا عكس لها ، لتخلفه في ما كان نقيض المحكوم به أخص مطلقا من المحكوم عليه ، نحو بعض الحيوان لا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان لا حيوان ، والسالبة مطلقا تنعكس سالبة جزئية ، فعكس قولنا لا شيء من الموجود بمعدوم قولنا ليس بعض اللا معدوم بلا موجود لا كلية لتخلفها في عكس (٦) لا شيء من الانسان بفرس لكذب لا شيء من اللا فرس بلا انسان .

وأما عند الأخراء : فهو جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء صدق الأصل دون كيفه ، وحكم الموجبات هنا كما وانعكاسا حكم السوالب في عكس المستوي وبالعكس ، فالموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية فعكس قولنا كل انسان حيوان لا شيء من اللا حيوان بانسان ، والموجبة الجزئية لا عكس لها ، لتخلفه في بعض الحيوان لا انسان فانه صادق مع كذب ليس بعض الانسان بحيوان ، والسالبة مطلقا تنعكس الى موجبة جزئية ، فعكس

(٦) أى انه وان لم يتخلف في عكس المثال المار آنفا ، وهو المركب من النقيضين ، أو من الشيء ومساوى نقيضه ، لكنه يتخلف في ما اذا كان الطرفان متباينين ، وليس شيء منهما نقيضا للآخر ، ولا مساويا لنقيضه ، وذلك كالانسان والفرس .

لا شيء من الانسان بحجر أو ليس بعض الانسان بحجر بعض
اللا حجر انسان ، لا الى موجبة كلية لتخلفها في نحو هذا المثال
لكذب كل لا حجر انسان هذا في الحمليات ، وأما الشرطية
المتصلة اللزومية فلا عكس لما عدا الموجبة الكلية منها على
رأيهم .



الباب الرابع

في مقاصد التصديقات

أعني الدليل ويرادفه الحجة : وهو قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يستلزم التصديق به التصديق (١) بقضية أخرى ، وهي النتيجة وتسمى مطلوبا ومُدَّعى ، سواء استلزمها في نفس الأمر كليا بالذات ، أو بواسطة مقدمة أجنبية (٢) أو غريبة (٣) ، أو جزئيا ، فأقسامه أربعة :

القسم الأول - القياس

وهو قول مؤلف من قضيتين فصاعدا (٤) يستلزم قولاً آخر استلزاما كليا (٥) بالذات ، وهو استثنائي واقتراني .

(١) وكل من التصديقين أعم من اليقين كما في الدليل البرهاني ، ومن الجهل المركب ، والتقليد ، والظن ، كما في سائر الصناعات .
(٢) وهي مقدمة خارجة من الدليل ، وغير لازمة لشيء من المقدمات المأخوذة .

(٣) وهي مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى مقدماته المغايرة حدودها لحدودها ، لأنها عكس نقيض لها .
(٤) زدته تبعا للعلامة مولانا اسماعيل الكلنبوى ادخلا للقياس المركب ، فان تعريف القياس كما يصدق على القياس البسيط يصدق على مجموع القياس المركب بالنظر الى النتيجة الاخيرة وان لم يصدق على ما عدا القياس الاخير منه بالنظر اليها .

(٥) خرج بقولنا كليا الاستقراء والتمثيل ، وبقولنا بالذات الدليل المستلزم للنتيجة بواسطة مقدمة اجنبية كقياس المساواة أو مقدمة غريبة

←

أما الاستثنائي : فهو ما اشتمل على مادة النتيجة وهيئتها (٦) ، ويسمى حينئذ بالاستثنائي المستقيم ، أو على مادتها وهيئة نقيضها ، ويسمى حينئذ بالاستثنائي الغير المستقيم ، ووجه تسميته بالاستثنائي اشتماله على أداة الاستثناء أعني لكن غالبا ، ويتركب من مقدمتين : أوليهما شرطية دائما ، متصلة ، أو منفصلة ، أحد جزئيهما النتيجة ، أو نقيضها ، وتسمى عرقا بالمقدمة الشرطية ، وثانيتها عملية ان تركبت الشرطية من حمليتين ، نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكنها طالعة ، ينتج ان النهار موجود ، وشرطية ان تركبت المقدمة من شرطيتين ، نحو كلما ثبت أنه متى وجد الطلوع وجد النهار ، ثبت أنه متى لم يوجد النهار لم يوجد الطلوع ، لكنه ثبت أنه متى وجد

كالدليل المستلزم لها بواسطة عكس نقيض احدي مقدمتيه ، فليس المراد به نفى الواسطة في الثبوت ، لان انتفائها بين كل قياس ونتيجته غير معلوم ، بل المراد نفى الواسطة في الاثبات ، لكن لا مطلقا ، بل خصصوها عرفا بالمقدمة الاجنبية والغريبة ، والا فما عدا القياس الاستثنائي والشكل الاول من القياس الاقتراني محتاج اليها كما لا يخفى .

(٦) المراد بها صورتها حكما لا حقيقة ، والا فالنتيجة أو نقيضها جزء من المقدمة الشرطية ، وجزء القضية ليس قضية حقيقة بالفعل ، مثل النتيجة ، لارتباطه بغيره فلا تحصل القضية الا بالمجموع . ثم لا يوجد الاشتغال على هيئة النتيجة في قياس استثنائي مقدمته الشرطية مانعة الجمع ، كما لا يوجد الاشتغال على هيئة نقيضها في قياس استثنائي مقدمته الشرطية مانعة الخلو ، وأما القياس الاستثنائي الذي مقدمته الشرطية منفصلة حقيقية ، فيوجد فيه الاشتغال على النوعين كالقياس الاستثنائي الذي مقدمته الشرطية متصلة .

الطلوع وجد النهار ، فثبت انه متى لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة ، وشرطية تارة وحملية أخرى ان تركبت من شرطية وحملية ، مثال الأولى كلما ثبت أنه متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، ثبت أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس ، لكنه متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، فثبت أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس ، ومثال الثانية كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس وجد الليل ، فوجود الليل لازم لطلوع الشمس ، لكنه ليس وجود الليل لازماً لطلوعها ، فلم يثبت أنه متى طلعت الشمس وجد الليل ، وهذه المقدمة الاستثنائية سميت وازعة ان حكمت بعين (٧) أحد جزئي المقدمة الشرطية ، ورافعة ان حكمت بنقيضه (٨) ، واستثنائية دائماً لما مر ، وقد يقال لها الصغرى ، وللمقدمة الشرطية الكبرى ، لأنها كجزئها هذا ، وشرط انتاجه كون (٩) المقدمة الشرطية موجبة مطلقاً ،

(٧) وذلك في قياس استثنائي شرطيته متصلة وحكمت الاستثنائية بعين المقدم ، أو منفصلة حقيقية وحكمت هي بعين المقدم أو التالي ، أو منفصلة مانعة الجمع وحكمت هي بعين المقدم أو التالي . ولا تأتي في قياس استثنائي شرطيته منفصلة مانعة الخلو ، لان الوضع فيها عقيم غير منتج .

(٨) وذلك في قياس استثنائي شرطيته متصلة وحكمت الاستثنائية برفع التالي أو منفصلة حقيقية وحكمت هي برفع المقدم أو التالي ، أو منفصلة مانعة الخلو وحكمت هي برفع المقدم أو التالي . ولا يأتي في قياس استثنائي شرطيته منفصلة مانعة الجمع ، لان الرفع فيها عقيم غير منتج .

(٩) أما ايجاب المقدمة الشرطية ، فلأنها لو كانت سالبة أفادت سلب

←

ولزومية ان كانت متصلة ، وعنادية ان كانت منفصلة ،
وكليتها أو كلية المقدمة الاستثنائية باعتبار الأزمان
والأوضاع ، إلا اذا اتحدتا في الوقت والوضع ، نحو ان جاء
الطبيب الآن ومعه الدواء لتداوويت ، لكنه جاء كذلك ، ثم ان
كانت المقدمة الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين
التالي ، والاستثنائي مستقيم ، واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم ، والاستثنائي غير مستقيم ، نحو متى كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود ، أو لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة ،
وذلك لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم مساويا كان
أو أعم ، ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم كذلك ، ولا ينتج

اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة ، ولا يلزم من وجود أو انتفاء أحد
أمرين لم يكن بينهما لزوم أو انفصال ، وجود الآخر ولا انتفاءه ، وأما
اللزوم أو العناد ، فلأن سوغ القياس الاستثنائي لتحصيل التصديق بأحد
جزئي الشرطية أو نقيضه ، ففي ما اذا كانت اتفاقية لزم الدور ، وذلك
لان التصديق بالقضية الاتفاقية موقوف على التصديق بكل من جزأيهما قبل
التركيب ، فلو توقف التصديق به عليها لزم الدور ، وأما كلية إحدى
المقدمتين ، فلأنه لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون الحكم في المقدمة الشرطية
باللزوم أو العناد في بعض الأزمنة وعلى بعض الأوضاع ، والحكم في المقدمة
الاستثنائية باعتبار بعض زمان آخر وعلى بعض الأوضاع المخالفة لتلك
الأوضاع ، فلا يحصل العلم بالنتيجة . ثم ان كلية المقدمة الشرطية ، وكذا
المقدمة الاستثنائية ان كانت شرطية أيضا ، فباعتبار الأزمان والأوضاع ،
وهذا ظاهر . وأما كلية المقدمة الاستثنائية ان كانت حملية فيجب اعتبار
الزمان والوضع فيها لكونها عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه ، فيكوز
حينئذ تابعا لها في كليتها باعتبارهما ، فتنبه .

رفع المقدم رفع التالي ، ولا وضع التالي وضع المقدم ،
لجواز أن يكون اللازم أعم ، ولا يستلزم رفع الخاص رفع
العام ، ولا وضع العام وضع الخاص ، وإن كانت منفصلة
حقيقية ، فاستثناء عين كل من المقدم والتالي ينتج نقيض
الآخر ، والاستثنائي غير مستقيم ، واستثناء كل منهما ينتج
عين الآخر ، والاستثنائي مستقيم ، وذلك لأن وجود أحد
الأمرين المتناقضين يستلزم انتفاء الآخر ، كما أن انتفاء
أحدهما يستلزم وجود الآخر ، نحو دائماً إما أن يكون العدد
زوجاً أو فرداً ، لكنه زوج فليس بفرد ، أو لكنه فرد فليس
بزوج ، أو لكنه ليس بزوج فهو فرد ، أو لكنه ليس بفرد فهو
زوج . أو منفصلة مانعة الجمع ، فاستثناء عين كل منهما
ينتج نقيض الآخر ، لامتناع جمعهما معاً ، والقياس حينئذ
استثنائي غير مستقيم ، ولا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر ،
لعدم امتناع رفعهما ، نحو دائماً إما أن يكون هذا الشيء
حجراً أو يكون شجراً ، لكنه حجر فليس بشجر ، أو لكنه
شجر فليس بحجر . أو منفصلة مانعة الخلو ، فاستثناء نقيض
كل منهما ينتج عين الآخر ، لامتناع الخلو ، والقياس
استثنائي مستقيم ، ولا ينتج وضع أحدهما رفع الآخر ، لعدم
امتناع جمعهما ، نحو دائماً إما أن يكون هذا لا حجراً أو
يكون لا شجراً ، لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر ، أو لكنه

ليس بلا شجر فهو لا حجر ، فللأقيسة من الاستثنائي
عشر (١٠) نتائج .

وأما القياس الاقتراني : فهو ما اشتمل على مادة
النتيجة فقط كقولنا : الانسان مستعد للعلم بالصناعات ،
وكل مستعد له متطور ، فالانسان متطور ، سمي بالاقتراني ،
لاقتران أجزائه بواو العطف ، ويسمى المحكوم عليه في النتيجة
حداً أصغر ، والمحكوم به فيها حداً أكبر ،
والمكرر معهما في القياس حداً أوسط ، والمقدمة
التي فيها الأصغر من مقدمتي القياس صغرى ، والتي فيها
الأكبر كبرى ، ويسمى القياس باعتبار الهيئة الحاصلة له
من اقتران الأوسط بالأصغر والأكبر شكلاً ، وباعتبار
الايجاب والسلب في المقدمتين والكلية والجزئية فيهما ضرباً
وقرينة .

(١٠) ثنتان في ما كانت المقدمة الشرطية متصلة ، واربعة في ما كانت
منفصلة حقيقية ، وثنتان في ما كانت مانعة الجمع ، وثنتان في ما كانت
مانعة الخلو ، والاحتمالات القريبة تقتضى ان تكون ستة عشر ، لاحتمال كل
منها لاربعة نتائج ، ففي ما اذا كانت الشرطية متصلة باعتبار انتاج وضع
كل من الجزئين لوضع الآخر ورفع له لرفعه ، وفي ما اذا كانت منفصلة ،
فباعتبار احتمال انتاج وضع كل لرفع الآخر ورفع كل لوضع الآخر ، ولكن
سقط في كل منها غير الحقيقية ثنتان ، وبقيت ثنتان ، واما فيما كانت
المنفصلة حقيقية فتحققت فيها النتائج الاربعة كما عرفت .

الأشكال

فالأشكال أربعة : لأن الأوسط ان كان محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الأول ، أو محكوما به فيهما فهو الثاني ، أو محكوما عليه فيهما فهو الثالث ، أو بعكس الأول فهو الرابع ، والضروب المحتملة لكل شكل باعتبار استعمال المحصورات الأربع التي عليها الاعتبار ستة عشر ضرباً حاصلاً من ضرب كل من المحصورات الأربع صغرى في كلها كبرى ، لكن يسقط من كل شكل حسب ما اشترط فيه بعض ، ويبقى بعض كما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

اما الشكل الأول فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى ، وكما كلية الكبرى ، والا فلا ينتج ، أما اذا كانت صفراء سالبة ، فلأنه لما كان الأوسط موضوعاً في الكبرى ، وذات الموضوع وجب اتصافه بوصفه بالفعل عند الشيخ كما عرفت كان الحكم فيها بالأكبر ايجاباً أو سلباً على ما اتصف بالأوسط وثبت هو له بالفعل ، واذا كانت الصغرى سالبة لم يدخل (١١)

(١١) وانظر الى قولنا لا شيء من الانسان بأسد وكل أسد مفترس ، لتعلم انه حكم بالافتراض على كل ما هو متصف بالاسدية بالفعل ، ولما لم يدخل افراد الاصغر في الاوسط لكون الصغرى سالبة لم يلزم الحكم بالافتراض على الاصغر وهو الانسان .

ذات الأصفر في الأوسط فلم يتعد الحكم بالأكبر عليه اليه ،
وأما ان كانت كبراه جزئية ، فلأنه اذا كان الأوسط (١٢) أعم
من الأصفر جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر ، غير
البعض المحكوم به على الأصفر ، فلا يتحقق اندراج ذات
الأصفر في موضوع الكبرى حتى يحصل الانتاج ، فسقط
بالشرط الأول ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصفريين
السالبين في الكبريات الأربع ، وبالثاني أربعة من الثمانية
الباقية الحاصلة من ضرب الصفريين الموجبتين في الكبريين
الجزئيتين ، وبقيت ضروبه أربعة منتجة للمحصورات الأربع
مرتبة على وفق ترتيب شرف الضروب والنتائج .

الأول : موجبتان كليتان ، والنتيجة موجبة كلية ، نحو
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام فكل انسان جسم نام .
الثاني : كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ،
نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء
من الانسان بحجر .

(١٢) وانظر الى قولنا كل حيوان جسم نام وبعض الجسم النامي
نبات ، لتعلم ان الحيوان المحكوم عليه بالجسم النامي لم يدخل في الجسم
النامي المحكوم عليه بالنبات ، فلا يسرى الحكم بالنبات على الجسم النامي
الى الحيوان الواقع أصفر .

الثالث : موجبتان والصفري جزئية ، والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض الانسان عالم وكل عالم له شأن فبعض الانسان له شأن .

الرابع : مختلفتان كيفاً وكماً والصفري موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد .

وأما الشكل الثاني - فشرط انتاجه كيفاً اختلاف المقدمتين ، وكماً كلية الكبرى ، والا فلا ينتج ، أما اذا اتفقتا كيفاً ، فلأنه لا يلزم من ثبوت الأوسط لأمرين أو سلبه عنهما ثبوت أحد الأمرين للآخر أو سلبه عنه ، كما يظهر من قولنا كل انسان حيوان وكل فرس أو كل ناطق حيوان ، ومن قولنا لا شيء من الانسان بأسد ولا شيء من الناطق أو من الطائر بأسد ، أي أن الحق في الموجبتين وكذا في السالبتين الايجاب تارة والسلب أخرى ، وأما اذا كانت الكبرى جزئية فلأنه يجوز أن يكون الأكبر المسلوب عنه الأوسط أعم من الأصغر فلا يفيد السلب ، كما يظهر من قولنا كل انسان ناطق ، فسقط بالشرط الأول ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصفريين الموجبتين في الكبيرين الموجبتين ، والصفريين السالبتين في الكبيرين السالبتين ، وبالشرط الثاني أربع من الثمانية الباقية بضرب الصفريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية ، وضرب الصفريين السالبتين في الكبرى

الموجبة الجزئية ، فضروبه المنتجة للسالبتين المرتبة على وفق شرف (١٣) الصغريات أربعة :

الأول : كليتان والصغرى موجبة ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر .

الثاني : كليتان والصغرى سالبة ، نحو لا شيء من الانسان بجماد وكل حجر جماد فلا شيء من الانسان بحجر ، وينتجان سالبة كلية بالخلف ، وتقريره لو لم تصدق النتيجة لصدق نقيضها ، ولو صدق نقيضها لزم الفساد ، لكن الفساد باطل ، وبيان الكبرى بضم نقيض النتيجة صغرى لا يجابه الى كبرى القياس لكليتها فيحصل قياس (١٤) من الشكل

(١٣) اكتفيينا باعتبار شرف الصغرى خلافا لمن اعتبر شرف النتائج أيضا ، لان الاول مطرد دون الثاني . ثم انه لم يلاحظ هنا شرف الكبرى ليجعل الضرب الاول ثانيا والرابع ثالثا ، لان الصغرى هنا موافقة لصغرى الشكل الاول في قران الاوسط بالاصغر ، بخلاف الشكل الثالث لمناسبة كبراه لكبراه .

(١٤) تقريره بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان ، وهذه النتيجة تناقض الصغرى المسلمة في الدليل ، وهي قولنا كل انسان حيوان ، ثم هذا الفساد لم ينشأ من هيئة الدليل ، لانها على الشكل الاول ، ولا من الكبرى ، لكونها مسلمة ، بل من نقيض النتيجة فيكون النقيض باطلا والنتيجة حقة ، وهو المطلوب .

الأول منتج لما يناقض صفري القياس المُسلّمة ، وبعكس (١٥) المقدمة السالبة وحدها في الضرب الأول ، ومع عكس الترتيب ثم عكس النتيجة في الضرب الثاني .

الثالث : مختلفتان كما وكيفاً والصفري موجبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الأسد، بانسان فبعض الحيوان ليس بأسد .

الرابع : كذلك والصفري سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ليس بانسان ، ينتجان سالبة جزئية بالخلف فيهما وبعكس الكبرى في الأول منها فقط (١٦) .

(١٥) ودليل العكس هنا قياس استثنائي مستقيم حكم فيه بوضع المقدم فيه ، تقريره كلما صدق الضرب الاول او الثانى من الشكل الثانى انتظم قياس معلوم الانتاج للنتيجة المطلوبة او لما ينعكس اليها بضم احدى مقدمتى الضرب الى عكس الاخرى مستويا أو بعكس المقدمتين بعد عكس احديهما مستويا أو بدونه لكن المقدم حق فكذا التالى .

(١٦) أى لا في الثانى منهما أعنى الضرب الرابع ، وذلك لان صغراه سالبة جزئية لا تصلح للشكل الاول وكبراه موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية لا تصلح لكبراه .

وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية احدى المقدمتين ، أما الأول فلأنه لما كان الأوسط
موضوعا في الكبرى والحكم بالأكبر على ما أتصف بالأوسط
فمتى لم يرتبط الأصغر به ايجابا لم تحصل الملاقاة بينهما ،
ولم يندرج الأصغر فيه ، ولم يسر الحكم بالأكبر على الأوسط
اليه ، وأما الثاني فلأنه اذا كان الأوسط أعم من الأصغر جاز
أن يكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم
عليه بالأكبر ، فلا يتحقق الاندراج ، ولا يحصل الانتاج ،
كما يظهر من قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
أسد ، فسقط بالشرط الأول ثمانية أضرب كما عرفت في
الشكل الأول ، وبالثاني اثنان من الثمانية الباقية الحاصلان
من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبيرين الجزئيتين ،
فضروبه المنتجة للجزئيتين المرتبة على وفق ترتيب شرف (١٧)
الضروب أو النتائج أو الكبرى ستة :

الأول (١٨) : موجبتان كليتان ، والنتيجة موجبة جزئية ،

(١٧) أشرت بالترتيب الى الاقدم عند التعارض هذا ، وكلمة أو لمنع
الخلو فيجوز جمع مراتب الشرف .

(١٨) تقديمه على ما عدا الثالث والرابع لشرف الضرب فقط ، وعلى
الثالث لشرف الصغرى ، وعلى الرابع لشرف الكبرى ايضا .

لا كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر ، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

الثاني كليتان (١٩) والكبرى سالبة ، والنتيجة سالبة جزئية لما مر ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد .

الثالث (٢٠) : موجبتان والصغرى جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، وانتاج هذه الثلاثة بعكس الصغرى .

الرابع (٢١) : موجبتان والكبرى (٢٢) جزئية ، ينتج موجبة جزئية بعكس الكبرى مع عكس (٢٣) الترتيب والنتيجة (٢٤) .

(١٩) تقديمه على الثالث والخامس لشرف الضرب فقط ، وعلى الرابع والسادس لشرف الكبرى ايضا .

(٢٠) تقديمه على الرابع لشرف الكبرى فقط ، وعلى الخامس والسادس للامور الثلاثة .

(٢١) تقديمه على الخامس لشرف الضرب والنتيجة ، وعلى السادس للامور الثلاثة .

(٢٢) نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

(٢٣) أى جعل الصغرى كبرى وجعل الكبرى صغرى .

(٢٤) لان الحاصل من القياس بعد العكسين يكون عكسا للنتيجة المطلوبة فيجب عكسها ليحصل المطلوب .

الخامس (٢٥) : مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة (٢٦) كلية ، ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى .

السادس : منهما والكبرى سالبة (٢٧) جزئية ، ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط ، ويجري ما عداه أيضاً ، وتبين كبرى (٢٨) دليله بضم نقيض النتيجة بالكبروية لكليته الى الصغرى لايجابها ، لينتظم قياس من الشكل الأول منتج لأخص من نقيض الكبرى في الأولين ولنقيضها في البواقي .

وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما كيفاً مع كلية احديهما ، والا لكانت المقدمتان سالبتين مطلقاً ، أو موجبتين مع جزئية الصغرى ، أو مختلفتين كيفاً وجزئيتين معاً ، ولا يلزم الانتاج لها قطعاً ، وذلك لأنه لا يلزم من سلب شيء عن الأوسط وسلب الأوسط عن آخر سلب بينهما (٢٩) ولا ايجاب ، كما في

(٢٥) تقديمه على السادس للامور الثلاثة .

(٢٦) والصغرى موجبة جزئية .

(٢٧) أى والصغرى موجبة كلية ، نحو كل انسان حيوان وبعض

الانسان ليس بعالم فبعض الحيوان ليس بعالم .

(٢٨) مثلاً في الضرب الاول نضم نقيض النتيجة أعنى لا شيء من

الحيوان بنطاق الى الصغرى ، فنقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بنطاق فلا شيء من الانسان بنطاق ، وهذه السالبة الكلية أخص من السالبة الجزئية أعنى بعض الانسان ليس بنطاق ، وهذه نقيض الكبرى كما هو ظاهر .

(٢٩) أى بين الامرين المسلوب اولهما والمسلوب عنه آخرهما ، أعنى

بهما الاصغر والاكبر .

لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق أو الفرس (٣٠) بحجر ، وكذا لا يلزم من ثبوت أمر للأوسط الأعم جزئياً وحمل الأوسط على آخر مطلقاً ايجاب بينهما ولا سلب ، كما في بعض الحيوان انسان وكل ناطق أو أسد حيوان (٣١) ، وكذا اذا ثبت شيء للأوسط جزئياً وسلب الأوسط عن آخر كذلك ، كما في بعض الحيوان انسان وبعض الجسم أو الحجر ليس بحيوان (٣٢) ، فسقط بناء على الشرط الأول بالأمر الأول اثنا عشر ضرباً حاصلًا من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين السالبتين والصغريين السالبتين في الكبريين مطلقاً ، وبالأمر الثاني منه اثنان من الأربعة الباقية بضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الموجبتين ، وعلى الشرط الثاني بالأمر الأول منه ضربان حاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى السالبة الجزئية وبالعكس فبقيت ستة أضرب ، والمجموع المنتج لما عدا الموجبة الكلية ثمانية .

الأول : موجبتان كليتان ، والنتيجة موجبة جزئية ، لتخلف الكلية في ما كان الأصغر فيه أعم من الأكبر ، نحو كل حيوان جسم وكل ناطق حيوان والنتيجة بعض الجسم ناطق .

(٣٠) فان الحق في الاول ايجاب وفي الثانى السلب ، والنتيجة لا بد أن تكون ذات جهة واحدة ، والا فلا تكون لازمة .

(٣١) فان الحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب ومثال النتيجة اللزوم باحدى الجهتين .

(٣٢) فان الحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب .

الثاني : موجبتان والكبرى جزئية ، والنتيجة كذلك ،
نحو كل حيوان جسم وبعض النامي حيوان فبعض الجسم
نام .

الثالث : كليتان والصغرى سالبة ، والنتيجة سالبة كلية ،
نحو لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان فلا شيء من
الحجر بناطق ، وانتاج هذه الثلاثة بعكس الترتيب ، ليرتد
الى الشكل الأول المنتج لما ينعكس الى النتيجة المطلوبة ،
وبدليل الخلف المبين كبراه بضم نقيض النتيجة في الأولين الى
الصغرى ، وفي الثالث الى الكبرى لينتظم قياس من الشكل
الأول منتج لما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الأخرى .

الرابع : كليتان والكبرى سالبة ، ينتج سالبة جزئية ،
لا كلية لما تقدم ، نحو كل انسان جسم ولا شيء من الأسد
بانسان فبعض الجسم ليس بأسد ، وانتاجه بعكس كل من
الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الأول .

الخامس : من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة
كلية ، ينتج سالبة جزئية ، بعكس كل منهما أيضاً .

السادس منهما والصغرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة
جزئية ، بعكس الصغرى ، ليرتد الى الشكل الثاني .

السابع منهما والصغرى موجبة كلية ، ينتج سالبة
جزئية ، نحو كل انسان حيوان وبعض الأسد ليس بانسان
فبعض الحيوان ليس بأسد ، وانتاجه بعكس الكبرى ، ليرتد
الى الشكل الثالث .

الثامن منهما والصفري سالبة كلية ، والنتيجة سالبة جزئية ، نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الحيوان انسان فبعض الحجر ليس بانسان ، وانتاجه بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الأول المنتج لما ينعكس الى النتيجة . وقد حصر القدماء ضروب هذا الشكل في خمسة بحجة ان انتاج الضروب الثلاثة الأخيرة موقوف على انعكاس السالبة الجزئية ولا عكس لها ، ولم يلتفتوا الى أنها تنعكس في الخاصتين الى نفسها ، نعم حصرهم صحيح بالنسبة الى تركيب الشكل من الاقترانيات الشرطية اذ ليس فيها الخاصتان ، بل شيء من الموجهات عند بعض منهم .

فوائد :

الأولى : النتيجة تابعة لأخس المقدمتين كما وكيفاً وعلماً وجهة ، فاذا كانت احديهما كلية والأخرى جزئية فالنتيجة جزئية ، أو احديهما موجبة والأخرى سالبة فالنتيجة سالبة ، أو احديهما يقينية والأخرى ظنية فهي ظنية ، أو احديهما ضرورية والأخرى دائمة فهي دائمة .

الثانية : الشكل الأول بديهي الانتاج ، لكونه على نظم الطبيعة ، من حيث الحكم فيه باندراج الأصغر تحت الأوسط والأوسط تحت الأكبر ، وكذلك كل قياس استثنائي ، وأما غيرهما فنظري الانتاج كما علمت . والشكل الثاني قريب من الأول ، لاشتراكهما في نظم أشرف المقدمتين ، أعني الصفري وقد أشير اليه في القرآن الكريم حكاية عن سيدنا ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام حيث قال : « فلما أَفْلَحَ قال لا

أَحِبُّ الْآفِلِينَ » [الانعام - ٧٦] أي هذا الكوكب آفل وربى
ليس بآفل فهذا الكوكب ليس ربي . والشكل الثالث يناسب
الأول في أحسهما أي الكبرى ، وقد أشير إليه في قوله تعالى :
« قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدىً
للناس » [الانعام - ٩١] وتقريره موسى بشر وموسى أنزل
الله عليه الكتاب فبعض البشر أنزل الله عليه الكتاب .
وأما الشكل الرابع فهو يخالفه في المقدمتين ويبعد عن الطبع
في الاستدلال ، وبما ذكرنا علمت وجه ترتيب الأشكال .

الثالثة : غالب الاستعمال هو الاكتفاء باحدى مقدمتي
الدليل ايجازا للمقال واحالة على فهم أهل الكمال ، وذكرهما
معاً انما هو في المناظرة أو في المثال .

ثم القياس الاقتراني ان تركيب من الحملات فقط فهو
اقتراني حملي ، والا فاقتراني شرطي ، وأقسامه خمسة :

القسم الأول : ما تركيب من متصلتين وله ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : ما كان الأوسط فيه جزءاً تاماً من

المقدمتين ، نحو متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً
ومتى كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً ينتج انه متى
كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً ، وهذا الصنف هو
المطبوع ، وينعقد من الأشكال الأربعة (١) باعتبار المتشاركين

(١) فان كان المشترك تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل

الاول ، أو تاليا فيهما فالثاني ، أو مقدما فيهما فالثالث ، أو بعكس الاول
فالرابع .

ويراعى فيهما الشروط وعدد الضروب ، الا في الشكل الرابع فان ضروبه المنتجة هنا منحصرة في خمسة هي غير الضروب الثلاثة الأخيرة لتوقف انتاجها على انعكاس السالبة الجزئية وانعكاسها ، الا في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ، وهما مفقودتان في الشرطيات .

الصنف الثاني : ما كان الأوسط فيه جزءاً ناقصاً منهما ، نحو متى كان كل انسان حيواناً كان كل رومي جسماً ومتى كان كل جسم متغيراً كان بعض الموجود حادثاً ، ينتج (٢) انه قد يكون اذا صدق انه كلما كان كل انسان حيواناً كان كل رومي متغيراً صدق انه اذا كان كل رومي متغيراً كان بعض الموجود حادثاً .

الصنف الثالث : ما كان الأوسط فيه جزءاً تاماً من احدى المقدمتين وناقصاً من الأخرى بأن يكون مقدمها أو تاليها شرطية ، كقولنا كلما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فمتى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ، ينتج انه كلما كان طلوع

(٢) فنتيجة هذا الصنف شرطية متصلة جزئية مركبة من متصلتين مقدمها متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك في الصغرى ومن نتيجة القياس المؤلف من الجزئين المتشاركين ، وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك في الكبرى ومن النتيجة المارة ، ونتيجة القياس المؤلف من المتشاركين مشهورة بنتيجة التأليف ، لانها نتيجة القياس الحاصل من الجزئين المتشاركين في الاوسط .

الشمس علة لوجود النهار فمتى كانت الشمس طالعة فالعالم
مضيء .

القسم الثاني : ما تركب من منفصلتين وله ثلاثة
أصناف :

الصنف الأول : ما اشتركت المقدمتان في جزء تام منهما ،
نحو دائماً اما أن يكون الواجب تعالى فاعلاً مختاراً أو يكون
العالم قديماً والبتة اما أن يكون العالم قديماً أو حادثاً ،
ينتج (٣) انه كلما كان الواجب تعالى مختاراً كان العالم حادثاً .

الصنف الثاني : ما اشتركتا في جزء غير تام منهما نحو
دائماً اما أن يكون العدد فرداً أو يكون زوجاً واما أن يكون
الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد ، وهذا هو المطبوع ،
وينعقد من الأشكال الأربعة باعتبار المتشاركين ، وشرط
انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احديهما ، وصدق منع الخلو
بالمعنى (٤) الأعم عليهما واشتمال الطرفين المتشاركين على
شروط الانتاج ، ونتيجته منفصلة موجبة مانعة الخلو مركبة
من نتيجة (٥) التأليف والطرف الغير المشارك ، فانه لما كانت
المقدمتان مانعتي الخلو بالمعنى الأعم ، لا بد أن يكون أحدهما

(٣) ونتيجة هذا الصنف موجبة كلية متصلة مقدمها مقدم الصغرى
وتاليها تالى الكبرى أو بالعكس .
(٤) بأن تكونا حقيقتين أو ما نعتي الخلو بالمعنى الاخص أو
مختلفتين .

(٥) اى نتيجة القياس الحاصل من تأليف المقدمتين المتشاركيتين وهما
العدد زوج ، والزوج زوج الزوج أو زوج الفرد في مثالنا .

طرفي كل واقعا فالمحقق منهما ان كان الطرف المشارك
فتصدق نتيجة التأليف ، والا فالطرف (٦) الغير المشارك .

الصنف الثالث : ما اشتركتا في جزء تام من احديهما
ناقص من الأخرى ، نحو دائماً اما أن يكون متى كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود أو الشمس مظلمة ودائماً اما
أن يكون النهار موجوداً أو الليل موجوداً ، ينتج انه دائماً اما
أن تكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً واما أن تكون
الشمس مظلمة .

القسم الثالث : ما تركيب من حملية ومتصلة وأصنافه
أربعة لأن الحملية اما أن تكون صفري أو كبرى وأياً كانت
فمشاركتها اما تالي المتصلة أو مقدمها ومعلوم أن المشاركة
في كل منها بجزء تام من الحملية ناقص من الشرطية (٧) .

الصنف الأول : هو المطبوع ، نحو كلما كان الشيء
انسانا فهو جسم وكل جسم متحيز ، ينتج انه كلما كان
الشيء انسانا فهو متحيز ، وشرط انتاجه ايجاب المتصلة
واشتمال المتشاركين على شرائط الانتاج ، ونتيجته متصلة ،
مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالي
الشرطية والحملية ، وينعقد من الأشكال الأربعة باعتبار

(٦) سواء كان واحدا كما في مثالنا أو متعددا كما في مثال الحاشية ،
وقد لا يكون في النتيجة غير نتائج التأليفات كما بين في موضعه .

(٧) ولا يتصور بالوجهين الاخيرين بل الوجوه الثلاثة كما في الاقسام
السابقة فلذا لم نقسم هذا القسم على وتيرتها .

المشاركين (٨) ، والشرائط المعتبرة في الأقيسة الحملية معتبرة بينهما .

الصنف الثاني : نحو كلما كان الشيء انسانا فهو ناطق وكل انسان كاتب (٩) ينتج كلما كان الشيء كاتباً فهو ناطق .

الصنف الثالث : نحو كل كاتب ناطق وكلما كان كل انسان جسماً نامياً فكل ناطق جسم نام ينتج (١٠) كلما كان كل انسان جسماً نامياً فكل كاتب جسم نام .

الصنف الرابع : نحو العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثاً كان الفلك حادثاً ينتج (١١) انه كلما كان العالم حادثاً كان الفلك حادثاً .

القسم الرابع : ما تركب من حمالية ومنفصلة وله

ثلاثة أصناف :

(٨) فان كان الاوسط محمولاً في التالي وموضوعاً في الحملية فهو الشكل الاول ، او بالعكس فهو الرابع ، أو محمولاً فيهما فهو الثاني ، أو موضوعاً فيهما فهو الثالث .

(٩) ونتيجته متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم والحملية عند رعاية الحملية في التأليف وتاليها تالي المتصلة .

(١٠) ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالي المتصلة كبرى والحملية صغرى .

(١١) ونتيجته متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم والحملية عند رعاية التأليف وتاليها تالي المتصلة .

الصنف الأول : ما كانت العملية فيه أقل من أجزاء المنفصلة ، كقولنا اما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً وكل زوج منقسم بمتساويين ، ينتج اما أن يكون العدد فرداً أو منقسماً بمتساويين ، وشرطه أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو أو حقيقية ، واشتمال المتشاركين على شرائط الأشكال ، ونتيجته منفصلة مركبة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك ، لأن العملية فيه صادقة والصادق من المنفصلة ان كان الطرف المشترك تصدق نتيجة التأليف أو الطرف الغير المشترك فذاك .

الصنف الثاني : ما كانت العمليات فيه بعدد أجزاء المنفصلة وهذا على وجهين الأول أن تكون الأقيسة الحاصلة من تأليفات العملية مع أجزاء المنفصلة متحدة النتيجة ، وشرط في هذا ما في الصنف الأول ، ونتيجته عملية واحدة ، ودليلها ظاهر (١٢) ، كقولنا دائماً اما أن تكون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف لفظ فكل كلمة لفظ ، ويسمى هذا القياس المقسّم ، الثاني أن تكون مختلفة النتيجة ، وشرط فيه ما مر ، ونتيجته منفصلة مركبة من نتایج التأليفات ، ووجهها واضح (١٣) ،

(١٢) فانه لما كانت العمليات صادقة في ذاتها فأى جزء يفرض صدقه من المنفصلة ينتج معها تلك العملية .

(١٣) فان العمليات فيه صادقة والصادق من أجزاء المنفصلة أى جزء كان تصدق النتيجة الحاصلة من تأليفه مع العملية المشاركة له ، ولكن لصادق غير معلوم فلا بد أن تؤلف النتيجة من نتایج التأليفات .

كقولنا دائماً اما أن تكون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وكل اسم غير مقترن بأحد الأزمنة ، وكل فعل مقترن به ، وكل حرف غير مستقل ، ينتج انه اما أن تكون الكلمة غير مقترنة بأحد الأزمنة أو مقترنة به أو غير مستقل ، وهذان الصنفان هما المطبوعان .

الصنف الثالث : ما كانت العملية فيه أكثر من أجزاء المنفصلة ، نحو دائماً اما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً ، وكل فرد لا منقسم بصحيحين ، وكل زوج منقسم بهما ، وكل زوج يعاند الفرد ينتج نتيجتين : احديهما قولنا اما أن يكون العدد لا منقسماً بصحيحين أو منقسماً بهما ، والأخرى قولنا : اما أن يكون العدد لا منقسماً بهما أو يعاند الفرد .

القسم الخامس : ما تركيب من متصلة ومنفصلة ، وله ثلاثة أصناف ، لأن الأوسط اما جزء تام منهما ، أو غير تام منهما ، أو تام من احديهما ناقص من الأخرى ، وعلى التقادير ، فاما أن تكون المنفصلة صفري والمتصلة كبرى ، أو بالعكس ، وهو المطبوع ، وشرط انتاجه كلية احدي المقدمتين ، وايجاب احديهما ، مثال الأول متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واما أن يكون النهار موجوداً أو الليل موجوداً ، ينتج انه اما أن تكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً ، ومثال الثاني متى كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً ، وكل حيوان اما أبيض أو أسود ، ينتج انه متى كان هذا الشيء انساناً فهو اما أبيض أو أسود ، ومثال

الثالث متى كان العالم حادثاً (١٤) فالواجب تعالى مختار ،
ودائماً اما متى كان الواجب تعالى مختاراً فغير الواجب حادث ،
واما الواجب تعالى مُوجِبٌ تعالى عنه علواً كبيراً ، ينتج انه
دائماً اما متى كان العالم حادثاً فغير الواجب حادث واما
الواجب موجب تعالى عنه .

ثم القياس ان تألف من مقدمتين فقط فبسيط ، والا
فمركب ، سواء تركب من اقترانيين حليين مثلاً ، نحو
الانسان عاقل ، وكل عاقل متطور ، وكل متطور متصاعد ،
فكل انسان متصاعد ، أو شرطيين نحو متى طبقت العدالة
تحققت الأمن والراحة ، وكلما تحققتا ترقّت البلاد ، وكلما
ترقت أخذت مكانتها بين الأمم ، أو من استثنائيين نحو كلما
كان المعلم مخلصاً نجح المتعلم ، لكن المعلم مخلص ، وكلما
نجح المتعلم انتقل الناس من الجهل الى العلم ، أو من اقتراني
واستثنائي ، فان كان الاستثنائي مستقيماً ، سمي قياساً حقيقياً
نحو متى صدق الضرب الأول من الشكل الثاني مع انعكاس
كبراه رجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول ، ومتى رجع
اليه صدقت نتيجته ، ينتج متى صدق الضرب الأول من
الشكل الثاني صدقت نتيجته ، لكن المقدم حق فثبت التالي ،
وان كان الاستثنائي غير مستقيم سمي قياساً خلفياً (١٥) نحو

(١٤) لان حدوث الشيء دليل على أنه حدث بالقصد والاختيار ، منه .

(١٥) بضم الخاء وفتحها ، ووجه التسمية على الاول انه يستلزم

خلفاً وفساداً على تقدير عدم صدق المطلوب ، وعلى الثاني انه يستلزم
المطلوب من جهة خلفه وورائه ، وتلك الجهة جهة نقيضه ، أى يجعل فساد

نقيض المطلوب دليلاً على صحة المطلوب .

متى لم تصدق الموجبة الجزئية في عكسها صدق نقيضها ، ومتى صدق نقيضها لزم (١٦) المحال ، لكن المحال باطل ، ومن هنا يظهر وجه تعريف قياس الخلف بقولهم : دليل يستلزم المطلوب بابطال نقيضه ، وكل منها اما مفصول النتائج ان لم يذكر مع كل قياس نتيجته كما تقدم ، واما موصول النتائج ان ذكرت معه وجعلت مقدمة (١٧) لقياس يليه ، وهكذا نحو الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام فالانسان جسم نام وكل جسم نام جسم فالانسان جسم ، وكل جسم جوهر فالانسان جوهر ، هذا وسر سوق القياس المركب ، هو أن احدى مقدمتي القياس البسيط (١٨) أو كليتهما نظرية فأقيم دليلها مقامها ، ومما ينبغي أن يعلم ان قياس المركب ذو جهتين ، فهو من حيث انتاج كل قياس

(١٦) ويثبت لزوم المحال بقولنا متى صدق النقيض ، انضم الى الاصل وجعل قياسا من الشكل الاول ، ومتى انضم هكذا لزم خلاف الاصل المسلم ، وهذا الخلاف لم ينشأ من هيئة الدليل ، لانه من الشكل الاول البديهي الانتاج ولا من صغراه ، لانه هو الاصل المسلم ، وانما حصل من الكبرى التي هي نقيض العكس فيكون هو باطلا والعكس صحيحا ، وهو المطلوب .

(١٧) وهي صغرى في الاقيسة الاقترانية ، ومقدم المقدمة الشرطية في الاقيسة الاستثنائية ، فعلم ان عدد الاقيسة يزيد على عدد المقدمات بواحد .

(١٨) يريد أن اصل القياس المركب كان قياسا بسيطا ، لكن لما كانت احدى مقدمتيه أو كليتهما نظرية أقيم دليلها أو دليلهما مقامهما ، ثم انه على التقديرين ان كان الدليل القائم مقام المقدمة النظرية بديهي المقدماتين يصير مجموع الاقيسة في الاول اثنين وفي الثاني ثلاثة ، والا كثرت الاقيسة بحسب احتياج الدليل الى الدليل ، فدقق .

لنتيجته وانتاج المجموع للنتيجة الأخيرة داخل في القسم الأول من الدليل ، وهو القياس المعرف بالدليل المستلزم لنتيجته استلزماً كلياً بالذات ، ومن حيث انتاج القياس الأول لنتيجة قياس يليه داخل في القسم الثاني كما ستعرفه ان شاء الله تعالى ، وان الحد الأوسط في القياس ان كان محكوماً (١٩) به أو محكوماً عليه لنسبة الصغرى (٢٠) أو لأحد طرفيها فالقياس قياس متعارف كما مر ، وان كان من متعلقات أحدهما فهو قياس غير متعارف ، وهذا ان اختلف فيه محمولا الصغرى

(١٩) كما في الشكل الاول والثاني ، أو محكوما عليه وذلك في الشكل

الثالث والرابع .

(٢٠) وذلك في الاقيسة الاقترانية الحملية ، وفي الاقترانية الشرطية التي اشتركت مقدماتها في جزء تام ، نحو متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، ومتى كان النهار موجودا كان العالم مضيئاً ، وقوله أو لأحد طرفيها ، وذلك في الاقيسة الاقترانية الشرطية التي اشتركت مقدماتها في جزء غير تام من الصغرى ، سواء كان المشترك فيه جزء تاما من الكبرى ، نحو متى كان اذا طلعت الشمس فالنهار موجود ، فاذا لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة ، ومتى لم تكن طالعة لم تستغن الغرفة عن المصباح أو غير تام من الكبرى ايضا كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا ومتى ثبت انه اذا لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة ، فمتى كان النهار موجودا كان الشمس طالعة فتأمل .

والكبرى فله نتيجة واحدة ، نحو الانسان مباين للأسد
والأسد مساو للثي فالانسان مباين للثي ، وان اتحدا فيه
فله نتيجتان : احديهما باثبات كلا المحمولين فيها ، وهي
لازمة له بالذات ، والقياس بالنسبة اليها داخل في القسم
الأول من الدليل ، كقولنا الانسان ملزوم للحيوان والحيوان
ملزوم للجسم النامي فالانسان ملزوم للزوم الجسم
النامي ، والثانية باسقاط أحدهما فيها ، نحو الانسان
ملزوم للجسم النامي ، وهذه النتيجة ليست لازمة له لذاته
لأن صدقها موقوف على صدق المقدمة الأجنبية ، وهي كل
ملزوم للزوم الشيء ملزوم له ، والقياس بالنسبة اليها داخل
في القسم الثاني ، ويسمى قياس المساواة ، اما لأن المعلم
الأول علمه التلاميذ بمثال اشتمل على مادتها ، نحو الانسان
مساو للناطق والناطق مساو للبشر ، واما لوجوب (٢١)
مساواة الأصغر والأوسط في النسبة الى متعلقهما ، فان
الانسان والناطق متساويان في النسبة بالمساواة الى متعلقهما.

قياس المساواة

القسم الثاني من أقسام الدليل ، دليل يستلزم النتيجة
استلزماً كلياً بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي مقدمة

(٢١) وان شئت قلت : لان النسبة في الصغرى مساوية في الكبرى ،
أى ان نسبة المحمول الى الموضوع في الصغرى من جنس نسبة المحمول الى
الموضوع في الكبرى كالمباينة والموافقة والمساواة والظرفية وغيرها ، منه .

خارجة عن الدليل غير لازمة لشيء من أجزائه ، فمنه
(قياس المساواة) وهو قياس غير متعارف متعلق أحد طرفي
الصفري طرف من الكبرى متحد فيه محمولاهما ، وتوقف
انتاجه على صدق مقدمة أجنبية مشتملة هي ونتيجته على
محمول الكبرى ، كقولنا الماء مظروف الكوز والكوز مظروف
البيت ، فان استلزامه لقولنا الماء مظروف البيت بواسطة
صدق مقدمة أجنبية ، هي كل مظروف مظروف البيت مظروف
البيت في الظروف الخارجية ، واما انتاجه للنتيجة الأولى
أعني قولنا الماء في ما هو في البيت فبذاته ، وهو باعتبارها
داخل في القسم الأول لكنه قياس غير متعارف كما علمت ،
ويتألف من الأشكال الأربعة بشروطها ، فان كان الأوسط
متعلق محمول الصفري وموضوع الكبرى فهو الشكل الأول
أو بالعكس فهو الرابع ، أو متعلق المحمول في الصفري
ومحمولا في الكبرى فهو الثاني ، أو متعلق الموضوع في
الصفري وموضوعا في الكبرى فهو الثالث ، وأخذ النتيجة منه
في الشكل الأول والثاني ظاهر ، وأما من الشكل الثالث
فبجعل موضوع الصفري موضوعاً فيها وإضافته الى محمول
الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليه وجعل محمول
الصفري محمولا ، فنتيجة قولك غلام المرأة انسان وكل امرأة
مؤنث غلام بعض المؤنث انسان ، وأما الشكل الرابع فبجعل
موضوع الصفري موضوعاً فيها وإضافته الى موضوع الكبرى بعد
ادخال السور الجزئي عليه ، فنتيجة قولك بنت الرجل حيوان
وكل ذكر بالغ من بني آدم رجل قولك بنت بعض الذكر

حيوان ، الا فلو عمل بموجب الظاهر لزم التخلف (٢٢) كما في
المثالين ، ومنه كل قياس من القياس المركب بالنظر الى نتيجة
قياس يليه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام
بالنظر الى نتيجة هي كل انسان جسم فانه انما يستلزمها
بواسطة مقدمة اجنبية هي كبرى ثانية أعني قولنا وكل جسم
نام جسم .

دليل الخلف

القسم الثالث دليل يستلزم النتيجة استلزماً كلياً
بواسطة مقدمة (٢٣) غريبة ، وهي عرفاً المقدمة الخارجة عن
الدليل اللازمة في كل مادة لاحدى مقدمتيه ، وهذا هو الدليل
المستلزم بواسطة عكس نقيض احديهما نحو الانسان حيوان
وكل لا جسم هو لا حيوان ، فانه يستلزم قولنا الانسان جسم
بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني وكل حيوان جسم .

(٢٢) لان النتيجة الظاهرة للقياس المذكور من الشكل الثالث هي
بعض غلام الانسان مؤنث ، وللقياس المذكور من الشكل الرابع هي بنت
الحيوان ذكر ولا شك في فسادهما .

(٢٣) المقدمة بالمعنى الاخص هما القضايا المذكورة لفظاً أو نية ،
وبالمعنى الاعم وهي ما يتوقف عليه انتاج الدليل فيشمليها وغيرها من المقدمات
المأخوذة من اشتراط الشرائط المقررة كايجاب الصغرى وكلية الكبرى .

الاستقراء والتمثيل

القسم الرابع : دليل مستلزم للنتيجة جزئياً وهو الاستقراء الناقص والتمثيل : أما الاستقراء الناقص ، فهو دليل يتركب من مقدمات يحكم فيها على جزئيات كلي بحكم ليثبت له كلياً نحو الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والأسد كذلك والفرس كذلك فكل حيوان كذلك ، وانما كان استلزامه جزئياً لأن ذلك الدليل في قوة أن يقال متى كان ما شاهدناه من جزئيات الحيوان محركاً لفكه الأسفل عند المضغ كان كل حيوان (٢٤) كذلك ، لكن المقدم حق ، ومعلوم أن اللزوم في تلك الشرطية مبني على بعض الأوضاع ، وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرة للجزئيات المستقرة في الحكم (٢٥) ، فان قلت فاذا كان الاستلزام الجزئي موجوداً فلم لم يلحقوه بالبرهان (٢٦) باعتباره ، قلنا لأن تحقق ذلك البعض من الأوضاع مضمون لا مقطوع ، وشرط البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى الأعم قطعياً .

وأما التمثيل : فهو دليل يشبه فيه جزئي بجزئي آخر في وصف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه

(٢٤) أي استلزام الاستقراء الناقص للنتيجة الكلية .

(٢٥) ومعلوم ان الاستلزام الكلي هو الذي يكون على جميع الاوضاع

والايمان للمقدم .

(٢٦) بالبرهان المفيد لليقين بل عدوه من الامارات .

به المعلن بذلك الوصف ، ويسميه الأصوليون قياساً ، والمتكلمون استدلالاً بالشاهد على الفائب ، نحو النبيذ كالخمر في الاسكار والخمر حرام فالنبيذ حرام ، وانما لم يكن استلزامه كلياً لأن ثبوت الحكم في المشبه مبني على بعض الأوضاع : كوضع عليه الوصف المشترك لحكم المشبه به ، وكونها غير مشروطة بخصوصية الأصل ، وغير معطلة بمقارنة الفرع ، ثم انها ليست قطعية فلا يكون الاستلزام الجزئي قطعياً ، اذ العمدة في اثبات العلية أمران : الأول الدوران وهو عرفاً ترتب الحكم على وصف صالح للعلية وجوداً وعدماً كالاسكار حيث توجد الحرمة عند وجوده كما في الخمر وتنعدم بعدمه كما في الخل ، ولا يفيد هذا الا الظن بعليته ، والثاني التقسيم الغير الحاصر وابطال ما سوى الوصف الخاص ، كأن يقال علة حرمة الخمر اما الاسكار أو اللون أو الاتخاذ من العنب مثلاً ، والأخيران غير صالحين لها لوجودهما في الخل مع الحل ، فتعين الأول ، وهذا أيضاً لا يفيد القطع بها لجواز كون العلة أمراً غيرها ، وكذا عدم اشتراط خصوصية الأصل وعدم مانعية الفرع عن تأثيره مظهران .

فائدتان :

الأولى : ان الاستقراء التام داخل في القسم الأول من الدليل ، ويسمى بالقياس المقسم .

الثانية : انهم أخرجوا القسم الثاني والثالث من الدليل عن القياس بقيد لذاته ، والقسم الرابع منه بقيد كلياً كما

علمت ، فاعترض عليهم بأنه ان قطع النظر في استلزام القياس للنتيجة عما سواه فليس شيء منها مستلزماً بذاته فوجب اخراجها جميعاً بقيد الاستلزام ، وان لوحظ معه المقدمات الخارجة عنه الأجنبية والغريبة ، وقولنا غير المستقرة من الجزئيات موافقة للمستقرة ، والجامع علة للحكم مطلقاً ، فكل منها مستلزم لها بسبب تلك المقدمات فوجب اخراجها بقيد لذاته ، وأجيب باختيار الشق (٢٧) الثاني ، لكن لما كان الاعتبار في القياس المعنى به الاستلزام الكلي القطعي بالذات ، والمقدمة الأجنبية انما تعتبر اذا كانت صادقة ، والمقدمات الغريبة صادقة كأصولها كان استلزام القسم الثاني والثالث كلياً قطعياً ، لكن لا لذاتهما فأخرجوهما عنه بقيد لذاته ، ولما لم تكن المقدمة الخارجة في القسم الرابع قطعية الصدق أبداً ، أخرجوه عنه بقيد الكلي ، فتأمل .

(٢٧) واعترض على هذا الجواب بأنه اذا كان الاعتبار في القياس الاستلزام الكلي القطعي لزم مفاسد ، منها خروج ما عدا القياس البرهاني لا سيما الشعريات ، والمغالطات ، ولزم أن يخرج من قياس المساواة والدليل المستلزم للنتيجة بعكس النقيض ما كانت مقدماته او احديهما غير قطعية الى غير ذلك اللهم الا ان يقال لما كانت تلك الادلة متداولة في البين جدا اكتفى بالاستلزام الكلي القطعي حقيقة او ادعاء ، كما في مواد النقض لا سيما وقد اعتبر في الدليل الانتاج بعد التسليم لمقدماته ، بخلاف المستقرة والتمثيل لبنائهما على مقدمات ضعيفة جدا فلم يسامح فيهما ولم يرتكب ادعاء التسليم ، وفيه ما لا يخفى .

الباب الخامس

في مواد الأدلة

قد علمت أن أقسام التصديق أربعة : اليقين ، والجهل المركب ، والتقليد ، والظن ، فاعلم أن القضايا اليقينية إما بديهية لا يحتاج العلم بها الى دليل أو نظرية تكتسب به . أما البديهية فست :

الأولى - الأوليات : وهي ما حكم بها العقل بعد تصور أجزائها بالذات ، نحو الشيء إما أن يكون أو لا يكون ، والواحد نصف الاثنين .

الثانية - الفطريات : وتسمى قضايا قياساتها معها : وهي ما يحكم بها بعد تصور أجزائها بسبب وسط حاضر في الذهن ، نحو الأربعة زوج (١) .

الثالثة - المشاهدات : وهي ما حكم بها العقل بعد تصور أجزائها باستعمال الحس الظاهر ، وتسمى حسيات ، نحو القمر لامع أو الحس الباطن نحو أنا جائع وتسمى وجدانيات (٢) .

(١) بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين ، ويقرر بقولنا الأربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج .

(٢) والوجدان هو قوة الوهم المشهور بالواهمة ، فانها تدرك المعاني الجزئية الموجودة في الاعيان كالحب والعداوة والجوع والعطش ، وهي بديهية لمن وجدها في وجدانه لا لغيره .

الرابعة - المتواترات : وهي ما يحكم بها العقل بعد تصور أجزائها بسبب قياس (٣) خفي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عادة (٤) تواطؤهم على الكذب كالحكم بوجود ما لم نره من البلاد ، ويشترط استنادهم الى الاحساس التام في كل طبقة ، وبلوغهم عدداً يحصل العلم باخبارهم في كل منها ، وان لا يعارض اخبارهم مانع قاطع ، ولا ضبط للعدد ، بل المدار حصول العلم .

الخامسة - المجربات : وهي ما حكم العقل بها بعدها بسبب قياس خفي حاصل دفعة عند تكرار احساس ترتب الحكم على التجربة ، كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء .

السادسة - الحدسيات : وهي ما حكم العقل بها بعد تصورها بسبب القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس (٥) ، وهو ملكة الانتقال الدفعي من المباديء الى المطالب ، اما بأصل الفطرة كما في أصحاب القوى القدسية ، أو بممارسة مباديء الحكم كما في غيرهم ، وذلك كالحكم بأن نور القمر مستفاد

(٣) تقريره لو لم يكن ذلك الخبر صادق لما اتفق عليه جمع كثير وجم غفير ، لكنهم اتفقوا عليه فيكون صادقاً .

(٤) وان أمكن عقلاً تواطؤهم عليه ، فان العلوم العادية لا يدافعها الا مكان العقلي لمخالفها .

(٥) وهي غير بديهية لغير اصحاب الحدس المربوط بها ، فمثالنا نظرية صرفة لاهل النحو والصرف مثلاً .

من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرار
مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية حسب قربه وبعده منها ،
ومعنى خفاء القياس حصوله مرتباً للحاكم مع عدم شعوره
وعدم نظره هناك .

وأما اليقينيّات النظرية : فهي قضايا يحكم بها العقل
قطعاً بواسطة ترتيب المقدمات اليقينية تدريجاً وسـوـق
البرهان عليها .

وأما القضايا المجهولة جهلاً مركباً : فهي قضايا كاذبة
يحكم بها العقل المغلوب للوهم حكماً جازماً ثابتاً غير مطابق
للواقع بزعم البداهة أو بواسطة دليل فاسد اشتبه عليه
بالبرهان ، نحو كل موجود فله مكان وجهة .

وأما التقليديّات : فهي قضايا يحكم بها العقل حكماً
جازماً غير ثابت بمجرد تقليد من يثق به كقولنا صلوة الوتر
مندوبة .

وأما الظنيّات : فهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً
غير جازم ، كالحكم بأن الطائف بالليل خائن .



الباب السادس

في الصناعات الخمس

١ - البرهان :

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن اليقين ، كقولنا المتناقضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والفرض منه تحصيل العلم الأعلى وهو اليقين .

٢ - الخطابة :

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن الاعتقاد فيه ، كقولنا الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، والفرض منه ترغيب الناس في ما ينفعهم ، وتنفيرهم عما يضرهم .

٣ - الجدل :

دليل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة من حيث هي كذلك ، كقولنا القصاص عدل ، والعدالة ضمان لراحة الناس ، والفرض منه اسكات الخصم واقناع العاجز عن ادراك المقدمات اليقينية ، الدقيقة ، وأشار سبحانه وتعالى الى هذه الصناعات الثلاث بقوله الكريم : « أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي أحسن » . [النحل - ١٢٥] .

٤ - الشعر :

دليل مؤلف من مقدمات مخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض كقول الشاعر :

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق
وغالب تأليفه بصياغة الشعر ، والفرض منه التأثير في
السامع بالقبض أو البسط .

٥ - المغالطة :

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن
العالم فضاء واسع ، أو من مقدمات فاسدة مادة أو صورة
شبيهة بالحق ، والفساد الصوري يحصل من ملاحظة مقدمة
مع أخرى ، لينتظم دليل لا يكون على صورة أحد الاشكال
الأربعة ، لعدم تكرر الأوسط ، نحو الانسان حيوان وبعض
الحيوان أسد بالنظر الى أن الحيوان المحمول على الانسان
غير الحيوان الموضوع للأسد ، وأما الفساد المادي فهو أن
يستعمل المقدمات الكاذبة الشبيهة بالصادقة ، لاشتباه ناشيء
من ملاحظة اللفظ أو المعنى ، أما الأول فكأن يكون الحد
الأوسط لفظاً مشتركاً ، ويراد منه في إحدى المقدمتين معنى
وفي الأخرى آخر ، كقولنا الذهب عين والعين يسقى بها الزرع
فيتوهم انتاجه لنتيجة أن الذهب يسقى به الزرع غافلاً عن
أن العين في الصغرى بمعنى الذهب وفي الكبرى بمعنى
الينبوع ، وأما الثاني فكأن تزعم صحة العكس كلياً من صحة

الأصل ، نحو النفس جوهر موجود وكل موجود متحيز ، أو أن تأخذ من قام به صفة بالعرض مقام من قامت هي به بالذات ، كقولهم جالس السفينة متحرك وكل متحرك تتبدل السطوح المحيطة به الى غيرها ، وأعظم فوائدها الاحتراس عن الوقوع في شبكة مغالطات الخادعين ، وهي اذا استعملت في مقابلة الشخص الحكيم سميت سفسطة ، أو في مقابلة الجدلي سميت مشاغبة .

فائدة :

لا بد أن يكون الأوسط علة للتصديق بالنتيجة ، ولهذا يقال له الواسطة في الاثبات ، فهو مع ذلك ان كان علة لها في نفس الأمر ، فالدليل المشتمل عليه يسمى دليلاً لَمِيّاً ، نحو فلان متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ففلان محموم ، والا فيسمى دليلاً إِنِّيّاً كعكس هذا الدليل .

❖ خاتمة ❖

أشرف الأدلة البرهان ، فالخطابة ، فالجدل ، وأخسها المغالطة ، فالشعري ، بل الشعري ليس دليلاً في الحقيقة ، لأن مقدماته مخيلة لم يتعلق بها تصديق فكونها قضية ككون الممكنة موجهة .

وجه الله تعالى بفضله وجوهنا الى قبلة قبوله ، وحشرنا في خيار أمة حبيبه ورسوله ، واستخدمنا في نشر دينه ، فروعه وأصوله ، وفتح لنا من كل جهة أبواب الرضا ووصوله بمنه وكرمه ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

فرغت من تأليف رسالتي العزيزة ليلة الثلاثاء لسبع خلون
من ذى الحجة الحرام سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعين
في مدرسة بيارة المباركة . وفرغت من استنساخها ثانية
قبيل العصر من يوم الأحد الثالث من محرم الحرام
سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانين هجرية في غرفة
تدريسي بالجامع المبارك المنسوب للحضرة
الغيلانية في بغداد المحروسة وفرغت من
الاستنساخ الثالث في ضحوة يوم الأحد
العشرين من ربيع الثاني سنة ألف
وثلاثمائة وأربعة وتسعين هجرية
المصادف للشهر الخامس من سنة
ألف وتسعمائة وأربعة وسبعين
ميلادية ، صلى الله تعالى على
سيدنا محمد وسائر الانبياء
والمرسلين

وان الخادم للعلم والدين عبدالكريم محمد
فتاح الكردي الشهرزوري المنسوب الى عشيرة
القاضي في ناحية السيد صادق رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وهذه الرسالة العلية ، رسالة الوجيهة المرضية

أحمدك (١) اللهم على نعمك الخفية والجلية ، وأصلي
وأسلم على حبيبك محمد خير البرية ، وعلى آله وأصحابه أولى
النفوس الزكية .

وبعد فيقول الفقير الى الله الصمد عبدالكريم بن محمد
أكرمهما والمسلمين بلقاء ذاته القدسية : هذه رسالة جليلة ،
حوت فرائد سنية ، وفوائد بهية ، ألفتها للراغبين في معرفة
موجهات القضية ، وسميتها ((الوجيهة المرضية)) والله
أسأل النفع بها لي ولطلاب العلوم العلية ، فانه ولي كل نعمة
وعطية ، ورتبتها على مقدمة وأربعة أبواب ، وقدمتها اليهم
كهدية سنية .

(١) التعبير بالجمال الفعلية لافادة التجدد ، واختيار المضارع للاشعار
بالاستمرار ، والاتيان بضمير المخاطب للتبرك بخطابه والايماء الى قرب
حضوره .

المقدمة

كل نسبة تامة خبرية مكيفة في نفس الأمر بكيفية ، من
الضرورة ، والدوام ، والفعل ، والامكان ، وتسمى مادة
القضية : كالنسبة وطرفيها ، وكما تتصف بها في نفس الأمر
فقد تعتبر ذهنا ، ويذكر ما يدل عليها فتسميان جهة القضية ،
كما تسمى القضية موجهة ، ومنوعة ، ورباعية . ثم ان طابقت
الجهة العقلية واللفظية الجهة الواقعية فالقضية موجهة
صادقة (٢) ، والا فلا (٣) .

(٢) ولا يخفى ان هذه المطابقة تستلزم مطابقة النسبة للواقع ، فان
الصدق لا يحصل الا بالمطابقتين .

(٣) أى وان لم تطابق الجهة المادة سواء لم تطابق النسبة الذهنية
للواقع نحو الانسان أسد بالضرورة او طابقتها نحو الانسان كاتب بالضرورة،
فلا تصدق القضية .

الباب الأول

في الموجهات وتعريفها والنسب بينها

فاعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة ، وهي التي كانت حقيقتها ايجاباً أو سلباً ، واما مركبة ، وهي التي كانت حقيقتها (١) ملتئمة منهما ، والحكم الثاني منهما مقصوداً (٢) كالأول ، وقيداً له مفاداً بعبارة اللا دوام ونحوه رافعاً لكيفية النسبة الأولى ، لا لنفسها ، وكل منهما غير محصور ، لكنهم اقتصروا على ذكر ما يحتاج اليه ، ومنها ما هي مشهورة ، ومنها ما هي غير مشهورة .

أما المشهورة فخمس عشرة ، والبسيطة منها ثمانية .

الأولى - الضرورية المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة التامة ما دام ذات الموضوع موجوداً أو

(١) وانما قلنا حقيقتها اذ قد لا يكون تركيب لفظاً ، نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ، عوضاً عن قولهم كل انسان كاتب بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية ، منه .

(٢) وانما تعرضت لكون النسبة الثانية مقصودة كالاولى ، للاحتراز عن القضية البسيطة نحو لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ، فانه يستفاد هنا ثبوت ضرورة السلب ، لكن ذلك ليس بمقصود ، وانما المقصود السلب الضروري ، وانما قلت وقيداً له ، لئلا يدخل في المركبة قضيتان مختلفتان الحكم مستقلتان ، نحو الانسان حيوان بالضرورة ، وليس بأسد بالضرورة ، وانما قلت ومفاداً بعبارة اللا دوام ونحوه ، لان القضية البسيطة المرتبطة بالقضية التي تستفاد من معنى اللا دوام مثلاً ، لا تسمى في العرف مركبة ، وانما قلت رافعاً لكيفية النسبة ، للاحتراز عن قولنا الشيء اما أن يكون موجوداً ، أو لا يكون موجوداً .

معدوماً (٣) أي في جميع (٤) أوقات وجوده (٥) أو عدمه ،

(٣) لم يذكر القدماء في تعريفها قيد او معدوما ، فاعترض عليهم بأنه يستلزم اقتضاء السالبة الضرورية وجود الموضوع مع انه خلاف القاعدة المقررة ، فأجاب بعض بأن تلك القاعدة مخصوصة بما اذا لم يكن هناك ما يستلزم اقتضاؤها وجوده ، كما هنا ، والا فتقتضيه ، وبعض آخر بأنه يلزم مخالفة القاعدة اذا كان قولهم : ما دام ذات الموضوع وجوداً قيداً للنسبة التامة ، أو لضرورتها في السالبة ، وأما اذا كان قيداً للنسبة بين بين فلا ، ولما حقق بعض الاخراء ان كونه قيداً للنسبة بين بين باطل ويحتاج المقام الى زيادة قيد أو معدوما حتى لا يلزم مخالفة القاعدة المقررة زاده ، ولما رأينا صنيعة حقاً تبعنائه ، وزدنا ذلك القيد ، كى نسلم من الاعتراض .

(٤) اشار بقوله اى في جميع الى أن ما دام هنا ظرفية ، فيكون أوقات وجود الموضوع ظرفاً للضرورة ، فلا يصدق حينئذ قولنا زيد موجود بالضرورة ، لان وجوده في أوقات وجوده ليس ضرورياً وان كان وجوده بشرط وجوده أى بشرط تعلق ارادة البارى تعالى ضرورياً ، حتى يعتراض بلزوم جمع النقيضين ، لصدق قولنا زيد ليس بموجود بالامكان الخاص . لا يقال فتتخصر الضرورة الذاتية حينئذ في الضرورة الازلية ، لان ما لم يجب له الوجود لم يجب له شئ في أوقات وجوده ، لانا نقول ثبوت الذاتيات ولو ازمها ضرورى للشئ في جميع أوقات الوجود ، فلا تنحصر فيها ، بل سلب الانواع المتباينة بعضها عن بعض ، وسلب اضداد لوازم الذات عنها ضرورى ايضاً .

(٥) أشار بقوله أوقات وجوده الى ان هذه الضرورة ليست ازلية ، ولا وصفية ، ولا وقتية ولا بشرط المحمول ، وأشار باطلاق العبارة الصادق بأن يكون منشأ الضرورة الذات المحض ، أو غيره ، الى انها ليست بالضرورة لاجل الموضوع وهى أن يكون منشؤها محض الذات ، فالضرورات ست ، فاحفظها .

نحو (٦) كل انسان حيوان ، أو ليس بأسد ، وكل أربعة زوج ، أو ليست بفرد ، والله سبحانه وتعالى قادر ، أو ليس بعاجز ، أو واجب الوجود ، أو ليس بممكن خاص بالضرورة ، ووجه تسميتها اشتمالها على الضرورة الغير المقيدة بالوصف أو الوقت .

الثانية - المشروطة العامة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة (٧) النسبة ، بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه ،

(٦) أشار بالامثلة الى أن الوجود المستفاد من قوله : ما دام موجودا ، أعم من الوجود المحقق ، والمقدر ، في الخارج كما في القضايا الخارجية ، والحقيقية ، أو في الذهن ، كما في الذهنية الحقيقية ، أو الفرضية ، والى أن وقت الموضوع أعم من المحقق ، والموهوم ، والى ان المحمول في القضية لضرورية يكون ذاتيا ، وعرضيا لازما ، فتبصر فيه . وقوله : نحو كل انسان الى قوله والله سبحانه وتعالى ، مثال للموجبة ، والسالبة ، من الخارجية ، والحقيقية ، مع كون الوقت حقيقيا ، والمحمول ذاتيا ، أو لازما للذات ، وقوله : والله سبحانه تعالى ، مثال للخارجية الموجبة ، والسالبة ، مع الوقت الوهمي ، وقوله : أو واجب الوجود ، مثال للذهني الحقيقي الموجبة ، وقوله : أو ليس بممكن خاص ، مثال للذهنية الحقيقية السالبة ، وقوله : وشريك الباري تعالى ، مثال للذهنية الفرضية الموجبة ، والسالبة على رأي من قال : بامتناع التعدد الذهني للباري تعالى ، كالتعدد الخارجي ، وقوله : بالضرورة أى ما دام موجودا ، للموجبات ، والسوالب التي تصدق ، مع وجود الموضوع ، وقوله : أو معدوما ، لسائر السوالب .

(٧) احترز بقوله : بالضرورة عما حكم فيه بجهة غيرها ، وبقوله : بشرط آه احترز عن الضرورة الذاتية، والوقتية المعينة، وغير المعينة، والضرورة في وقت الوصف ، وبقوله : بوصفه ، عما حكم فيه بالضرورة الوصفية في



مقارنة له بأن يكون للوصف مدخل في الضرورة ، سواء تحققت معها الضرورة في (٨) وقت الوصف ، بأن يكون نفس الوصف ضروريا (٩) للذات في وقته ، ومستلزما لها ذاتيا (١٠) أو عرضيا لازما (١١) للماهية ، أو للوجود (١٢) ، أو مفارقا اضطراريا في وقته ، كالانخساف (١٣) في كل منخسف مظلم ،

ما لم يكن الوصف عنوان الموضوع ، نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة بشرط كونه كاتبا ، فانها مشروطة غير معتبرة ، وبقوله : مقارنة له ، عن نحو كل حي يموت بالضرورة ، لان الموت لا يقارن الحياة بل يعقبها ، وبقوله : بأن يكون للوصف مدخل الى ان هذه المشروطة اعم من أن يكون الوصف منشأ للضرورة فيها ، وتسمى حينئذ بالمشروطة لاجل الوصف ، نحو كل متعجب ضاحك ، او لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة .

(٨) بأن يكون وقت وصف الموضوع ظرفا لضرورة النسبة ، مع قطع النظر عن أمر خارج ، ثم ان هذا الشق مادة اجتماع المشروطتين ، والشق المفاد بقوله أو غير ضروري مادة افتراقها بالمعنى الاول .

(٩) مادة اجتماع المعنيين .

(١٠) نحو كل انسان حيوان بالضرورة بشرط كونه انسانا .

(١١) نحو كل زوج منقسم بمتساويين بالضرورة .

(١٢) أى الوجود الخارجى ، نحو بعض الاسود حبشى بالضرورة ،

أو الذهني ، نحو بعض النوع انسان بالضرورة .

(١٣) عند الفيلسوفى الزاعم لايجاب البارى تعالى ، فانه على هذا يكون

الانخساف ضروريا ، في وقت الحيلولة للقمر ، لا يكون فيه دخل واختيار للقمر ، ولا للفاعل الواجب تعالى عما يقولون علوا كبيرا ، وأما على المذهب الصحيح ، من اختيار الواجب تعالى في كل شيء ، فالانخساف للقمر ، من الاوصاف الاختيارية للبارى تعالى ، وان كان اضطراريا للقمر .

أو ليس بمضيء بالضرورة ما دام منخسفاً على زعم الفلاسفة،
أو غير ضروري ، ويكون لها دخل (١٤) في الضرورة ، نحو كل
كاتب متحرك الاصابع ، أو ليس بساكنها بالضرورة ما دام
كاتبا ، وذلك الدخل (١٥) والاقتضاء أعم من الاقتضاء التام ،
علة لها ، أو معلولا كما في المثالين ، ومن الناقص ، نحو بعض
الحار ذائب ، أو ليس بجامد بالضرورة ما دام حاراً ، فإن
المقتضي للذوبان ، وسلب الجمود ، ليس مجرد الحرارة ، بل
هي والدهنية ، ووجه تسميتها ، اشتمالها على شرط
الوصف ، وكونها أعم من المشروطة الخاصة ، وربما تقال
على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع (١٦)
أوقات الوصف ، سواء كان له دخل في الضرورة ، بأن تكون
ضرورية للذات (١٧) في وقته ، ذاتياً أو عرضياً ، لازماً للذات ،

(١٤) مادة افتراق المعنى الاول .

(١٥) أى دخل وصف الموضوع ، واقتضاؤه لضرورة المحمول ، وقوله
كما في المثالين ، الاول ، للاول ، والثاني ، للثاني ، فإن الانخساف علة
للاطلاع ، والكتابة معلول لتحريك الاصابع .

(١٦) أى في جميع أوقات وصف الموضوع ، بالمعنى الذى ذكرناه في

الحاشية قبل .

(١٧) هذا ناظر الى مادة اجتماع المشروطتين ، والشق الاخير الى

مادة افتراق المشروطة بالمعنى الثانى ، والضابط ، انه بعد ما كانت المادة
مادة الضرورية ، ان كان وصف الموضوع ضروريا للذات ذاتيا ، أو عرضيا ،
لازماً للذات ، أو مفارقاً اضطرارياً كالانخساف للقمر ، اجتمعت المشروطتان
وان كان عرضياً مفارقاً اختيارياً ، فان كان له دخل في الضرورة ، فالصادق
هو المشروطة بالمعنى الاول ، نحو كل كاتب متحرك الاصابع ، والا فالصادق
هو المشروطة بالمعنى الثانى ، نحو كل كاتب حيوان ، فاحفظه .

أو مفارقاً ، اضطرارياً في وقته كما مر ، أولاً ، نحو كل كاتب حيوان ، أو ليس بأسد بالضرورة ما دام كاتباً ، وتسمى بالمشرطة في وقت الوصف .

الثالثة - الوقتية المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين ، عينه الحاكم من بين أوقات الموضوع ، نحو كل انسان حيوان (١٨) ، أو ليس بأسد بالضرورة في وقت الولادة ، وكل قمر (١٩) منخسف ، أو ليس بمضيء بالضرورة في وقت الحيلولة ، وليس المراد بهذا التعيين ، التعيين الشخصي ، بل ما يكون أخص من وقت من أوقات الموضوع ، واحداً كما مثلنا ، أو متعدداً نحو كل انسان حيوان بالضرورة طفلاً وشاباً وكهلاً .

الرابعة - المنتشرة المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما لم يعينه الحاكم من أوقات الموضوع ، وان تعيّن في ذاته ضرورة ان كل موجود متشخص ، نحو كل انسان متنفس ، أو ليس بأسد بالضرورة

(١٨) نحو الانسان حيوان ، او عرضياً لازماً ، نحو كل زوج منقسم بمتساويين بالضرورة ، أو مفارق اضطرارياً ، نحو كل منخسف مظلم .

(١٩) اعترض بأن كلمة كل تقتضي افراد الموضوع ولا تعدد هنا ، واجيب بجوابين : الاول ، انها انما تقتضي مطلق التعدد ، ولو ذهنياً والتعدد الذهني هنا محقق ، والثاني ان المراد من ادخال كلمة كل في نحو هذا المثال ، عدم خروج شيء من افراد مدخولها عن الحكم على تقدير وجودها .

وقتاً ما ، فهذه ضرورات (٢٠) أربع : الضرورة الذاتية ، أي في جميع أوقات الذات ، محققة (٢١) ، أو موهومة ، والضرورة الوصفية ، والضرورة الوقتية المعينة ، والضرورة الوقتية الغير المعينة .

الخامسة - الدائمة المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة التامة ، ما دام ذات الموضوع موجوداً (٢٢) ، أو معدوماً ، نحو كل فلك متحرك ، أو ليس بساكن دائماً ، ما دام الذات ، ووجه تسميتها ، على قياس الضرورية المطلقة .

السادسة - العرفية العامة : وهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة ، ما دام وصف (٢٣) الموضوع ، نحو كل انسان حيوان ، أو ليس بأسد بالدوام ، ما دام انساناً ،

(٢٠) ولها خامسة ، وهي الضرورة الازلية ، بمعنى ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع ، ازلا وابداً ، وسادسة ، وهي الضرورة لذات الموضوع ، بأن يكون منشؤها الذات البحت ، نحو الاربعة ليست بفرد بالضرورة وسابعة ، وهي الضرورة بشرط المحمول الواقع ، لكنهم عدوها ستة اقسام ، لعدمهم قسمي الضرورة الوقتية المعينة وغير المعينة واحداً .

(٢١) هذا التعميم ليندرج في الضرورة الذاتية نحو كل يوم من ايام هذا الفصل زمان بالضرورة ، والله تعالى عالم بالضرورة .

(٢٢) والمتبادر من هذا التعريف ، مغايرة محمولها للوجود ، فلا يرد ان زيدا موجود دائماً قضية صادقة مع صدق نقيضها ، أعني زيد ليس بموجود بالاطلاق العام .

(٢٣) ولك أن تجعل الوصف ظرفاً ، هرباً عن مؤنة التقييد ، أو قيداً لموافقة المشروطة المعتبرة .

ولما (٢٤) لم يختلف هنا معنى شرطية الوصف ، وظرفيته للدوام
اذ كلما صدق الدوام للذات المقيدة بالوصف صدق له في
أوقاته ، وبالعكس ، لم يعتبر لها معنيان ، كما في المشروطة ،
ووجه تسميتها ان أهل العرف العام يفهمون هذا المعنى من
كل سالبة غير مقيدة بقيد ما دام ، ويكون بين وصفي
موضوعها ومحمولها منافاة ، وهذا القدر كاف في نسبتها الى
العرف العام ، وانها أعم من العرفية الخاصة .

السابعة - المطلقة العامة : وهي القضية التي حكم فيها
بفعلية (٢٥) النسبة أي خروجها من القوة الى الفعل ، سواء
كانت زمانية متحققة في جميع الأزمنة ، نحو فلك القمر
متحرك بالفعل ، أو في بعضها ولو مرة ، نحو القمر منشق
بالفعل ، أو غير زمانية ، نحو كل يوم من أيام هذا الشتاء
بارد بالفعل ، والله تعالى عالم بالفعل ، ووجه تسميتها أن

(٢٤) والتفصيل ان ما دام لتوقيت الحكم بمدة ثبوت خبرها لاسمها،
وذلك التوقيت قد يكون باعتبار المدخلية ، كما في قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتباً ، وقد يكون باعتبار الظرفية الخالصة ، كما في قولنا كل
كاتب حيوان ما دام كاتباً ، ولما كان اعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورية
اعتبر هناك المعنيان ، ولما لم يختلفا بالنسبة الى الدوام ، لم يعتبر فيه .

(٢٥) قال الامام الرازي في شرح المطالع ، والحق ان الفعل ليس
كيفية للنسبة ، لان معناه ليس الا وقوع ، والكيفية لا بد ان يكون امراً
مغaira لوقوع النسبة الذي هو الحكم . وانما عد المطلقة من الموجهات
بالمجاز ، انتهى ، اي باعتبار كونها في صورة الموجهات ، لاشتمالها على
قيد بالفعل ، قاله عبدالحكيم : ويؤخذ من كلامه ان الثبوت بالفعل ان
كان مغaira لفعلية الثبوت ، فالمطلقة العامة موجهة ، والا فلا .

الفعلية المعتبرة فيها تفهم لغة من القضايا المطلقة عن القيد ، فأخذت المطلقة في اسمها اعتباراً لاسم المطلق في المقيد ، وانها أعم من الوجوديتين ، كما يأتي ، ان شاء الله تعالى .

الثامنة - الممكنة العامة : وهي القضية (٢٦) التي حكم فيها بإمكان النسبة ، ومعناه سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف لها ، نحو كل انسان كاتب بالامكان العام ووجه تسميتها اشتمالها على الامكان ، وكونها أعم من الممكنة الخاصة .

وأما المركبة منها ، فسبع :

الأولى - المشروطة الخاصة : وهي المشروطة العامة المقيدة بقيد اللا دوام (٢٧) الذاتي ، وتعرف بأنها قضية

(٢٦) في شرح المطالع ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل ، لعدم اشتمالها على الحكم ، وانما هي قضية بالقوة القريبة من الفعل ، باعتبار اشتمالها على الموضوع ، والمحمول ، والنسبة ، وعدّها من القضايا ، كعدهم المخيلات منها ، مع أنه لا حكم فيها بالفعل ، وقال عبدالحكيم : والذي يقتضيه النظر الصائب ، أن الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايراً لامكان الثبوت ، فالممكنة مشتملة على الحكم ، والجهة ، فتكون قضية موجهة ، وان لم يكن مغايراً لها ، فلا حكم فيها انتهى .

(٢٧) وانما قيد اللادوام بالذاتي ، لان اللادوام الوصفي غير صحيح ، وكذا اللادوام بلا قيد ، لصحة تقريره في الوصفي ، والحاصل أن المقيد مقيد بشرط الوصف ، ودوام النسبة فيه بحسب الوصف ثابت فتقيده بالادوام الوصفي يؤل الى جمع النقيضين ، وكذا تقيده بالادوام المطلق ، لانه يصدق في اللادوام الذاتي ، والادوام الوصفي ، وهذا الثاني منهما باطل ، لما مر .

حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف ، ولا دوامها بحسب الذات ، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً ، أي ليست تلك النسبة الايجابية دائمة في جميع أوقات الذات ، بل في بعضها (٢٨) ، وإذا انتفى الايجاب كذلك ، تحقق السلب في الجملة ، فمعنى لا دوام (٢٩) أية قضية باعتبار منطوقه مطلقة عامة مخالفة لها كيفاً ، ووجه تسميتها اشتمالها على اشتراط الضرورة بالوصف ، وكونها أخص من المشروطة العامة .

الثانية - العرفية الخاصة : وهي العرفية العامة المقيدة باللا دوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بدوام النسبة بحسب الوصف ، ولا دوامها بحسب الذات ، ومثالها ووجه تسميتها كأختها .

(٢٨) اشارة الى ان السلب رفع للايجاب الكلى ، الصادق بالايجاب في بعض اوقات الذات ، الذى هو وقت وصفه ، وبالسلب في بعض اوقاته الآخر الذى هو غير وقت وصفه ، والا فالسلب الكلى بالنظر الى جميع أوقات الذات كاذب ، ضرورة تحقق الايجاب في جميع اوقات الوصف ، الذى هو بعض اوقات الذات ، ومن هنا يعلم ان التقييد باللادوام الذاتى انما يصح ، اذا كان الوصف مفارقاً .

(٢٩) يريد ان اللادوام هنا وان كان متحققاً في ضمن رفع حكم الجزء الاول في بعض الاوقات بواسطة رفعه لحكم الجزء الاول الحاكم بتحقيق الايجاب ، أو السلب ، في أوقات الوصف ، الا أن منطوقه الصريح مطلق عن التقييد بالاوقات ، كما هو معنى فعلية النسبة التى تعبر عنها بالمطلقة العامة ، فلا يرد ان اللازم لتحقيق حكم الجزء الاول في جميع الاوقات تحقق خلافه في وقت ما ، وهو مفهوم القضية المطلقة المنتشرة التى هى أخص من المطلقة العامة ، لا المطلقة العامة .

الثالثة - الوقتية : وهي الوقتية المطلقة المقيدة باللا دوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين ، ولا دوامها بحسب الذات ، نحو كل قمر منخفض بالضرورة في وقت معين ، لا دائماً .

الرابعة - المنتشرة : وهي المنتشرة المطلقة مع قيد اللا دوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما لا دائماً ، ومثالها كأختها ، ووجه تسميتهما يظهر من وجه بسيطتهما .

الخامسة - الوجودية اللا دائمة : وهي المطلقة العامة مع قيد اللا دوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بفعلية النسبة ، ولا دوامها ذاتاً ، نحو كل انسان كاتب بالفعل ، لا دائماً ، ووجه تسميتها ان الحكم فيها بوجود النسبة بالفعل ، وتقييدها باللا دوام .

السادسة - الوجودية اللا ضرورية : وهي المطلقة العامة ، مع قيد اللا ضرورة الذاتية ، ومعناها سلب الضرورة عن النسبة المقيدة ، فان كانت ايجابية فهي الامكان العام للسلب ، أو سلبية فهي الامكان العام للايجاب ، ووجه تسميتها يظهر من وجه أختها

السابعة - الممكنة الخاصة : وهي الممكنة العامة ، مع قيد اللا ضرورة الذاتية ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بامكان النسبة بحسب الذات ، ولا ضرورتها كذلك ، نحو كل انسان كاتب بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية ،

ولما كانت جهة الجزء الأول الامكان العام ، وآفاد لا ضرورته
امكان خلافه ، كان تركيب الممكنة الخاصة من ممكنتين
عامتين مختلفتين في الكيف ، ووجه تسميتها اشتمالها على
سلب الضرورة عن جانبي النسبة ، وهو الامكان الخاص ،
ولذلك قد يكتفي فيها بلفظه ، كما يكتفي في الوجودية
اللا دائمة بالاطلاق الخاص ، بناء على أن معناه سلب الدوام
عن جانبي النسبة ، الذي هو محصل القضية .

فائدتان :

الأولى : أنه يعبر عن الضرورية المطلقة والدائمة
بالدائمتين ، وعن المشروطة العامة والعرفية العامة بالعامتين
وعن مركبهما بالخاصتين ، وعن مجموع الأربعة بالوصفيات
الأربع ، وعن الوقتية المطلقة ، والمنتشرة المطلقة بالمطلقتين ،
وعن مركبهما بالوقتيتين ، وعن مجموع الأربعة بالوقتيات ،
وعن الوجودية اللا دائمة واللا ضرورية بالوجوديتين ،
وعنهما مع المطلقة العامة بالوجوديات ، وعن الممكنة العامة
والخاصة بالممكنتين ، وعما عداهما بالفعليات ، وبالمطلقات .

الثانية : أنه لما كان اللا دوام واللا ضرورة قيدين
للجزء الأول ، وافقته القضيتان المفهومتان منهما في
الموضوع ، والمحمول ، والكمية ، ولما سلبتا الدوام والضرورة
الذاتيتين عن نسبته ، خالفته في الكيفية .

وأما الموجهات الغير المشهورة ، المحتاج اليها ، منها ،
فالبسائط منها ستة .

الأولى - الحينية المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بفعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ، نحو كل انسان نائم في بعض أوقات انسانيته .

الثانية - المطلقة الوقتية : وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين ، حقيقي ، أو وهمي ، ومن أوقات وصف الموضوع ، أولاً .

الثالثة - المطلقة المنتشرة : وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في وقت ما .

الرابعة - الحينية الممكنة : وهي التي حكم فيها بإمكان النسبة امكاناً وصفيّاً ، وهو سلب الضرورة الوصفية عن جانب خلافها .

الخامسة - الممكنة الوقتية : وهي التي حكم فيها بإمكان النسبة امكاناً وقتياً ، وهو سلب الضرورة عن خلافها ، في وقت معين ، من أوقات الذات .

السادسة - الممكنة المنتشرة : وهي التي حكم فيها بإمكان النسبة انتشارياً ، وهو سلب الضرورة عن جانب خلافها ، في وقت ما .

وأما المركبة منها ، فواحدة ، وهي الحينية اللا دائمة ، وهي المركبة من الحينية المطلقة ، مع قيد اللا دوام الذاتي ، نحو كل انسان ضاحك ، حين هو انسان ، لا دائماً .

النسبة بين الموجهات

هي أن المشروطة بالمعنى الأول ، أعم من وجهه ، من
الضرورية المطلقة (١) ، وبالمعنى الثاني ، أعم من وجه منها ،
بالمعنى الأول (٢) ، ومطلقاً ، من الضرورية (٣) المطلقة .
والوقتية المطلقة ، أعم مطلقاً ، من الضرورية المطلقة (٤) ،
ومن وجه من المشروطة ، بالمعنى الأول (٥) ، ومطلقاً منها ،
بالمعنى الثاني (٦) . والمنتشرة المطلقة ، أعم مطلقاً ، من
الضرورية (٧) المطلقة ، ومن وجه من المشروطة ، بالمعنى

(١) لتصادقهما في نحو كل انسان حيوان ، وصدقها بدون
الضرورية ، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وصدق الضرورية بدونها ،
في نحو كل كاتب حيوان .

(٢) لتصادقهما : في نحو كل انسان حيوان ، وكل منخسف مظلم ،
وصدقها بدون الاول ، في نحو كل كاتب حيوان ، وبالعكس في نحو كل
كاتب متحرك الاصابع .

(٣) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراقها عنهما في نحو
كل منخسف مظلم .

(٤) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوقتية ، في
نحو كل قمر منخسف .

(٥) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المشروطة ، في
نحو كل كاتب متحرك الاصابع ، والوقتية المطلقة في نحو كل قمر
منخسف .

(٦) مادة اجتماعهما كل مادة تصلح ، لهذه المشروطة ، وافتراق
الوقتية ، في نحو كل قمر منخسف .

(٧) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المنتشرة في نحو
كل قمر منخسف .

الأول (٨) ، ومطلقاً منها ، بالمعنى الثاني (٩) ، ومن الوقتية المطلقة (١٠) . والدائمة ، أعم مطلقاً ، من الضرورية (١١) ، ومن وجه ، من المشروطة ، بالمعنيين ، ومن الوقتيتين (١٢) المطلقتين . والعرفية العامة ، أعم مطلقاً من الدائمتين ، ومن المشروطة ، بالمعنيين (١٣) ، ومن وجه ، من الوقتيتين (١٤) . والمطلقة العامة ، أعم مطلقاً ، من جميع ما مر (١٥) . والممكنة

(٨) مادة اجتماعهما نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المنتشرة ، كل قمر منخسف ، والمشروطة ، كل كاتب متحرك الاصابع .

(٩) يجتمعان في نحو كل انسان حيوان ، وتفترق المنتشرة في نحو كل قمر منخسف .

(١٠) اذ الضرورة في وقت معين تستلزم الضرورة في وقت ما ولا عكس .

(١١) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراقها عن الدائمة في نحو كل منخسف مظلم بالضرورة الوصفية ، او الوقتية ، وافتراق الدائمة عنها ، في نحو كل فلك متحرك دائماً .

(١٢) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوقتية ، في نحو كل منخسف مظلم دائماً ما دام منخسفاً .

(١٣) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق العرفية ، في كل فلك متحرك دائماً .

(١٤) لاجتماعهما في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراق الوقتيتين المطلقتين ، في نحو كل قمر منخسف ، وافتراق العرفية في نحو كل فلك متحرك دائماً .

(١٥) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المطلقة عنها ، في نحو كل انسان كاتب بالفعل .

العامّة ، أعم (١٦) من الجميع . والمشرّطة الخاصّة ، مبيّنة
للدائمتين ، وأخصّ مطلقاً ، من المشرّطة (١٧) العامّة ،
كباقي ١٨ البسائط . لكنها بالمعنى الأول ، أعم (١٩) من وجهه ،
من الوقتيتين المطلقتين . وكل من الوقتيتين (٢٠) ، مبيّين
للدائمتين ، وأعم من وجهه ، من العامتين (٢١) ، وأخصّ مطلقاً ،
من الوقتيتين (٢٢) المطلقتين ، والمطلقة العامّة ، والممكنة (٢٣)
العامّة ، وأعم من وجهه ، من المشرّطة الخاصّة ، بالمعنى

(١٦) لاجتماعهما مع كل ، في مثالها ، وافتراقها عنهما في كل
عنقاء طائر .

(١٧) لكون المقيد أخصّ مطلقاً ، من المطلق ، ثم مادة اجتماعهما نحو
كل منخسف مظلم ، ومادة افتراق المشرّطة العامّة نحو كل انسان
حيوان .

(١٨) لان الاخص من الاخص أخص .

(١٩) لاجتماعهما في كل منخسف مظلم ، وافتراق المشرّطة الخاصّة
في كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ، لا دائماً ، وافتراق الوقتيتين
في كل كاتب حيوان .

(٢٠) هما الوقتية المطلقة ، والمنتشرة المطلقة المقيدتان باللاذوام
الذاتي .

(٢١) لتصادقهما في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراق العامتين ،
في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوقتيتين المطلقتين في نحو كل قمر
منخسف .

(٢٢) لان المقيد اخص من المطلق ، ومادة اجتماعهما ، نحو كل قمر
منخسف ، وافتراق الوقتيتين المطلقتين في نحو كل انسان حيوان .
(٢٣) لانهما أعم من الوقتيتين المطلقتين ، وهما أعم من الوقتيتين ،
والاعم من الاعم اعم ، مادة اجتماعهما كل قمر منخسف ، وافتراق المطلقة
العامّة ، والممكنة العامّة ، كل انسان كاتب .

الأول (٢٤) ، ومطلقاً منها ، بالمعنى الثاني (٢٥) ، وبين أنفسهما عموم مطلق ، فان المنتشرة أعم مطلقاً ، من الوقتية . والعرفية الخاصة ، مباينة للدائمتين ، وأعم (٤٦) من وجهه ، من المشروطة بالمعنيين ، وأخص (٢٧) مطلقاً ، من العرفية العامة ، كالمطلقة العامة ، والممكنة (٢٨) العامة ، وأعم مطلقاً ، من المشروطة الخاصة (٢٩) ، ومن وجهه ، من الوقتيتين (٣٠) . والوجودية اللا دائمة ، مباينة للدائمتين ، وأعم من وجهه ،

(٢٤) لاجتماعهما في نحو كل منخسف مظلم ، وصدقها بدونها ، في نحو كل قمر منخسف ، وبالعكس ، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً .

(٢٥) لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف المفارق عن الذات ، تحققت في بعض اوقات الذات ، من غير عكس .

(٢٦) لاجتماعها في نحو كل منخسف مظلم ما دام منخسفاً وصدق المشروطة بدونها ، في كل انسان حيوان ، وصدقها بدون المشروطة ، في مادة الدوام الوصفى ، من غير ضرورة ، نحو كل خائف يتغير وجهه بالدوام الوصفى ، لا دائماً ، تأمل .

(٢٧) لان المقيد أخص من المطلق .

(٢٨) لانهما أعم من العرفية العامة ، وهى أعم من العرفية الخاصة .

(٢٩) لانه كلما تحققت الضرورة الوصفية المقيدة بالادوام الذاتى ، تحقق الدوام الوصفى المقيد ، ولا عكس ، فيجتمعان في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ، لا دائماً ، وتفارق عنها في مادة الدوام الوصفى الخالى عن الضرورة .

(٣٠) وذلك ، لتصادقهما في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراق العرفية الخاصة عنهما ، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع ، وافتراقهما عنها في نحو كل قمر منخسف .

من العامتين ، والوقتيتين (٣١) المطلقتين ، وأخص مطلقاً ، من المطلقة ، والممكنة ، العامتين ، وأعم مطلقاً من الخاصتين ، والوقتيتين (٣٢) . والوجودية اللا ضرورية ، مباينة للضرورية المطلقة ، وأعم من وجه ، من العامتين (٣٣) ، والوقتيتين (٣٤) المطلقتين ، والدائمة (٣٥) المطلقة ، وأخص مطلقاً من المطلقة ،

(٣١) لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراقها عن الوجودية في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوجودية عنها في نحو كل انسان كاتب بالفعل .

(٣٢) لانه كلما صدقت الضرورة الوصفية ، أو الدوام الوصفى لا دائماً ، صدقت فعلية النسبة لا دائماً ، ولا عكس ، مادة الاجتماع ، كل منخسف مظلم لا دائماً ، ومادة افتراق الوجودية عنها ، نحو كل انسان كاتب .

(٣٣) لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم ، وصدقهما بدونها ، في نحو كل انسان حيوان ، وصدقهما بدونهما في مادة اللا دوام الوصفى ، ومعلوم انه اذا تحقق اللا دوام الوصفى ، تحقق اللا ضرورة الوصفية ، نحو كل قمر منخسف بالفعل ، لا دائماً ، حيث يصدق قولك كل قمر منخسف بالفعل لا بالضرورة الذاتية ، ويكذب قولك كل قمر منخسف بالضرورة ، أو بالدوام ، ما دام قمراً .

(٣٤) وذلك لتصادقها في نحو كل قمر منخسف ، وصدقهما بدونهما في نحو كل فلك متحرك بالفعل ، لا بالضرورة ، وصدقهما بدونهما في نحو كل انسان حيوان .

(٣٥) لتصادقهما في مادة الدوام الخالى عن الضرورة ، نحو كل فلك متحرك ، وافتراق الدائمة ، في مادة الدوام المقارن للضرورة ، نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوجودية اللا ضرورية ، في مادة خلت عن الدوام ، نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة .

والممكنة (٣٦) العامتين ، وأعم مطلقاً من الخاصتين (٣٧) ،
والوقتيتين (٣٨) ، والوجودية (٣٩) الا دائمة . والممكنة
الخاصة ، مباينة للضرورة المطلقة ، وأعم من (٤٠) وجه من
العامتين ، والوقتيتين المطلقتين ، والدائمة المطلقة ، والمطلقة
العامة ، وأخص مطلقاً من الممكنة العامة ، وأعم مطلقاً من
جميع المركبات ، لصدقها مع كل منها في مثالها ، وافتراقها
عنها في نحو كل عنقاء موجود ، وهذه هي النسب بين
الموجهات المشهورة . وأما غيرها ، فكل من الحينية المطلقة ،
والمطلقة الوقتية ، والمطلقة المنتشرة ، أعم مطلقاً (٤١) ، من

(٣٦) مادة اجتماعهما كل انسان كاتب بالفعل ، لا بالضرورة ، ومادة
افتراق الممكنة العامة ، كل انسان حيوان ، وكتب ايضاً ، لان المقيد اخص ،
من المطلق ، وأيضا لان الممكنة العامة أعم ، من المطلقة العامة التي هي ،
أعم منها ، والاعم من الاعم أعم .

(٣٧) لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم ، وصدقها بدونهما في
نحو كل فلك متحرك .

(٣٨) لتصادقها في نحو كل قمر منخسف ، وصدقها بدونهما في نحو
كل فلك متحرك .

(٣٩) لانه كلما صدقت الفعلية لا دائماً ، صدقت الفعلية لا بالضرورة ،
ولا عكس .

(٤٠) لصدقها مع كل ، في مثاله وافتراقها عن كل ، في نحو كل
عنقاء ، موجود ، وافتراق كل منها عنها ، في كل انسان حيوان ، والاخصر ،
أن يقول ، وأعم من وجه ، من سائر البسائط ، الا الممكنة العامة ، فانها
أخص منها مطلقاً .

(٤١) فانه كلما صدقت الضرورة ، او الدوام الذاتى ، او الوصفى ،
او الوقتى بدون قيد الا دوام ، كما في كل انسان حيوان ، او معه ، كما

←

جميعها ، الا المطلقة ، والممكنة العامتين ، فانها أخص مطلقاً
منهما ، والا الممكنة (٤٢) الخاصة ، فأعم من وجه . وكل من
الحينية الممكنة ، والممكنة الوقتية ، والممكنة المنتشرة ،
أعم (٤٣) مطلقاً من جميع ما تقدم . والحينية اللا دائمة ،
مباينة ، للدائمتين ، وأعم (٤٤) من وجه من العامتين
والوقتيتين المطلقتين ، وأعم مطلقاً من الخاصتين ، والوقتيتين
وأخص مطلقاً من الحينية المطلقة (٤٥) ، ومن الوجوديات (٤٦)

في كل منخسف مظلم بالضرورة الوصفية ، او الوقتية ، او بالدوام الرصفي
لا دائماً ، او صدقت الفعلية مع قيد اللا دوام ، او اللا ضرورة ، كما في
الوجوديتين ، نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالدوام ، أو لا بالضرورة ،
صدقت هذه القضايا الثلاث ، ولا عكس ، الا ترى افتراقها عما فيه الضرورة
أو الدوام مطلقاً ، في كل انسان كاتب ، وعن الوجوديتين في نحو كل انسان
حيوان .

(٤٢) لاجتماعهما في كل انسان متنفس ، وافتراقها عن الممكنة الخاصة ،
في كل انسان حيوان ، وبالعكس في كل عنقاء موجود بالامكان الخاص .
(٤٣) فان اعمها اعنى الممكنة العامة ، أخص من هذه الثلاث ، او كلما
صدق سلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع اوقات الذات ، صدق
سلبها عنه في جميع اوقات الوصف ، او في وقت معين من اوقات الذات ،
أو في وقت ما منها ، ولا عكس ، وهو ظاهر .
(٤٤) لاجتماعها في كل منخسف مظلم ، وافتراق العامتين ، والوقتيتين
المطلقتين في كل انسان حيوان ، وافتراق الحينية اللا دائمة ، في نحو كل
انسان كاتب .

(٤٥) أما من الحينية المطلقة ، فلأن المقيد أخص ، من المطلق ، واما
من المطلقة العامة ، فلأن الحينية المطلقة أخص منها ، والاخص من الاخص .
(٤٦) واما من الوجوديتين ، فلأنه كلما صدقت فعلية النسبة في بعض

←

الثلاث والممكنتين ، ومن الست الغير المشهورة ، وهي على الترتيب السابق ، كل منها أخص مما فوقها .

فائدة :

ادعى المحقق عصام الدين الأسفرايني ، بأن القضية الشرطية ، تكون موجهة ، واللزوم ، والعناد ، والاتفاق ، من جهات النسبة ، ومنع ذلك مولانا عبدالحكيم ، بسند أن اللزوم ، ونحوه ، من أقسام النسبة التامة الشرطية لا كيفيتها .

أوقات الوصف ، لا دائما ، صدقت في بعض اوقات الذات لا بالدوام او بالضرورة ، لان وقت الوصف ، من اوقات الذات ، كما في كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب ، أو في بعض أوقات الذات ، لا دائما ، أو لا بالضرورة ، بحسب الذات ، ولا عكس ، كما في زيد كاتب بالفعل ، لا دائما ، أولا بالضرورة ، واما من الممكنة العامة فلان الاخص من أخص من الشيء ، أخص منه ، واما من الممكنة الخاصة ، فلأن كلا جزئيا اخص ، من كلا جزئيا ، فيجتمعان ، في كل انسان متنفس ، وتفرق الممكنة الخاصة عنها ، في نحو كل عنقاء موجود بالامكان الخاص .

فصل في التناقض

وهو اختلاف قضيتين في الكيف ، بحيث يقتضي صدق أحديهما ، وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد في المتناقضين ، من وحدة (١) النسبة ، بين بين ، ويندرج فيها الوحدة في الأمور الثمانية المشهورة ، وغيرهما (٢) ، وفي المحصورات مع ذلك ، من اختلافهما بالكمية (٣) ، لكذب الكليتين ، وصدق

(١) وبهذا التقييد اندفع ما يتوهم ، من ان اشتراط اختلاف المتناقضين بالجهة ، ينافى اشتراط الاتحاد في النسبة لاستلزام الاختلاف فيها ، الاختلاف في النسبة التامة ، وذلك لان النسبة الواجبة للاتحاد فيهما ، هي النسبة بين بين ، لا النسبة التامة ، لكن يرد اشتراط اختلاف المحصورتين في الكمية ، اذ يحصل به الاختلاف في النسبة بين بين ايضا ، ويندفع ، بأنه انما يرد اذا جعل السلب الجزئي نقيضا حقيقيا للايجاب الكلي ، واما اذا جعل نقيضا مجازيا مساويا لنقيضه الحقيقي ، اعنى رفع الايجاب الكلي ، فلا ، وكذلك ، حال الايجاب الكلي ، نقيضا للسلب الجزئي .

(٢) مما لزم الاتحاد فيها ، ثم لا يخفى ان تعريف التناقض بما ذكر ، متكفل بتحقق الوحدة المذكورة ، فلا حاجة الى ذكر اشتراطها ، كما قال المحقق عصام الدين ، لكن ذكرناها تبعا للمتأخرين .

(٣) قد يقال ، ان اعتبار وحدة النسبة بين بين المستلزم للاتحاد في الموضوع ، ينافى اشتراط الاختلاف في الكمية ، ويجاب بأنه انما يستلزم وحدة النسبة بين بين ، وحدة الموضوع الذكرى ، ووحدته متحقق ، في المتناقضين دائما ، ولا يلزم اختلافه من اختلافهما بالكمية ، وانما اللازم لاختلافهما فيها ، اختلاف الموضوع الحقيقي ، ووحدة النسبة بين بين ، لا تستلزم وحدته ، فلا منافاة اصلا .

الجزئيتين (٤) ، في ما كان المحكوم عليه فيه أعم ، من المحكوم به ، وفي الموجهات ، من الاختلاف بالجهة ، وذلك لأنه لما كان نقيض الشيء رفعه ، صدق رفع النسبة الموجهة ، برفعها مع الأصل ، أو جهة أخرى ، وبثبوتها ورفع تلك الجهة ، فلم يكف في أخذ نقيضها قضية تبقى جهتها فيها ، فوجب النظر الى رفعها ، فان كان مفهومه قضية محصلة من بين القضايا ، فهو نقيضها الحقيقي والا وجب أخذ قضية تساويهم حكماً ، لسهولة أخذ الأحكام ، وتسمى بالنقيض مجازاً ، وعلى هذا فنقيض كل موجهة مركبة مجازي ، اذ ليس مفهوم رفعها قضية محصلة ، بخلاف البسيطة ، فان بعضها له نقيض حقيقي ، وبعضها له نقيض مجازي ، كما سيظهر ، ان شاء الله تعالى .

والنقيض ، للضرورة المطلقة ، الممكنة العامة ، وللمشروطة العامة ، الحينية (٥) الممكنة ، وللوقتيّة المطلقة ،

(٤) اعترض بان صدق الجزئيتين ، وعدم التناقض بينهما ، ليس الا لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقي ، ضرورة ان الحيوان الذي هو انسان غير الحيوان الذي هو ليس بانسان ، في الجزئيتين الصادقتين ، واذا راعيت ذلك ، كما هو اللازم من اشتراط اتحاد النسبة بين بين تحقق التناقض ، ولا حاجة الى اعتبار الاختلاف في الكم ، وأجيب ، بأنه لما كان نظر المنطقة الى المفهوم لم يمكنهم ذلك الاعتبار ، والمراعاة ، وليس ذلك بلازم من وحدة النسبة بين بين ، كما توهمت ، وانما اللازم لها وحدة الموضوع الذكري ، فأحتاجو الى اعتبار الاختلاف في الكمية ٠٠٠ اي لان وحدة الموضوع الحقيقي ، وتعيينه خارج عن مفهوم القضية ، فدقق فيه .

(٥) اعلم انه كما ان للمشروطة معنيين ، كذلك للحينية الممكنة ،

←

الممكنة الوقتية ، وللمنتشرة المطلقة ، الممكنة الدائمة ،
وللدائمة المطلقة ، المطلقة العامة ، وللعرفية العامة ، الحينية
المطلقة المتخالفة (٦) كيفاً مطلقاً ، وكماً أيضاً في المحصورات ،
وبالعكوس ، وهذه نقائص البسائط ، وأما نقائص المركبات ،
فإن كانت كلية ، فهي منفصلة ، مانعة الخلو ، موجبة كلية
مركبة ، من نقيضي جزئيتها ، ووجه مساواتها (٧) لرفعها أنه
لما كان صدق المركبة موقوفاً على صدق مجموع جزئيتها ، كان
رفعها ، برفعه ، سواء تحقق في ضمن رفع كل من الجزئين ، أو
أحدهما فقط ، فاستلزم رفع المجموع ، رفع أحد الجزئين
البتة (٨) ، كالعكس .

فنقيض المشروطة بالمعنى الاول ، الحينية الممكنة ، بالمعنى الاول ، لا بالمعنى
الثاني ، لصدقهما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبا ، وبعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ،
والنقيض للمشروطة بالمعنى الثاني ، هو الحينية بالمعنى الثاني ، لا بالمعنى
الاول ، لكذبهما في هذا المثال .

(٦) اتيت بهذا مع انه كان معلوما من التعريف لدفع توهم ان
الممكنة العامة ، أعم من الضرورية مثلاً ، فكيف تناقضها ، وحاصل الدفع ،
ان الاعم ، هو الممكنة الموافقة لها كيفاً ، والنقيض هو الممكنة المخالفة لها
كذلك .

(٧) أفاد به تذكير ما تقدم من أن نقائص المركبات مجازية ، ليندفع
ما يتوهم ، أن هذه الموجبة ليست مخالفة في بعض الاحيان للمركبة في
الكيف ، وهي مخالفة لها دائماً في النوع ، فكيف تناقضها ، وحاصل الدفع ،
أن ما ذكر انما يعتبر في النقيض الحقيقي ، وهذه المنفصلة ، نقيض مجازي
للمركبة .

(٨) أي كما ان رفع احدهما يستلزم رفع المجموع .

وهذه المنفصلة ، لما حكم فيها ، بثبوت أحد جزئها ،
الذين يناقضان جزئي المركبة ، استلزامت ذلك الرفع ،
ضرورة استلزام ثبوت أحدهما ، لرفع أحد جزئي المركبة ،
ثم ان صدقت المركبة ، وذلك بصدق جزئها معا ، كذبت
هذه المنفصلة ، لعدم ثبوت شيء من طرفيها ، وهي تكذب من
كاذبتين ، وان كذبت بكذبيهما ، أو كذب أحدهما ، صدقت
المنفصلة ، لصدقها من صادقين ، ومختلفين ، فالمنفصلة ،
المستعملة نقيضاً للمشروطة الخاصة ، مركبة من حينية
ممكنة ، ودائمة مطلقة ، وللعرفية الخاصة ، مركبة (٩) من
حينية مطلقة ، ودائمة مطلقة ، وللوقتية ، مركبة من ممكنة
وقتية ، ودائمة مطلقة ، وللمنتشرة ، مركبة من ممكنة
منتشرة ، ودائمة مطلقة ، وللوجودية اللا دائمة ، مركبة من
دائمتين ، وللوجودية اللا ضرورية ، من دائمة ، وممكنة ،
وللممكنة الخاصة ، مركبة من ضروريتين مطلقتين ، وللحينية
اللا دائمة ، مركبة من عرفية عامة ، ودائمة مطلقة ، والامثلة
جليّة . وان كانت جزئية ، فلا تكفي تلك المنفصلة ،

(٩) فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً
لا دائماً ، أى لا شيء من الكتاب بمتحرك الاصابع بالفعل ، قولك اما بعض
الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى ، واما كل كاتب متحرك
الاصابع بالدوام الذاتى ، وعليه نفس سائر النقائص ، وأمثلتها ، ثم ان
قولك كل كاتب الخ : ان كان مشروطة بالمعنى الاول ، فهو صادق ، لصدق
الجزئين ، ونقيضه كاذب ، بكذبيهما ، او بالمعنى الثانى ، فهو كاذب بكذب
الجزء الاول ، ونقيضه صادق بصدقه .

نقيضاً مجازياً لها ، لكذبها (١٠) مع المركبة الجزئية ، في كل ما كان المحمول فيه ثابتاً لبعض الأفراد دائماً ، ومسلوباً عن البعض الآخر كذلك ، نحو بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً ، فانه كاذب والا لزم ثبوت الانسان لبعض الحيوان ، وسلبه عنه لاتحاد الموضوع في القضية المركبة ، مع كذب قولك اما لا شيء من الحيوان بانسان دائماً ، واما كل حيوان انسان دائماً ، والنقيضان لا يكذبان .

وسر الفرق بين المركبة الكلية ، والجزئية ، أنه لما كان موضوع الجزئين في القضية المركبة ، واحداً فمتى (١١) حكم على جميع أفرادها ، كما في المركبة الكلية ، لم يبق فرق بين جزئها ، حال التركيب ، والتحليل ، فكفى لأخذ نقيضها ، أخذ نقيض جزئها ، والترديد الخلوي بينهما ، كما عرفت ، واذا حكم على بعض أفرادها ، كما في المركبة الجزئية ، كان بينهما فرق في الحالين ، فانهما عند كونهما جزئي المركبة أخص منهما ، في ذاتهما ، عند التحليل ، فمتى صدقاً

(١٠) اشارة الى صغرى الشكل الثانى ، وقوله ، والنقيضان الى كبراه ، ينتج ان تلك المنفصلة مع المركبة الجزئية ليسا بمتناقضين .

(١١) صغرى لقياس اقتراني شرطى ، وكبراه ، أعنى ومتى لم يبق فرق بين جزئها في الحالين ، كفى لاخذ نقيضها ، أخذ نقيض جزئها مطوية ، وقوله فكفى ، تالى النتيجة ، ومقدمها مطوية ، ويدل على مقدمها مقدم الصغرى ، وعلى مقدم الكبرى تاليها ، كما يدل على تاليها تالى النتيجة ، وقس على هذا ترتيب قوله : واذا حكم على بعض افراده ، آه ، وقوله لما كان موضوع الجزئين آه : علة الملازمة الشرطية في صغرى القياسين ، الا ان عليتها لصغرى القياس الثانى أجلى من عليته لصغرى القياس الاول ، فدقق .

بالجزئية ، صدقا (١٢) في ذاتهما ، ولا عكس ، فلم يكف لأخذ نقيضها ، أخذ نقيضي الجزئين ، في ذاتهما ، مردداً بينهما ، كما في نقيض المركبة الكلية ، لأن نقيضي الجزئين في ذاتهما ، أخص من نقيضيهما جزئين ، والشئ يجوز رفعه ، مع أخص من نقيضه ، فالطريق في أخذ نقيضها ، أن تأخذ المنفصلة المركبة ، من نقيضي الجزئين ، لكن لا ملحوظين في ذاتهما ، كما عند أخذ نقيض المركبة الكلية ، بل حسب جزئيهما للمركبة ، وتقول (١٣) : اما لا شئ من البعض المخصوص من الحيوان بانسان دائماً ، واما كل فرد من ذلك البعض انسان دائماً ، أو تأخذ قضية موجبة كلية حملية مرددة المحمول ، يردد فيها بين (١٤) نقيضي محمولي الجزئين لكل فرد من أفراد

(١٢) كقولنا بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائماً ، فانه يصدق الجزآن هنا ، من حيث كونهما جزئين للمركبة ، كما يصدقان في ذاتهما ، ولا عكس ، كما هو ظاهر في مثال المتن ، فانه بواسطة اتحاد موضوعي الجزئين ، لم يصدقا فيه ، مع صدقهما في ذاتهما .

(١٣) أى افتقول : اما لا شئ من الحيوان بانسان دائماً ، أو كل حيوان انسان دائماً ، على ارادة معنى قولنا : اما لا شئ من البعض آه ، فالسلب والايجاب الكليان ، في جزئي المنفصلة ناظران الى افراد البعض المخصوص ، الذى وقع موضوعا لجزئي المركبة الجزئية ، لا مطلقاً فدقق .

(١٤) بمعنى السلب ليحصل من المحمول السلبي مع الموضوع الكلي ، قضية سالبة صادقة ، بالسلب الكلي والسلب الجزئي ، والا فلا يفى بتمام المرام ، ثم هذه القضية كما تكفى في أخذ نقيض المركبة الجزئية ، تكفى في أخذ نقيض المركبة الكلية ، قاله المحقق عصام الدين ، رحمه الله تعالى .

موضوعها موجهين بجهتي نقيضيهما ، بأن تقول في المثال
المذكور : كل حيوان اما انسان دائماً ، أو ليس بانسان
دائماً .



الباب الثالث

في العكس المستوي^(١) وعكس النقيض

أما العكس المستوي ، فهو تبديل المحكوم عليه بالمحكوم به ، وبالعكس ، مع بقاء كيف الأصل ، وصدقه في جميع المواد ، دون الكذب ، وذلك^(٢) لأن العكس لازم للأصل ، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم ، وأما كذبه فلا يستلزم كذبه ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وكذب الخاص لا يستلزم كذب العام ، ومن هنا يعلم ، أنه كلما انعكست قضية الى أخرى ، انعكس كل أخص منها اليها ، وكل منهما الى أعم منها ، لأن الأعم لازم للأخص ، وللازم اللازم لازم ، وكلما لم تنعكس قضية الى أخرى ، لم تنعكس أعم منها اليها ، لأن ما لا

(١) يؤخذ من كلام المحقق عبدالحكيم رحمه الله ، ان لفظ العكس بعد نقله من المعنى اللغوي وتوصيفه بالمستوى ، او اضافته الى النقيض استعمل عرفا في معنييهما العرفيين ، وليس له معنى واحد مشترك بينهما ، ليفصل بينهما بالتوصيف ، أو الاضافة ، ولا موضوعا بوضعين مختلفين لذينك المعنيين .

(٢) أى بقاء الصدق دون الكذب لان آه ، وأما بقاء الكيف ، فلانهم استقرؤوا عكوس القضايا ، فلم يجدوا عكسا صادقا مطردا لقضية ، الا موافقا لها في الكيف ، وهذا الاستقراء وان كان ناقصا ، لاستحالة الاستقراء التام هنا ، الا انه يفيد الظن ، ويكتفى به في مطلوبنا هذا .

يكون لازماً للخاص لا يكون لازماً للعام ، دون (٣) العكس ،
ثم اعلم ، ان الموجبة مطلقاً تنعكس بهذا العكس الى الموجبة
الجزئية ، والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها ، والسالبة
الجزئية لا عكس لها ، هذا بحسب الكم ، والكيف ،
واما بحسب الجهة ، فمن الموجبات تنعكس الدائمتان ،
والعامتان ، حينية مطلقة ، فانه اذا صدق كل انسان ، أو
بعضه حيوان باحدى الجهات الأربع ، صدق بعض الحيوان
انسان بالفعل حين هو حيوان ، والا لصدق نقيضها ، أعني
السالبة الكلية العرفية العامة ، نحو لا شيء من الحيوان
بانسان دائماً ، ما دام حيواناً ، ومتى صدق نقيضها لزم
الفساد ، لكن لزوم الفساد باطل ، فعدم صدق العكس (٤)

(٣) أى في المسألتين فانه لا يلزم من انعكاس قضية اخص الى اخرى ،
انعكاس الاعم اليها ، لان لازم الخاص لا يجب ، ان يكون لازماً للعام ، الا
تري أن الناطق لازم للانسان ، وليس بلازم للحيوان ، ولا يلزم من عدم
انعكاس الاعم الى قضية ، عدم انعكاس الاخص اليها ، لجواز ان لا يكون
شيء لازماً للعام ، ويكون لازماً للخاص ، فان الضاحك بالقوة ليس بلازم
للحيوان وهو لازم للانسان .

(٤) وهذا دليل الخلف ، ولهم طريقان آخران ، هما دليل العكس ،
ودليل الافتراض ، أما دليل العكس ، فهو أخذ عكس نقيض العكس المطلوب ،
ليحصل ما ينافي الاصل ، ويرجع هذا الى قياس مركب ، من اقتصراني
واستثنائي ، غير مستقيم ، كما هو مشهور ، وهذا الدليل جار في اثبات
عكس كل قضية منعكسة ، بشرط صحة الدليل المنتظم من الشكل الاول ،
المنتج لذلك الفساد . وأما دليل الافتراض ، فهو فرض ذات الموضوع في
الاصل شيئاً معيناً ، وحمل وصف الموضوع عليه ، ايجاباً فعلياً ، وحمل



باطل ، ويتبين بضم نقيض العكس كبرى ، الى الأصل
صغرى ، لينتظم قياس من الشكل الأول منتج للمحال .

والخاصتان ، الى حينية لا دائمة ، فاذا صدق كل كاتب
متحرك الأصابع بالضرورة أو بالدوام ما دام كاتباً لا دائماً ،
أي لا شيء من الكتاب بمتحرك الأصابع بالفعل ، صدق
بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع
لا دائماً ، أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ،
أما صدق الجزء الأول من العكس ، فلأنه لازم للجزء الأول
من الأصل ، وذلك لازم لكل ، وأما صدق الجزء الثاني منه
فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه ، وهو كل كاتب متحرك
الأصابع دائماً ، ومتى صدق ذلك ، لزم الفساد ، وذلك لأننا
إذا ضممناه صغرى ، الى الجزء الأول من الأصل كبرى ،
وقلنا : كل متحرك الأصابع كاتب دائماً ، وكل كاتب متحرك
الأصابع دائماً ، انتج ، ان كل متحرك الاصابع متحرك
الاصابع دائماً ، وإذا ضممناه الى الجزء الثاني منه كذلك ،
وقلنا : كل متحرك الأصابع كاتب دائماً ، ولا شيء من الكتاب
بمتحرك الأصابع بالفعل ، انتج ، لا شيء من متحرك الأصابع
بمتحرك الأصابع بالفعل ، وفي ذلك جمع بين المتنافيين ،

وصف المحمول عليه طبق الاصل ، ايجاباً كان ، أو سلباً ، ليحصل منهما ،
أو من احديهما مع مقدمة اجنبية صادقة مسلمة ، قياس من الشكل الثالث ،
منتج للعكس المطلوب ، او للمزومه ، وهذا الدليل خاص بالموجبات ، والسوالب
المركبة ، لاقتضائه وجود ذات الموضوع ، ووجوده ليس محققاً الا فيهما ،
وأما في سائر السوالب فلا .

هذا اذا كان الجزء الأول من الأصل موجبة كلية ، وأما اذا كانت موجبة جزئية ، فاثبات عكسها بدليل (٥) الافتراض .

والوقتيات الأربع والوجوديتان والمطلقة العامة ، مطلقة عامة ، فاذا صدق كل منخسف مظلّم باحدى الجهات السبع ، صدق بعض المظلّم منخسف بالفعل ، والا لصدق نقيضه ، وهو لا شيء من المظلّم بمنخسف دائماً ، وهذه اذا جعلت كبرى للأصل صغرى ، ينتج لا شيء من المنخسف بمنخسف ، وهذا خلف ، ولا عكس ، لقيودها (٦) لأنها سوابب كلية ، أو جزئية مطلقة عامة أو ممكنة عامة ، ولا عكس لهما .

وأما الممكنتان ، فلا عكس لهما ، على مذهب الشيخ ، في عقد الوضع ، لصدق قولنا : كل حمار بالفعّل ، مركوب السلطان بالامكان ، ولا يصدق بعض مركوب السلطان بالفعل ، حمار بالامكان ، لأن مركوب السلطان بالفعل منحصر في الفرس وسلب الحمار عن الفرس ، واجب ، لأن سلب كل نوع عن نوع آخر ، ضروري .

(٥) أى لا بدليل الخلف ، ولا بدليل العكس ، وذلك لان القياس المبين للفساد الناتج منها ، وجب ان يكون من الشكل الاول ، فلو جعل الجزء الاول من هذه الموجبات الجزئيات المركبة صغرى ، ونقيض العكس كبرى ، كان القياس من الشكل الرابع ، لا الاول ، أو جعل كبرى ، ونقيض العكس صغرى ، لم تكن الكبرى كلية ، فانحصر دليل اثبات عكسها في دليل الافتراض .

(٦) أى لاجزائها الثوانى ، وهى الا دوام في ثلاثة والا ضرورة في الوجودية الا ضرورية .

وأما السالبة الكلية ، فتعكس الدائمتان منها الى
دائمة (٧) كلية ، والعامتان الى عرفية عامة كلية ، والخاصتان
الى عرفية عامة كلية ، مقيدة باللدوام الذاتي في البعض ،
فاذا صدق لا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة ، أو
بالدوام الوصفين لا دائماً ، أي كل منخسف مضيء بالفعل ،
صدق لا شيء من المضيء بمنخسف بالدوام الوصفي ،
لا دائماً ، أي بعض المضيء منخسف بالفعل .

أما الجزء الأول ، فلأنه لو لم يصدق ، لصدق نقيضه ،
ولو صدق نقيضه لزم الفساد ، وذلك بضمه صغرى ، الى
الجزء الأول من الأصل كبرى ، لينتج بعض المضيء ليس
بمضيء حين هو مضيء ، وهذا خلف ، وأما الجزء الثاني
فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه ، ولو صدق نقيضه ، لزم
الفساد ، ويظهر بضمه كبرى ، الى الجزء الثاني من الأصل
صغرى لينتج لا شيء من المنخسف بمنخسف دائماً ، وانما لم
يكن اللا دوام موافقاً للجزء الأول في الكم على وفق القيود في
المركبات ، لكذب الكلي في ما كان الموضوع أعم من المحمول
كلا دوام العكس في مثالنا ، فانه يكذب فيه كل مضيء منخسف
بالفعل ، لأن بعض الكواكب لا ينخسف أبداً ، وهذه هي
القضايا الست المنعكسة ، ولا عكس للتسع البواقى ، لصدق

(٧) فاذا صدق لا شيء من الانسان بحجر دائماً صدق لا شيء من
الحجر بانسان دائماً ، والا لصدق نقيضه ، وهو بعض الحجر انسان
بالفعل ، وهو صغرى ، مع الاصل كبرى ، ينتج بعض الحجر ليس بحجر ،
هذا خلف .

قولنا لا شيء من القمر بمنخسف بكل جهة من جهاتها ، وكذب
العكس على كل منها ، وأما السوالب الجزئية فهي ، وان لم
تنعكس في غير الموجهات ، لكن تنعكس من الخاصتين الى
العرفية الخاصة ، بدليل الافتراض كما سيأتي ، ان شاء
الله تعالى .

وأما عكس النقيض

فهو عند القدماء جعل نقيض المحكوم عليه محكوماً به ،
ونقيض المحكوم به محكوماً عليه ، مع بقاء الصدق والكيف ،
وحكم الموجبات هنا (١) حكم السوالب ، وحكم السوالب (٢)
هنا حكم الموجبات في عكس المستوى كما ، وجهة ، وقبول
انعكاس ، فمن الموجبات الكلية ، تنعكس الدائمتان ، دائمة
موجبة كلية ، والعامتان ، عرفية عامة ، كذلك ، والخاصتان ،
عرفية عامة ، مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي ، ولا عكس
للتسع (٣) البواقي ، وأما الموجبة الجزئية ، فلا (٤) عكس لها ،

(١) اي كما ان السوالب الكلية تنعكس الى نفسها ، وليس للسالبة
الجزئية عكس ، بعكس المستوى كذلك الموجبة الكلية هنا ، تنعكس الى
الموجبة الكلية ، والموجبة الجزئية لا عكس لها ، بعكس النقيض ، وقس
عليه ، وحكم السوالب الخ .

(٢) لم نقل وبالعكس مع كونه اخصر لايهام احتمال الحشو .
(٣) لان اخصها ، وهى الوقتية ، تصدق ، نحو كل قمر لا منخسف
بالضرورة ، وقت التربيع ، ولا يصدق عكسها ، ولو موجهة بأعم الجهات ،
حيث يكذب بعض المنخسف لا قمر بالامكان ، وقد تقرر انه انه اذا لم ينعكس
الاخص لم ينعكس الاعم .

الا في الخاصتين ، تنعكس فيهما عرفية خاصة ، بدليل الافتراض الآتي ، ان شاء الله تعالى .

ومن السوالب مطلقاً ، تنعكس الدائمتان والعامتان ، حينية مطلقة سالبة جزئية ، والخاصتان والوقتيات الأربع والوجوديات الثلاث ، الى مطلقة عامة كذلك ، ولا عكس للممكنتين منها ، على مذهب الشيخ ، في عقد الوضع ، ودليل الانعكاس ، وعدمه هنا ، كما في عكس المستوى ، هذا ما عند القدماء . وعند الأخراء ، جعل نقيض المحكوم به محكوماً عليه ، وعين المحكوم عليه ، محكوماً به ، مع بقاء الصدق ، لا الكيف . وحكم الموجبات هنا أيضاً حكم السوالب في عكس المستوى ، كما ، وجهةً ، وقبول انعكاس ، فالموجبات الكلية ، تنعكس الدائمتان منها ، دائمة سالبة كلية ، والعامتان عرفية عامة كذلك ، والخاصتان عرفية عامة ، مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي ، ولا عكس للتسع البواقي . والموجبات الجزئية ، لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما عرفية خاصة سالبة جزئية ، بالافتراض . وحكم السوالب هنا أيضاً ، حكم الموجبات في عكس المستوى ، كما ، وجهةً ، لا قبول انعكاس ، وتنعكس كلية أو جزئية من الخاصتين الى حينية لا دائمة ، ومن الوقتيات الأربع ، والوجوديات الثلاث الى مطلقة عامة ، ولا عكس للسست البواقي ، وهي الدائمتان ، والعامتان ، والممكنتان .

(٤) لصدق بعض الحيوان لا انسان بكل من الجهات ، وكذب بعض

الانسان لا حيوان بكل منها .

واذ قد سمعت ما تلونا عليك ، فاسمع ، بيان انعكاس
الجزئيتين الخاصتين بالعكسين الى العرفية الخاصة ، بدليل
الافتراض ، وهو أن تفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً ،
وتحمل عليه ، وصف الموضوع ، حملاً ايجابياً فعلياً فتحصل
قضية موجبة مطلقة عامة ، ووصف المحمول كما في الأصل
ايجابياً ، أو سلباً ، فيحصل مقدمة أخرى ، فيتרכب من هاتين
المقدمتين ، أو من احديهما مع مقدمة أجنبية صادقة ، قياس
من الشكل الثالث ، منتج للعكس (هـ) المطلوب ، أو لجزء منه ،
أو للزومه ، فنقول : في بيان انعكاس السالبة الجزئية عكساً
مستوياً ، اذا صدق قولنا : بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع
بالضرورة ، أو بالدوام ما دام كاتباً ، لا دائماً ، أي بعض
الكاتب ساكن الأصابع بالفعل ، صدق في عكسه بعض ساكن
الأصابع ليس بكاتب دائماً ما دام ساكن الأصابع لا دائماً ،
أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل ، وذلك لأننا نفرض
ذلك البعض الذي هو ذات الموضوع في جزئي القضية المركبة
زيداً ، ونقول : زيد ساكن الأصابع بالفعل بحكم لا دوام
الأصل ، وزيد كاتب بالفعل بحكم وصف الموضوع في الجزء
الأول منه ، ينتج بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل ، وهذه
لا دوام العكس ، ثم نضم هذه الصغرى الى مقدمة أجنبية ،
أعني زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع ، ينتج بعض

(هـ) الاول من عكس البسائط ، والثاني في عكس المركبات ، والثالث
في كل منهما في بعض الاوقات كما ستعلمه في هذا البحث ان شاء الله
تعالى .

ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع ، وهو الجزء الأول منه ، فثبت العكس بكلا جزئيه ، وبيان تلك المقدمة الأجنبية بدليل العكس ، وهو أنه لو لم تصدق لصدق نقيضها ، وهو زيد كاتب في بعض أوقات كونه ساكن الأصابع ، ويلزم منه صدق قولك : زيد ساكن الأصابع في بعض أوقات كونه كاتباً ، لأن الوصفين المتقارنين في ذات ، يثبت كل منهما في وقت الآخر ، وهذا خلاف حكم الأصل المسلم ، أي بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع ما دام كاتباً هذا .

ونقول : في بيان انعكاس الموجبة الجزئية من الخاصتين الى الموجبة الجزئية ، عكس نقيض على مذهب القدماء ، اذا صدق بعض الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً ، أي بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل ، صدق بعض لا متحرك الأصابع لا كاتب ما دام لا متحركاً ، لا دائماً ، أي ليس بعض اللا متحرك الأصابع لا كاتباً بالفعل ، لأننا نفرض البعض المذكور زيدا فنقول : زيد لا متحرك الأصابع بالفعل بحكم لا دوام الأصل ، وزيد كاتب بالفعل بحكم وصف موضوع الجزء الأول منه ، ينتج بعض ما هو لا متحرك الأصابع كاتب بالفعل ، ويلزم منه صدق لا دوام العكس ، لأن الاثبات يلزمه نفي النفي ، ثم نضم هذه القضية صفري ، الى مقدمة أجنبية ، أعني زيد ليس كاتباً ما دام لا متحرك الأصابع ، ينتج بعض اللا متحرك الأصابع لا كاتب ما دام لا متحركاً ، وهذا هو الجزء الأول من العكس ، فثبت بكلا

جزئيه ، وأما اثبات هذه المقدمة الاجنبية فبأنه لو لم تصدق
لصدق نقيضها ، أعني زيد كاتب في بعض أوقات كونه
لا متحرك الأصابع ، ويلزمه صدق قولك زيد لا متحرك
الأصابع في بعض أوقات الكتابة كما سبق ، وهو مناف لحكم
الأصل المسلم وهو أن الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً ،
وقس على هذا بيان انعكاسها عكس نقيض ، على رأي
الأخراء .

تتمة :

لفظ العكس كما يطلق على الجعل ، والتبديل ، يطلق
على أخص القضايا اللازمة للأصل الحاصلة به ، فاحفظ
ما تلوته لديك ، والله حفيظ عليك .

الباب الرابع

في القياس

وهو دليل يستلزم النتيجة لذاته ، استلزماً كلياً ، وهو ان اشتمل على مادة النتيجة ، وهيئتها ، أو هيئة نقيضها فاستثنائي ، نحو كلما كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان ينتج انه حيوان ، أو لكنه ليس بحيوان ، ينتج أنه ليس بانسان ، ويتركب من قضيتين ، أوليهما شرطية دائمة ، وتسمى بالمقدمة الشرطية ، والثانية تكون شرطية تارة ، وحملية أخرى ، بحسب تركيب ما قبلها ، وتسمى بالاستثنائية دائماً ، وواضحة ان استثنت عين أحد جزئي الشرطية ، ورافعة ان استثنت نقيضه كما ذكرنا آنفاً ، وقد تطلق عليها الصغرى ، وعلى المقدمة الشرطية الكبرى ، وهذا الاصطلاح غير متعارف . وان اشتمل على مادتها فقط فاقتراني ، نحو العالم متغير ، وكل متغير حادث ، ينتج ان العالم حادث ، والمحكوم عليه في النتيجة يسمى بالأصغر ، والمحكوم به فيها بالأكبر ، والمكرر في القياس بالحد الأوسط ، والمقدمة التي فيها الأصغر بالصغرى ، والتي فيها الأكبر بالكبرى ، ويسمى القياس باعتبار الهيئة الحاصلة له من اقتران الأوسط ، بالأصغر ، والأكبر محمولاً ، أو موضوعاً شكلاً ، ومن كيفية المقدمتين ، وكميتهما ضرباً وقرينة .

الأشكال

فالأشكال أربعة : لأن الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى ، وموضوعاً في الكبرى ، فهو الشكل الأول ، أو محكوماً به فيهما فهو الشكل الثاني ، أو محكوماً عليه فيهما ، فهو الشكل الثالث ، أو بعكس الأول ، فهو الشكل الرابع ، ولكل منها بحسب الكم ، والكيف ستة عشر ضرباً ، حاصلة من ضرب المحصورات الأربع صغريات ، في أنفسها كبريات ، ويسقط من كل بحسب الشرائط المعتبرة في إنتاجه ، ويبقى بعض .

أما الشكل الأول ، فشرط إنتاجه كيفاً ، ايجاب الصغرى ، وكماً ، كلية الكبرى ، وضروبه المنتجة على ذلك ، أربعة ، منتجة للمحصورات الأربع . وأما الشكل الثاني الثاني فشرط إنتاجه ، اختلاف المقدمتين ، وكلية الكبرى ، وضروبه ، أربعة ، منتجة للسالبتين . وأما الشكل الثالث ، فشرط إنتاجه ، ايجاب الصغرى ، وكلية احدى المقدمتين ، وضروبه ستة ، منتجة للجزئيتين . وأما الشكل الرابع ، فشرط إنتاجه ، اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، وضروبه المنتجة اثنان ، منتجان للموجبة الجزئية ، أو اختلافهما في الكيف ، مع كلية احديهما ، وضروبه على هذا ستة ، منتجة للسالبتين ، والمجموع ثمانية ، والمقصود بالذات هنا بيان شرائط إنتاجها بحسب الجهة ، ونتائجها الحاصلة من اختلاط الموجهات المشهورة ، بعضها مع بعض ،

ولا يخفى أن لكل من الأشكال الأربعة ، بحسب الاختلاطات المحتملة مائتان وخمسة وعشرون اختلاطاً ، حاصلة من ضرب خمس عشرة صفراً موجهة ، في مثلها كبرى ، لكن يسقط منها بحسب الشروط المعتبرة في كل شكل بعض منها ، ويبقى بعض ، كما تعلم ان شاء الله .

أما الشكل الأول والثالث :

فشرط انتاجهما جهة فعلية الصفرى ، بأن لا تكون ممكنة ، بل مطلقة عامة ، أو أخص منها ، والا فلا يتعدى الحكم بالأكبر ، على الأوسط الذي هو الموضوع بالفعل على مذهب الشيخ الى ذات الأصغر ، لصدق كل بغل مركوب السلطان بالامكان ، وكل مركوب السلطان بالفعل فرس ، مع كذب بعض البغل فرس بالامكان العام الذي هو أعم الجهات ، فضلاً عن غيره ، فسقط ثلاثون اختلاطاً حاصلة من ضرب الممكنتين الصغريين في الموجهات الخمس عشرة كبريات ، وأما نتيجتها فان لم تكن الكبرى احدى الوصفيات الأربع أعني المشروطتين والعرفيتين ، فهي كالكبرى في الجهة من غير فرق . أما في الشكل الأول فللأندراج (١) البيّن ، وأما في الشكل

(١) اعترض عليه بان الاندراج متحقق في ما اذا كانت الكبرى من الوصفيات الاربع ايضاً فما وجه الفرق واجيب بانه مسلم لكنه لما كان مفاد النتيجة في ما اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع ان الاصغر ثبت له الاكبر ما دام له الاوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة فلو اعتبرناه في الحكم لصارت النتيجة من القضايا الموجهة الغير المضبوطة فتركناه وبعد الترك وجدنا النتيجة تابعة للصغرى في الجهة بالشرائط المذكورة .

الثالث ، فبأدلة الانتاج التي عرفتھا في غير الموجهات ، فانه لو لم يصدق نتيجة لقولنا : كل انسان حيوان دائماً ، وكل انسان جسم بالضرورة ، قولنا : بعض الحيوان جسم بالضرورة ، لصدق نقيضها أعني السالبة الكلية الممكنة العامة ، وهي لا شيء من الحيوان بجسم بالامكان ، ولو صدق هذا النقيض لزم الفساد (٢) ، لأننا نجعله كبرى لصغرى القياس ، فينتج من الضرب الثاني من الشكل الأول ، لا شيء من الانسان بجسم بالامكان ، وهو باطل ، لمنافاته لكبرى القياس المسلم ، أو نقول : متى صدقت المقدمتان من القياس السابق صدق عكس صفراه ، ومتى صدق العكس انتظم قياس من الضرب الثالث من الشكل الأول ، منتج للمطلوب وقس عليه ، والاختلاطات الباقية حينئذ مائة وثلاثة وأربعون اختلاطاً حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى ، أي ما عدا الممكنتين في احدى عشرة كبرى ، ما عدا الوصفیات الأربع ، وان كانت الكبرى احدىها ، والحاصل حينئذ اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى في أربع كبريات ، فالنتيجة في الشكل الأول ، كالصغرى محذوفاً منها قيد اللا دوام ، واللا ضرورة ، ومبدلاً فيها الضرورة المختصة بها بجهة تخالفها نوعاً ، وتعمها عموماً مطلقاً ، أي ان كانت ضرورة ذاتية تبدل بالدوام الذاتي ، أو ضرورة

(٢) لانه يصدق اخص من نقيضه وهو قولنا وكل انسان جسم بالضرورة والشيء لا يجتمع مع اخص من نقيضه لانه بواسطة استلزام الاخص للاعم يستلزم جمع النقيضين .

وصفية تبدل بالدوام الوصفي ، أو ضرورة وقتية فبالاطلاق
الوقتي ، أو منتشرة فبالاطلاق المنتشري . وفي الشكل الثالث
كعكس الصغرى ، محذوفاً منها قيد اللا دوام ، والباقي بعد
الحذف والتبديل ، وهو جهة البسيطة المقيدة ، أو البديل ،
جهة للنتيجة . ثم ان كانت الكبرى احدى العامتين فذاك ، والا
فيضم اليها لا دوام الكبرى ، والمجموع جهة النتيجة .
فنتيجة المؤلف من المشروطتين في الشكل الأول
مشروطة عامة ، ان كانت الكبرى عامة ، وخاصة ان كانت
خاصة ، وفي الشكل الثالث حينية مطلقة ، ان كانت الكبرى
عامة ، وحينية لا دائمة ، ان كانت مشروطة خاصة ، ومن
الصغرى المشروطة ، والكبرى العرفية ، عرفية عامة ، أو
خاصة ، في الأول ، وحينية مطلقة ، أو لا دائمة في الثالث ،
ومن الصغرى المطلقة ، والكبرى المشروطة الخاصة ، وجودية
لا دائمة فيهما . وقس عليه ، أما كون النتيجة كالصغرى ،
فلأن الكبرى لكونها احدى الوصفيات الأربع ، تدل على أن
دوام الأكبر أو ضرورته لشيء ، بحسب ثبوت وصف الأوسط
له ، فاذا كان الأوسط مستلزماً لضرورته ، أو دوامه فثبوته
للأصغر على نهج ثبوت الأوسط له ، ان ضرورة فبالضرورة ،
أو دواماً فبالدوام ، وهكذا . والشكل الثالث بعد عكس
صفراه شكل أول : واما حذف قيد اللا دوام واللا ضرورة
أيضاً في صغرى الشكل الأول ، واللا دوام في عكس صغرى
الشكل الثالث فلأنه اشارة الى سالبة لكونه قيداً للموجبة ،
فلو أبقى لكان مع الكبرى قياساً صفراه سالبة ، ولا مجال

للسالبة في صفراهما ، وأما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الأول ، فلأنه لا يلزم من ضرورة الأوسط لشيء ضرورة الأكبر له ، اذا لم يكن ضرورياً للأوسط ، كما في قولنا : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً ، وكل متحرك الأصابع قائم بالامكان ، وأما انضمام لا دوام الكبرى الى جهة النتيجة ، فلبداهة الاندراج (٣) في الشكل الأول ، والشكل الثالث بعد عكس صفراه (٤) شكل أول .

وأما الشكل الثاني :

فشرط انتاجه من حيث الجهة أمران ، كل منهما أحد أمرين : الأول - كون صفراه ضرورية ، والكبرى أية قضية كانت ، فحصل بهذا خمسة عشر اختلاطاً حاصلًا من ضرب الصغرى الضرورية في الكبرى الخمس عشرة ، أو كون الصغرى دائمة ، والكبرى ما عدا الممكنتين ، وحصل بهذا ثلاث عشرة كبرى . الثاني - كون كبراه ، من القضايا الست المنعكسة السوالب ، والصغرى ، غير الدائمتين ، والممكنتين ، والحاصل من هذا ستة وستون اختلاطاً ، حاصلًا من ضرب

(٣) أى اندراج الاصغر في الاوسط ، والاوسط في حكم الاكبر المقيد

باللا دوام .

(٤) أو لان لا دوام الكبرى مطلقة عامة ، واذا انضمت الى الصغرى انتظم قياس منه كبراه ، غير الوصفيات الاربع ، والنتيجة حينئذ تابعة للكبرى ، كما علمت سابقاً .

الكبريات الست في الصفريات الاحدى عشرة ، أو كونها من الضروريات الثلاث منها ، والصفري من الممكنتين ، والحاصل بهذا ستة اختلاطات فمجموع الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل مائة ، كما أن السواقط مائة وخمسة وعشرون ، ووجه الشرطين ، أنه لو لم يتحقق شيء منهما بأن لم تكن صفراء ضرورية بل كانت دائمة ، والكبرى من الممكنتين ، أو غير الضرورية ، والدائمة (١) ، والكبرى غير القضايا الست ، من التسع الغير المنعكسة السوالب ، وهذه مائة وسبعة عشر اختلاطاً ، أو الكبرى من دوائها الثلاث ، والصفري من الممكنتين ، وهذه ستة اختلاطات (٢) لم يتحقق الانتاج .

أما على الأول ، فلأنا اذا قلنا : كل رومي أبيض دائماً ، ولا شيء من الرومي بأبيض بالامكان ، فالحق هو الايجاب ، واذا بدلنا الكبرى بقولنا : ولا شيء من الزنجي بأبيض بالامكان ، فالحق هو السلب .

وأما على الثاني ، فلأننا اذا قلنا : لا شيء من المنخسف بمضيء باحدى الجهات الثلاث عشرة ، أي غير الدائمتين ،

(١) أى من الموجهات الثلاث عشرة الباقية .

(٢) والمجموع مائة وخمسة وعشرون اختلاطاً ، لان الحاصل من ضرب الدائمة في الممكنتين اختلاطان ، ومن ضرب ثلاثة عشر غير الضرورية ، والدائمة في تسع موجهات ، غير منعكسة السوالب ، سبعة وتسعون اختلاطاً ، ومن ضرب الممكنتين في الدوائم الثلاث ستة اختلاطات ، والمجموع مائة وخمسة وعشرون اختلاطاً من السواقط السابقة .

وكل قمر منخسف باحدى الجهات التسع الغير المنعكسة
السوالب ، فالحق هو الايجاب ، ولو بدلنا الكبرى بقولنا :
ولا شيء من التركي بأسود فالحق هو السلب .

وأما على الثالث . فلأننا اذا قلنا : كل رومي أسود
بالامكان ، ولا شيء من الرومي بأسود دائماً ما دام الذات ،
أو ما دام رومياً ، فالحق الايجاب . ولو بدلنا الكبرى بقولنا :
ولا شيء من التركي بأسود فالحق هو السلب . واذا لم ينتجا
مع العرفية العامة ، فلا ينتجان مع العرفية الخاصة ، لأنها
عرفية عامة مقيدة باللا دوام ، وقد علمت عدم انتاجها مع
الجزء الأول ، وأما مع الجزء الثاني موافقة للممكنين في
الكيف ، ولا مجال للمتفقتين كيفاً في الشكل الثاني .

وأما نتيجته ، فان صدق الدوام الذاتي على احدى
مقدمتيه ، وذلك اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلاً من ضرب
الدائمتين الصغريين في ثلاث عشرة كبرى مما عداهما ، ومن
ضرب الدائمتين الكبيرين في ثلاث عشرة صغرى غيرهما
فالنتيجة دائمة ، بدليل الخلف . والعكس المعروفين ، والا
فهى كالصغرى محذوفاً عنها قيد اللا دوام ، والا ضرورة ،
والضرورة غير الذاتية مخصوصة أولاً . أما حذف القيد
الأولين ، فلا تنفاهما كيفاً . مع الكبرى ، ولا مجال للمتفقتين
كيفاً هنا ، وأما حذف الأخير . فلأن الصغرى المشتملة عليها ،
اما من المشروطتين . أو من الوقتيات . والكبرى احدى
الوصفيات الأربع لفرض خلو المقدمتين عن الدوام الذاتي ،
والضرورة المذكورة حينئذ لا تسري الى النتيجة .

وأما الشكل الرابع :

فشرائط انتاجه جهة . أمور خمسة : الأول فعلية
مقدمتيه ، بأن لا تستعمل الممكنة فيه مطلقاً ، فسقط من
الاختلاطات المعتملة ستة وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب
الممكنتين الصغريين في خمس عشرة كبرى ، والكبريين الممكنتين
في ثلاث عشرة صغرى ، وبقي منها مائة وتسعة وستون
اختلاطاً حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى في نفسها كبرى ،
ووجه الاشتراط أنه لو لم يتحقق حصل الاختلاف في النتيجة ،
وهو دليل عدم الانتاج فإنه اذا كانت الصغرى ممكنة كان الحق
الايجاب في قولنا : كل صاهل مركوب السلطان بالامكان ، وكل
فرس صاهل بالضرورة ، والسائب في قولنا : كل حمار مركوب
السلطان بالامكان ، وكل حمار ناهق بالضرورة ، وقس عليه
ما اذا كانت الكبرى ممكنة . وهذا الشرط شامل لجميع
الضروب الثمانية . وليس للضربين الأولين منها شرط غيره ،
وأما نتيجتهما . فان صدق الدوام الذاتي على صفراهما ،
وذلك ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الدائمتين
الصغريين في ثلاث عشرة كبرى ، او كان القياس بمقدمتيه
من الست المنعكسة السوالب ، وذلك أربعة وعشرون اختلاطاً
حاصلة من ضرب الوصفيات الأربع الصغريات في الكبريات
الست المنعكسة السوالب . فهي كعكس الصغرى ، وهو المطلقة
العامة . لأن صفراهما موجبة ، والمرجبات الست تنعكس
اليها ، وان لم يكن كذلك . وذلك مائة وتسعة عشر اختلاطاً
حاصلة من ضرب سبع صغريات مما عدا الممكنتين في ثلاث

عشرة كبرى ، ومن ضرب الوصفیات (١) الأربع صفريات في سبع كبريات ، من التسع الغير المنعكسة ، ما عدا الممكنتين ، فهي مطلقة عامة ، والأمر الثاني كون السالبة المستعملة فيه ، من الست المنعكسة ، أية قضية منها ، ان كانت كلية كما في ما عدا السادس والسابع منها ، ومن الخاصتين فقط ، ان كانت جزئية كما فيهما ، فسقط من الاختلاطات الباقية بعد زوال الممكنتين فيها ، وهي مائة وتسعة وستون اختلاطاً ، على الأول ، وأحد وتسعون اختلاطاً حاصلة من ضرب سبع سوالب ، أعني ما عدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة ، في ثلاث عشرة مقدمة موجبة ، وبقي ثمانية وسبعون اختلاطاً حاصلة من ضرب ست سوالب ، في ثلاث عشرة موجبة ، وعلى الثاني مائة وثلاث وأربعون اختلاطاً حاصلة ، من إحدى عشرة سالبة ، أعني سبعة من التسع الغير المنعكسة ، وهي ما عدا الممكنتين ، وأربعة من الست المنعكسة ، في ثلاث عشرة مقدمة موجبة ، وبقي ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب السالبتين الخاصتين في ثلاث عشرة مقدمة موجبة ، أي ما عدا الممكنتين ، ثم هذا الشرط خاص بالضروب الستة المختلفة مقدماتها بالكيف ، ووجه الاشتراط ، اما في ما كانت سالبة جزئية فلأن انتاجها موقوف على انعكاسها ، والسالبة الجزئية

(١) ووجه عدم ادخال الدائمتين في الصغرى ، ان لا يندرج في ما يصدق الدوام الذاتى على صغراه ، ووجه كون الكبرى غير منعكسة ان لا يندرج في قوله : أو كان القياس من اه ، ووجه اخراج الممكنتين منها عدم انتاجهما .

لا عكس لها الا في الخاصتين ، وأما في ما اذا كانت سالبة كلية فلأنه يلزم من انتفائه حقيّة النتيجة الموجبة (٢) ، من المختلفتين كيفاً .

الأمر الثالث ، أحد أمرين : الأول ، كون صفري الضرب الثالث دائمة ، أو ضرورية ، والكبرى أية قضية كانت من الثلاث عشرة ، فيسقط بهذا الأمر من الاختلاطات الثمانية والسبعين الباقية بعد الشرط الثاني ، اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ما عدا الدائمتين من الست المنعكسة في ثلاث عشرة كبرى ما عدا الممكنتين لكنه يعود منها بعض بالأمر الثاني كما يأتي ، ويبقى له منها ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الصفريين الدائمتين في الكبريات الثلاث عشرة ، الثاني ، كون كبراه من القضايا الست المنعكسة ، ومعلوم أن الصفري لكونها سالبة تكون منها لا محالة كما علمت من الشرط الثاني ، لكن غير الدائمتين ، فتعود له بهذا من السواقط ، أربعة وعشرون اختلاطاً حاصلاً من ضرب الوصفيات الأربع الصفريات في الكبريات الست المنعكسة السوالب ، فمجموع اختلاطات هذا الضرب خمسون ، ووجه هذا الشرط ، أنه لو لم يتحقق ذلك ، لزم حقيّة الايجاب ، من القياس المؤلف من المختلفتين كيفاً كما مر ، وأما

(٢) أما اذا كانت تلك السالبة صفري فكما في قولنا : لا شيء من

القمر بمنخسف باحدى السوالب الغير المنعكسة ، وكل ذى محقق قمر بالضرورة ، واما اذا كانت كبرى فكما في قولنا : كل منخسف فهو ذو محقق بالضرورة ، ولا شيء من القمر بمنخسف باحدى تلك الجهات ، فتأمل .

نتيجته فان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه ، وذلك أربعة وثلاثون اختلاطاً حاصلة من ضرب الدائمتين الصغريين في ثلاث عشرة كبرى ، وضرب الدائمتين الكبيرين في الوصفيات الأربع ، فهي دائمة مطلقة ، والا فهي كعكس الصغرى ، وهو اما عرفية عامة فقط ، أو مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي ، وذلك ستة عشر اختلاطاً حاصلة من ضرب الوصفيات الأربع صغريات في نفسها كبريات .

الأمر الرابع ، كون كبرى الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب ، ومعلوم ان صفراها لكونها سالبة جزئية ، وجب أن تكون احدى الخاصتين فسقط من الاختلاطات الباقية بعد الشرط الثاني اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ما عدا الخاصتين من الست المنعكسة في ثلاث عشرة كبرى ، ما عدا الممكنتين كما أنه يبقى منها اثنا عشر اختلاطاً حاصلة من ضرب الخاصتين في الكبريات الست ، وانما اشترط فيه ذلك لأن اثبات انتاجه بعكس الصغرى ، ليرتد الى الشكل الثاني ، واذا رد اليه ، وجب أن تتحقق فيه شروط انتاجه ، ومنها أنه اذا لم تكن الصغرى احدى الدائمتين ، وجب أن تكون كبراه من الست المنعكسة . وأما نتيجته ، فهي كنتيجة الشكل الثاني لأرتداده اليه بعد عكس الصغرى ، فهي في أربعة اختلاطات ، أعني مما كانت كبراه احدى الدائمتين ، دائمة (٣) مطلقة ، وفي الثمانية

(٣) لان نتيجة الشكل الثاني دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي ،

على احدى مقدمتيه .

الباقية عرفية عامة ، لأن صفراه بعد الرد عرفية خاصة ، وبعد حذف (٤) اللا دوام عنها تبقى العرفية العامة .

الأمر الخامس ، كون صفري الضرب الثامن احدى الخاصتين ، وكبراه من الست المنعكسة السوالب فسقط من اختلاطاته الثمانية والسبعين ستة (٥) وستون اختلاطاً ، وبقي منها اثنا عشر ، ووجه هذا الشرط ان اثبات انتاجه للسالبة الجزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الأول ، وينتج ما ينعكس الى المطلوب ، والشكل الأول انما ينتج الخاصتين اذا كانت صفراه من القضايا الست ، وكبراه احدى الخاصتين ، وأما نتيجته فعرفية خاصة ، لاثبات انتاجه بالرد الى الشكل الأول ، وعكس نتيجته ، والنتائج بعد الرد هي من الخاصتين الجزئيتين ، وعكسهما عرفية خاصة ، هذا .

وأما نتيجة الضرب الرابع والخامس والسابع ، وبقيّة اختلاطاتها الثمانية والسبعين ، فهي دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على كبراهها ، وذلك ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الكبيرين الدائمتين في ثلاث عشرة صفري ،

(٤) أى كما هو قاعدة الشكل الثانى في ما اذا لم يصدق الدوام الذاتى على احدى مقدمتيه .

(٥) حاصلة من ضرب ما عدا الخاصتين ، وهي الوصفيات الاربع في ما عدا الست المنعكسة ، وهو سبعة ، والحاصل ثمانية وعشرون اختلاطاً ، ومن ضرب ما عداهما في الست المنعكسة ، والحاصل أربعة وعشرون ، ومن ضرب الخاصتين في السبع الغير المنعكسة ، والحاصل أربعة عشر ، والمجموع ستة وستون لان نفي الشرطين يصدق بنفيهما معا ، وبنفي الاول دون الثانى ، وبالعكس .

والا فهي كعكس الصغرى ، محذوفاً عنه قيد اللا دوام ، وذلك
اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلًا من ضرب الوصفیات الأربع
الكبريات في ثلاث عشرة صغرى ، ودليل اثبات تلك النتائج
ما في المطلقات .

وهذا آخر كلامنا في الموجهات :

فاحفظ هداك الله ذو الجلال فانها رسالة عليه فازت بروح أعطر الايام في عشره الأول تمت وانجلت ألهمني تاريخها من ألهمه فالحمد لله وصلى الله محمد أشرف الأنبياء وآله ، وصحبه الزكيّة	موجهاتنا بلا ملال لأهلها ، كالدرر البهيه نالت بنور موسم الصيام وبين أيدي أهلها تداولت مبشراً بنص [غرّ قدّمه] على حبيبه ، ومصطفاه ذى المجد ، والمقام ، واللواء بالخلق الوجيهة المرضيّة
---	--

فرغت من تأليف هذه الرسالة عام ألف وثلاثمائة وتسع
وأربعين هجرية ، في شهر رمضان المبارك ، في مدرسة خانقاه ،
بيارة المباركة ، وكنت اذ ذاك مدرساً فيها .. وفرغت من
استنساخها للمرة الثانية في مدرسة السيدة عاتكة بنت السيد
علي النقيب بالجامع المنسوب ، الى حضرة القطب الرباني
والفوت الصمداني السيد الشيخ عبدالقادر الكيلاني ، قدس
الله سره السامي ، وفرغت من استنساخها للمرة الثالثة بقصد
طبعتها بتوفيق الله تعالى ، قبيل عصر يوم الأحد ، السابع
والعشرين من ربيع الثاني ، عام ألف وثلاثمائة وأربع
وتسعين هجرية ، في عين المدرسة ، المباركة ، وأنا الخادم
للعلوم الشريفة ، عبدالكريم محمد فتاح ، الكردي الشهرزوري
المنتسب الى العشيرة المعروفة بـ (هوز قاضي) ، القاطنين في
ناحية السيد صادق ، وما حولها ، وصادف الختام اليوم التاسع
عشر من شهر مايس ، لسنة ألف وتسعمائة وأربع وسبعين ملادياً
والحمد لله أولاً ، وآخراً ، وباطناً ، وظاهراً ، والصلوة
والسلام على خير الأنام ، سيدنا وشفيعنا وحبينا

محمد المدني المكي العربي القرشي

الهاشمي ، وعلى جميع اخوانه الأنبياء ،

والمرسلين ، وجميع آله وصحبه

وأتباعه باحسان

الى يوم

الدين

١٣٤٩ هـ

٩

٢٨٣

فهرس الموضوعات

اهمية المنطق ٣٤

تعريف العلم وتقسيمه ٣٦ - و ١٠٣

تعريف المنطق وموضوعه وغايته ٣ - و ٣٨ - و ١٢٥

الدلالة واقسامها ٤ - و ٣٩ - و ١٢٦

الكلي والجزئي والنسب بين الكليات ٤ - و ٤١ - و ١٢٨
مبادئ العلوم التصورية

الكليات الخمس ٤ - و ٤٣ - و ١٣٤

مقاصد العلوم التصورية

التعريف ٨ - و ٥١ - و ١٥٢

مبادئ العلوم التصديقية

القضية ١٠ - و ٥٥ - و ١٥٦

التناقض ١٦ - و ٦٦ - و ١٨٢ - و ٢٥٢

العكس المستوي ١٧ - و ٦٧ - و ١٨٤ - و ٢٥٩

عكس النقيض ٦٨ - و ١٨٦ - و ٢٦٤

مقاصد العلوم التصديقية

الدليل ١٨ - و ٧٠ - و ١٨٩

القياس ١٩ - و ٧١ - و ١٨٩ - و ٢٦٩

الاشكال ٢٢ - و ٧٥ - و ١٩٥ - و ٢٧٠

قياس المساواة ٢٦ - و ٨٢ - و ٢١٦

دليل الخلف ٢٧ - و ٨٣ - و ٢١٨

الاستقراء والتمثيل ٢٨ - و ٨٤ - و ٢١٩

مواد الادلة ٨٦ - و ٢٢٢

الصناعات الخمس ٢٩ - و ٨٦ - و ٢٢٥

الموجهات وتعريفها وأقسامها ٢٣١

النسبة بين الموجهات ٢٤٤

تعريفها وأقسامها ٩٢

تقسيم الموجود الى الجوهر والعرض ٩٢

أقسام العرض

الكم ٩٨

الكيف ٩٩

الكيفيات المحسوسة ٩٩

الكيفيات النفسانية ١٠٣

الكيفيات المختصة بالكميات ١١١

الكيفيات الاستعدادية ١١١

١١٢ بقيد المقولات ، الأين ، الاضافة ، المتى ، الوضع ، الملك ، الفعل ،

الانفعال .

الخاتمة في الفوائد ١١٥

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد
٢٧ لسنة ١٩٧٨